

إعلام المحققين

تأليف
الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه
الأستاذ بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر



الناشر
مركز كتب الشرق الأوسط
٤٥ شارع قصر النيل
ت ٧٦٩٨٣

مطابع دار الكتاب العربي بمصر (محمد حلمي المنيلاوي)

عن ابن عباس قال

سمعت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول :

« خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم ارحم

خلفائي ، قلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون

أحاديثي ويعلمونها الناس »

رواه الرامهرمزي في « المحدث الفاضل »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدہ سبحانہ ابلغ حمد وأزکاه ، وأصلی وأسلم علی نبینا محمد الذی اصطفاه ربہ واجتباہ ، وجعل أمرہ من أمرہ ، ونہیہ من نہیہ ، فقال عز شأنہ « وما آتاکم الرسول فخذوه وما نہاکم عنه فأتھوا ^(١) » وقال : « من یطع الرسول فقد أطاع الله ^(٢) » .

« أما بعد ، فقد قال الله سبحانه : « وأنزلنا إلیک الذکر لتبین للناس ما نزلَ إلیهم ^(٣) » وقال المعصوم صلی الله علیه وسلم : « نصّر الله أمرء آسمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فربّ مبلغ أوعى من سامع » وفي رواية « فربّ حامل فقه غیر فقیه ورب حامل فقه إلی من هو أفقه منه ^(٤) » .

فلا عجب أن شمّر الغلواء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فی جمع الأحادیث والسنن وحفظها وتبلیغها للناس ، وقد انقطع إلی هذا العمل الجلیل أئمة لا یشق لهم غبار فی فقه الأحادیث ونقدھا ومعرفة صحیحھا من معلولھا ، وثابتها من زائفھا — معرفة أوفت علی الغایة ، وما زالوا یرحلون ویرتحلون ، ویحفظون ویکتبون ، ویتخیرون ویتحررون الصدق والحق ، ویصدفون عن الکذب والباطل حتی ترکوا لنا فی باب الروایة موسوعات ضخمة وثروة طائلة فی هذا العلم النبوی ، یجد فیها المسلم والباحث عن الحقیقة ما یشاء من دین ودنیا ، وفقه وتشریع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وتواریخ ، وحکمة واجتماع ، وبلاغة وفصاحة .

وستناول في هذا الكتاب أشهر المحدثين الذين أسهموا في هذا
التراث الخالد بتأليفهم القيمة ودواوينهم المشهورة ، ونقدتها نقدا علميا
صحيحاً لا تحيف فيه عليها ولا هضمًا لمنزلتها وقيمتها

والله سبحانه — نسأل أن يسدد الخطى ، ويعصم القلم من الزلل ،
والنفس من الهوى ؟

في مساء الخميس { ١٩ من شعبان سنة ١٣٨١ هـ
٢٥ من يناير سنة ١٩٦٢ م

وكتبه

أبو رضا

محمد محمد أبو شهاب

مقدمة

يحسن بنا أن نقدم بين يدي بحشنا مقدمة لا غنى عنها نبين فيها ما هو الحديث ؟ وما هي السنة ؟ وفذلكة تاريخية نعرض فيها للأطوار التي مر بها علم الحديث ، رواية حتى صار علماً مكتملاً له علماءؤه وله كتبه المتكاثرة وله خصائصه وميزاته فأقول وبالله التوفيق :

الحديث :

هو في اللغة : ضد القديم ويطلق أيضاً على ما يتحدث به من قليل الكلام وكثيره ، قال تعالى : « فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين » وإطلاق الحديث على الكلام ؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً .

وفي الاصطلاح : هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وتقريراته ، وصفاته الخلقية والخلقية .

ومعنى التقرير أن يفعل أحد فعلاً أو يقول قولاً أمام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه أو لا يكون أمامه ، ولكن يبلغه فيسكت عليه ، فسكوته هذا تقرير له ، يكتسب به صفة الشرعية إذ حاشاه أن يقرَّ أمراً غير مشروع .

أما صفاته الخلقية فمثل ما ورد في الأحاديث من كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة ، ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير المتردد ، وإذا مشى فكأنما ينحط من صلب (١) .

(١) مكان منحدر .

وأما صفاته الخُلُقِيَّة فمثل كونه صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس وأشدّهم تواضعاً ، وعطفاً على الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى وبِحَالِهم وبِحَادِثِهم ، وكونه أحلم الناس وأعفاهم عند المقدرة إلى غير ذلك من محاسن الأخلاق ، والحديث بهذا المعنى لا يطلق إلا على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى هذا ذهب بعض المحدثين وجروا عليه في كتبهم .

ومن العلماء من يدخل في تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، وهو اصطلاح لهم ، ولعله أولى بالقبول ، ويشهد له صنيع جمهور المحدثين ، فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

السنة :

وأما السنة فهي في اللغة الطريقة ، قال في المصباح المنير : « السنة الطريقة والسنة السيرة حميدة كانت أو ذميمة » لكنها عند الإطلاق تنصرف إلى الحميدة فإذا استعملت في غيرها قيدت .

وفي اصطلاح المحدثين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وزاد بعضهم « وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم » ويشهد لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » رواه أبو داود والترمذي وعلى هذا هي مرادفة للحديث في اصطلاحه السابقين .

ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات والسكنات والحركات في اليقظة أو في المنام ، وعلى هذا فهي أعم من الحديث ، ولعل القول بالترادف أولى .

وأما عند الأصوليين فتطلق على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته فهو مثل تعريف المحدثين الأول .

وأما عند الفقهاء فتطلق ويراد بها ما يقابل الواجب وعرفوها بأنها ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها وتطلق في لسان الشرعيين على ما يقابل البدعة .

منزلة الأحاديث والسنن من الدين

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين

الأول : القرآن الكريم وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في اثنتين وعشرين سنة ونصف تقريبا ، نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام بلفظه وأوحاه إلى النبي وحيا ظاهرا في اليقظة لا في المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأمة كما أنزل .

والقرآن كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبي فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل ، وقد حمى عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمل الغفير من الصحابة ، وعن الصحابة حملة ألوف التابعين ، وعن التابعين حملة الألوف من بعدهم وهكذا في كل طبقة حتى وصل إلينا كله ، كما أنزل الله على نبيه بالتواتر اللفظي المفيد للقطع واليقين .

الثاني : السنة النبوية ، فالقرآن هو الأصل الأول والسنة هي الأصل الثاني ومنزلة السنة من القرآن أنها مينة له وشارحة : تفصل بحمله ، وتوضح مشكله ، وتفيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز ، قال تعالى : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم

يتفكرون^(١)، وقال « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله^(٢) » الآية، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم في قوله سبحانه « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون^(٣) » بالشرك وفسر الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه : « فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يخاصب حسابا يسيء، وينقلب إلى أهله مسرورا^(٤)، وأنه قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري وأنه قال في حجة الوداع : « خذوا عني مناسككم فلعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا . رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن :

قال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ولكنه لم يبين عند الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها فجاءت السنة فينت كل ذلك، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفيما تجب ؟ فجاءت السنة فينت ذلك كله، وكذلك قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم^(٥) » ولم يبين ماهي السرقة ؟ وما النصاب الذي يحد فيه السارق وما المراد بالأيدي ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فينت السنة كل ذلك، وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجنّبوه لعلمكم تغلبون^(٦) »، ولم يبين مقدار الحد فجاءت السنة فينته .

وقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله^(٧) » الآية ولم يبين لمن هذا الحكم . فجاءت السنة فينت أن هذا للزاني غير المحصن ، أما المحصن فحدّه الرجم .

(١) النحل ٤٤ (٢) الشورى ٥٢ ، ٥٣ (٣) الأنعام ٨٢

(٤) الانشقاق ٧ — ٩ (٥) المائدة ٣٨ (٦) المائدة ٩٠ (٧) النور آية ٢

وقال تعالى « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم » (١) الآية ولم يبين قصتهم وحالهم فجاءت السنة فينت قصتهم غاية البيان إلى غير ذلك من المثل الكثيرة التي تفوق الحصر والتي لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره .

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحمق أتجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال أتجد في كتاب الله تعالى مفسراً ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر هذا .

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك . وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى السنة وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

استقلال السنة بالتشريع :

وقد تستقل السنة بالتشريع في بعض الأحيان وذلك كتحریم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها ، وتحریم سائر القربات من الرضاة — عدا مانص عليه في القرآن — وإلحاقاً لمن بالحرمت من النسب ، وتحریم كل ذی ناب من السباع ومخلب من الطير وتحليل ميتة البحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التي زادت السنة عن الكتاب (٢) .

حجية السنة :

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل

البيان أو على سبيل الاستقلال . قال الإمام الشوكاني : « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام » (١) .

وصدق الشوكاني فإنه لم يخالف في هذا إلا الخوارج والروافض فقد تنسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن فضلوا وأضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢) .

قال ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد مماته .

وقال تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » (٣) وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤) فقد جعل طاعة رسوله من طاعته سبحانه ، وحذر من مخالفته فقال : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٥) ، فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار ، وقال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » (٦) . وقال : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلووا تسلياً » (٧) . وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٨) فقد جعل سبحانه أمر رسوله من أمره ونهيه من نهيه .

(١) لارشاد الفحول ص ٢٩ (٢) النساء ٥٩ (٣) آل عمران ٣١

(٤) النساء ٨٠ (٥) النور ٦٣ (٦) الأحزاب ٢١

(٧) النساء ٦٥ (٨) الحشر ٧

أما الأحاديث الثابتة الدالة على هذا فكثيرة منها ما رواه أبو داود في سننه عن المقدم بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل يقوم فعليه أن يُقرؤه ، فإن لم يقرؤه فعليه أن يعقبهم ^(١) بمثل قراه » .

قال الإمام الخطابي : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه يحتمل وجهين : أحدهما — أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو — والثاني — أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى ، وأوتي من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرع ما فى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . وقوله : « يوشك رجل شبعان ... » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التى سنها مما ليس له من القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض فإنهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى قد ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله متكئ على أريكته أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزمو البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه ، ^(٢) .

وقد دل الحديث على معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم فقد ظهرت هبة فى القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث وغرضهم هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك — ولا ريب إلى

(١) روى مشدداً ومخففاً من المأقية أى يأخذ من أموالهم بقدر قراه وهو يدل على

(٢) تفسير القرطبي ص ٣٨ .

هزلة السكافل الاجتماعى فى الإسلام

استعجم معظم القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء . وفي حديث العرياض بن سارية مرفوعاً : « عليكم بسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضواً عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فقال : « إن الشيطان قديش أن يعبد بأرضكم ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم ، فاحذروا ، إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، كتاب الله وسنة نبيه » . وروى مثله الإمام مالك في الموطأ .

وهو صريح في أن السنة كالكتاب يجب الرجوع إليها في استنباط الأحكام .

وقد أجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على الاحتجاج بالسنة والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص في القرآن . ولم نعلم أحداً خالف ذلك قط فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجده اجتهد في حدود القرآن والسنة وأصولهما وقد وضع لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم بإقراره لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فقد قال له : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله قال : فإن لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد قال : اجتهد رأيي ولا آلو فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره . وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

وقد فهم الصحابة وجوب الرجوع إلى السنة والاحتجاج بها من الآيات المتكاثرة التي ذكرت طرفاً منها آنفاً ولا سيما قوله تعالى « وما آتاكم

الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فاتھوا ، روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله ابن مسعود قال « لعن الله الواشمت والمستوشمات والمتفلجات (١) للحسن المغيرات خلق الله ، فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : ومالى لا ألعن من لعن رسول الله وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأته لقد وجدته (٢) قال الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فاتھوا » ، وهذه الآية الكريمة تعتبر أصلاً أصيلاً لكل ما جاءت به السنة بما لم يرد له فى القرآن ذكر .

وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين روى عن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم إذا قتل الزنور ؟ فقال لا شيء عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فاتھوا » ثم ذكر إسناداً إلى سيدنا عمر أنه قال « للمحرم قتل الزنور » .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرماً عليه ثيابه فنهى المحرم ، فقال ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى قال : فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فاتھوا » .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع :

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه

(١) الواشمة التى تصنع الوشم ، والمستوشمة : طالبة ذلك ، المتشمصات المزيلات حواجهن أو الآخذات منها بما يغير من خلقها والمتفلجات : محذات الفلج وهى الفرجة بين الثنتين
(٢) زيادة الباء لغة .

وما خالف فتركوه ، فقد بين أئمة الحديث وصيافته أنه موضوع وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم الدنيء ، وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله نخالفه لأننا وجدنا في كتاب الله « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله ^(١) » .

وهكذا نرى أن القرآن نفسه يكذب هذا الحديث ويرده .

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم من أشباه العلماء وأبواق الاستعمار الذين صنعهم على يده ورياهم لهذا الغرض أن يحسبوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ولكن الله سبحانه قىض لهؤلاء في الحديث — كما قىض لأسلافهم في القديم — من وضع الحق في نصابه ورد كيدهم في نحرم « وبأنى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن

ولم تكن السنة من الدين ، ومنزلتها من القرآن الكريم عُنِي الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة وحرصوا عليها حرصهم على القرآن حفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها وعرفوا مغازيها ومقاصدها بسليقتهم وفطرتهم العربية وبما كانوا يسمعون من أقوال النبي ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث : وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع روى البخارى في صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار في بنى أمية بن زيد ^(١) . وهى من عوالى المدينة وكنا تتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك ... » ^(٢) وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة ، فما شغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلهم دنياهم عن دينهم . وإذا علمنا أن القرآن والسنة استقفاً بينان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع إليه لذة وروحاً ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعون منه غذاء الإيمان ^(٣) وزاد التقوى وأنه سبيل إلى الجنة ^(٤) . إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلمات .

وكذا عنا بتبليغ السنن والأحاديث لأنهم يعلمون أنها دين واجب . البلاغ للناس عامة . وكثيراً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية بلفظ « فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » رواه الشافعى والبيهقى .

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب فى العلم .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس الرسول : تأمل تؤمن ساعة .

(٤) فى الحديث الصحيح « من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به إلى الجنة » .

في المدخل وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال : « ليلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يلغ من هو أوعى منه » رواه البخاري في صحيحه .

وكان إذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أو صام بأن يحفظوه ويبلغوه . ففي صحيح البخاري أنه قال لو فد بن عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من ورائكم » ، وفي حديث آخر قال : « أرجعوا إلى أهلكم فعلموهم » (١) .

وكثيراً ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كم علما ألجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهي عن كتابة الأحاديث :

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم — كما كان الشأن في القرآن الكريم — لأمرين :

١ — الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ — لما ورد من النهي عن كتابة الأحاديث والإذن في كتابة القرآن ، روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب شيئاً فليمححه » . ولهذا الحديث كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم والظاهر أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلاً لهم عن القرآن ، ولا سيما والقوم كانوا أميين ، أو أن النهي كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه . أما من

أمن عليه الالتباس بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج عليه في الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله إني أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال : نعم ، قلت في الغضب والرضا ؟ قال نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقاً . » وروى البخاري عن أبي هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب ، ومثل عبد الله بن عمرو من يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذي عن أبي هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استعن يمينك وأوماً بيده إلى الخط ، وروى البخاري ومسلم أن أبا شاه البجلي التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح ، فقال : « اكتبوا لأبي شاه . »

وروى البخاري في صحيحه أن علياً رضي الله تعالى عنه سئل : هل عندك من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهماً في كتابه وما في هذه الصحيفة قلت وما في الصحيفة ؟ قال العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمر بن حزم وغيره .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهي وأن النهي كان في مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث ، أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهي (٢ - أعلام الحديث)

بالإذن ، ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ فأبو هريرة أسلم عام سبع وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير .

كتابة الحديث بعد وفاة النبي :

وما إن توفي الرسول وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة وكذلك التابعون . روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرجل فإذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتج إليه علمت أنه أعلم الناس » وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة في خلافة يزيد وكان يقول : لو أن عندي كتي بأهلي ومالي . وقدم الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه بكتابتها ، فطلق يستخير الله في ذلك مدة ولكن الله لم يرد له . روى البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطلق عمر يستخير الله فيها شهر آثم أصبح وقد عزم الله له فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً .

تدوين الحديث

واستمر الأمر على ذلك البعض يكتب والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فرأى جمع السنن

وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء في الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله في الأمصار يأمرهم بذلك . روى مالك في الموطأ — رواية محمد بن الحسن — أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبي بكر .

وعلق البخاري في صحيحه فقال : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر ابن حزم (١) : « أن انظر ما كان عندك أي في بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : أنظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه . ومن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ وقد قام العلماء في كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد من السلف من كان يتخرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولاً في كتابة الحديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابته ، بل على استحبابه ، بل لا يعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (٢) . وبذلك أخذت الحركة العلمية

(١) نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صعبة ، ولأبيه رؤية وهو فقيه تابعي استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة ولاء قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك ، توفي سنة ١٢٠ هـ

(٢) فتح الباري ج ١ ص ١٦٥

التدوينية في الحديث في الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت، وجافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، وحرصوا على لقاء الأشياخ، والأخذ من الأفواه، وسهروا في سبيل ذلك الليالي الطوال، وقطعوا الفيافي والقفار، وطوفوا في البلدان والأقاليم وضربوا في باب الارتحال في سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر والارتحال مثلاً علياً تجعلهم في عداد العلماء الخالدين.

الرحلة في سبيل العلم :

لعل مما يميز به أئمة العلم في الإسلام ولا سيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار، وقد جروا في ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عن رواه بلا واسطة، وقد ثبت في صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس^(١) في حديث واحد والقصة كما أخرجها البخارى في «الأدب المفرد»، وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عجيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بغير أتم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله ابن أنيس فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت نعم، فخرج فاعتقني، فقلت حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه، فقال : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة ، الحديث .

(١) بضم المعزة مصغراً هو الجوهري حليف الأنصار .

وروى عن جابر أيضاً أنه قال : كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصاص وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بغيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحو القصبة الأولى وأخرج الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر على المسلم فذكره ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني بسبب حديث أيضاً رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود في سننه من طريق عبيد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث .

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال : بلغني حديث عند علي بن نفث إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق (١) . وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبي في مسألة أفتى فيها : أعطينا كلها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة . وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أفتت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

ومن ارتحل في سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، ومن المحدثين جمع غفير ويأتي في الرعيّل الأول منهم الأئمة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والاستقرار طيلة حياته ، وسندكر طرفاً من ارتحالهم حيناً نعرض لتراجهم إن شاء الله .

الأطوار التي مرَّ بها التدوين

قدمنا أن التدوين العام كان على رأس المائة الأولى من الهجرة ، وأنه قام بهذا العمل العظيم الذي حفظ السنة عن أن يتطرق إليها الضياع ، أو التزيد والاختلاق — الرعيّل الأول من أمثال أبي بكر بن محمد ابن حزم وابن شهاب الزهري .

شيوع التدوين في الحديث :

ثم شاع التدوين في الطبقة^(١) التي تلي طبقة الزهري وأبي بكر ابن حزم فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المتوفى سنة ١٥٠ هـ بمكة ، ومَعمر بن راشد باليمن المتوفى سنة ١٥٣ هـ وأبو عمرو عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي (م ١٥٦) بالشام ، وسعيد بن أبي عروبة (م ١٥٦) ، والربيع بن صُبَيْح (م ١٦٠) ، وحماد بن سلمة (م ١٧٦) ، بالبصرة ، ومحمد ابن اسحق (م ١٥١) ، ومالك بن أنس (م ١٧٩) ، بالمدينة ، وأبو عبد الله سفيان الثوري (م ١٦١) ، بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك (م ١٨١) ، بخراسان ، وهشيم بن بشير (م ١٨٨) ، بواسط ، وجريّر بن عبد الحميد (م ١٨٨) ، بالرى والليث بن سعد (م ١٧٥) ، بمصر ، وغير هؤلاء ، وكلهم من أهل القرن الثاني الهجري ، وكان منهمج المؤلفين في هذا القرن جمع

(١) الطبقة في اصطلاح المحدثين عبارة عن جماعة اشتركوا في السنن ولقاء المشايخ .

الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجلاله في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله .

ولم يصل إلينا من مؤلفات علماء هذا القرن إلا موطأ الإمام مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى ، وعلى هذا فسنكتفي بالكلام على الموطأ فيما يأتي إن شاء الله .

طور آخر من أطوار التدوين :

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث وهي إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وكان ذلك على رأس المائتين وهؤلاء منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع أحاديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بوحدة الموضوع كسند أحمد ، وعثمان بن أبي شيبة واسحق بن راهويه وغيرهم^(١) ، ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية وذلك كأصحاب الكتب وهؤلاء منهم من تقيّد في جمعه الأحاديث بالصحيح كالإمامين الجليلين البخاري ومسلم ، ومنهم من لم يتقيّد به كباقي أصحاب الكتب الستة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : «... إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي السكوني مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسندا ، ثم اقتفى الأئمة من بعد ذلك أثرهم فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه

(١) كتب المسانيد ليست في منزلة الكتب الخمسة : الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، لأن عادة أصحاب الأسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقدين بأن يكون حديثا محتجا به (نظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١)

على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كإبي بكر بن أبي شيبة، فلما رأى البخارى رضى الله تعالى عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمل التضعيف فلا يقال لغته سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه»

وقد كان القرن الثالث الهجرى « ٢٠٠ — ٣٠٠ » العصر الذهبى فى تاريخ السنة وجمعها فقيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته، وحذاق الناقدين وصيارفته، وفيه أشرقت شمس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النزر اليسير، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون، والعلماء والمؤلفون، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون، والمتأدبون والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع. وبانسلاخ هذا القرن كاد يتم جمع الأحاديث وتدوينها، وابتدى عصر ترتيبها وتهذيبها واختصارها وتقريرها إلى طالبها، وتسهيلها على رواها، ولكى تكون على يقين من ذلك أذكر أشهر المؤلفات الحديثية فى هذا القرن.

« أشهر المؤلفات فى القرن الثالث »

أشهر الكتب الحديثية فى القرن الثالث هى : صحيح البخارى (٢٥٦م) وصحيح مسلم (٢٦١م) وسنن أبى داود (٢٧٥م)، وسنن الترمذى (٢٧٩م)، وسنن النسائى (٣٠٣م)، وسنن أبى ماجه (٢٧٣م)، ومسند الإمام أحمد (٢٤١م)، ومسند عبيد الله بن موسى (٢١٣م)،

ومسند اسحاق بن راهويه « م ٢٣٨ » ، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ،
 ومسند الدارمي ^(١) « م ٢٥٥ » ، ومسند ابن أبي أسامة الحارث بن محمد
 التميمي « م ٢٨٢ » ، ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني « م ٢٨٧ »
 وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العدني
 « م ٢٤٣ » ومسند الإمام علي لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ » ،
 والمسند الكبير للبخاري ، ومسند مسدد بن مسرهد « م ٢٢٨ » ،
 ومسند أبي هريرة لإبراهيم بن العسكري « م ٢٨٢ » ، ومصنف ابن أبي
 شيبة « م ٢٣٥ » ، وكتاب محمد بن نصر المروزي « م ٢٩٤ » ، ومصنف
 سعيد بن منصور « م ٢٢٧ » ، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبري
 « م ٣١٠ » ، وهي من عجائب كتبه ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم
 على كل حديث وعلمته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحجج
 كل واللغة قم مسند العشرة وأهل البيت والموالي وقطعة من مسند ابن
 عباس ، والمسند الكبير لبقي بن مخلد القرطبي « م ٢٧٦ » هـ رتبته
 على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ، ثم رتب حديث
 كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا فريدا في بابيه مع ثقة مؤلفه
 وضبطه وإتقانه وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة المسانيد
 والأبواب ، ومسند محمد بن مهدي « م ٢٧٢ » ، ومسند الحميدي « م ٢١٩ »
 ومسند إبراهيم بن معقل النسفي « م ٢٩٥ » ، ومسند إبراهيم بن يوسف
 الهنجاني « م ٣٠١ » ، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ »
 والمسند الكبير للحسن بن سفيان « م ٣٠٤ » ، والمسند المجلد لأبي بكر
 البزار « م ٢٩٢ » ، ومسند ابن سنجر « م ٢٥٨ » ، ومسند علي بن المديني
 « م ٢٣٤ » ، والمسند الكبير ليعقوب بن أبي شيبة « م ٢٦٢ » ولم يؤلف

(١) ليس مسندا بالمعنى الاصطلاحي بل على معنى ذكر السند أو رفع الحديث كما نبه على ذلك العراقي في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح .

أحسن منه ولكنّه لم يتم ، ومسند عثمان بن أبي شيبة « م ٢٣٩ » ، ومسند ابن أبي عذرة أحمد بن حازم (م ٢٧٦) ، وبحسبنا هذا في الدلالة على أن هذا القرن كان أزهى عصور الحديث . ومن أراد زيادة فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون في أسامي العلوم والفنون » ، (١)

كتب الحديث في القرن الرابع (٣٠٠ - ٤٠٠) هـ

ذكرنا آنفا أشهر الكتب المؤلفة في القرن الثالث وأنه كان أسعد القرون بخدمة السنة وتمحيصها ونقد رواياتها وبالأئمة الكبار الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث ، وإليهم المرجع في النقد ، وكل من أتى بعد علماء هذا القرن فهم عيال عليهم - إلا قليلا - يجمع ما جمعوا ويعتمد في نقده على ما نقدوا ، وأغلب ما رواه أهل هذا القرن وما بعده قد سبقوا إليه غالبا وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفلت منها من الأحاديث إلا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولية الجمع دون الأخذ عن غيرها .

أشهر الكتب المؤلفة فيه

وأشهر الكتب في هذا القرن المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير للإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٢٠ رتب في الكبير الصحابة على الحروف وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا وقد رتب المعجم الكبير الإمام علاء الدين علي بن بلسبان الفارسي المتوفى سنة ٧٢١ ترتيبا حسنا ، وسنن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي (م ٣٥٤) وصحيح أبي عوانة يعقوب بن اسحق (م ٣١٦) ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق الإمام الكبير (م ٣١١) وصحيح المنتقى

لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي (م ٣٥٣) والمتنقي لقاسم بن أصبغ محدث
الأندلس (م ٣٤٠) ومصنف الطحاوي (م ٣٢١) ومسند ابن جميع
محمد بن أحمد (م ٤٠٢) ومسند الخوارزمي (م ٤٢٥) ومسند أبي اسحاق
ابن نصر المروزي (م ٣٨٥) ، وعن ألف في هذا القرن أيضا الحاكم
أبو عبد الله (م ٤٠٥) وهو صاحب كتاب « المستدرک » .

التأليف بعد القرن الرابع

لقد كانت السمة المميزة لأهل القرن الثاني والثالث السابق إلى الجمع
والابتكار في التأليف والمنهج والاعتماد على أنفسهم في النقد والتعديل
والتجريح والتصحيح والتضعيف ، ثم جاء أهل القرن الرابع فقل فيهم
الابتكار والاستقلال في النقد واعتمد جلهم على من سبقوهم من أهل
القرنين السابقين .

أما بعد القرن الرابع فقد كانت طريقة مؤلفيها أنهم يهذبون كتب
المتقدمين أو يرتبونها أو يجمعون ما تشئت منها في كتب متفرقة في
كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام أو بالترغيب
والترهيب ، أو يختصرونها ، أو يبينون غريبها ، أو يخرجون أحاديث بعض
كتب الفقه والتفسير والوعظ ونحوها .

وجل من تكلم منهم في الأسانيد كانوا عيالا على مادونه أئمة
الحديث في القرون السابقة وهكذا كاد ينعدم الاستقلال والاجتهاد
في التصحيح والتضعيف كما كاد ينعدم الاجتهاد في الفقه ، وركن الناس
إلى التقليد .

وبما لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أننا حينما نحكم على قرن بحكم
فإنما نزيد الغالب والكثير لا النادر والقليل فلا يشكرك عليك أن فيمن
كان قبل ذلك من هذب ورتب ، وأن فيمن وجد بعد هذا من اجتهد
واستقل في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال .

أشهر الكتب المؤلفة في هذا الدور « دور التهذيب »^(١)

(أ) الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلاء — أهل العلم والدين — بين صحيحى البخارى ومسلم . ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزقى المتوفى عام ٣٨٨ ، واسماعيل ابن أحمد المعروف بابن الفرات (م ٤١٤) ، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى (م ٤٨٨) ، وحسين بن مسعود البغوى (م ٥١٦) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى (م ٥٨١) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة (م ٦٤٢) .

(ب) الجمع بين الكتب الستة : (الصحيحان — والسنن الأربعة)

والبعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين ، وتابعه ابن الأثير قد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخراط (م ٥٨١) . وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى (م ٥٣٥) لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديثها — إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى (م ٦٠٦) فهذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول وشرح غريبه وبين مشكل إعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى أو تابعى وسماه « جامع الأصول إلى أحاديث الرسول » فجاء كتاباً فذاً فى بابيه لم ينسج على منواله^(٢) .

وقد اختصره كثيرون منهم محمد المروزى (م ٦٨٢) وهبة الله بن عبد الرحيم الحموى (م ٧١٨) وعبد الرحمن بن على المشهور بابن الديبع

(١) اعتمدت فى هذا غالباً على كتاب مفتاح السنة للعلامة الشيخ عبد العزيز الحولى — رحمه الله وأتابه —

(٢) طبع هذا الكتاب بمصر عام ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م وهى أول طبعة له .

الشيخاني الزبيدي (م ٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات ولأبي طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزبادي (م ٨١٧) كتاب « تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول » .

وعن جمع يذنها أيضاً قطب الدين محمد بن علاء الدين المسكي (م ٩٩٠) وكتابه مرتب مهذب .

(ح) « الجوامع العامة » وهي كثيرة منها :

١ — « جامع المسانيد والألقاب » لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (م ٥٩٧) جمع فيه بين الصحيحين ومسنند أحمد وجامع الترمذي وقد رتبته أحمد بن عبد الله المسكي (م ٩٦٤) .

٢ — « مصابيح السنة للإمام بغوي (م ٥١٦) جمع فيه — ٤٤٨٤ — حديثاً من الصحاح والحسان ، ويعني بالصحاح ما أخرجه الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود^(١) والترمذي وأشباههما في كتبهم ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب يئنه وتحاشى ما كان منكراً أو موضوعاً وقد شرحها العلماء شروحاً كثيرة ، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب ، وذكر الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب من الصحاح والحسان فصلاً ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه « مشكاة المصابيح » .

٣ — « جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن » للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير (م ٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبرار وأبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني .

٤ — « وجمع الزوائد ومنبع الفوائد » للحافظ أبي الحسن علي بن

(١) أنكر عليه ابن الصلاح والنوري وغيرهما هذا الصنيع لأن كتب السنن فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمكسر وهو وإن لم يذكر المكسر إلا أنه مزج صحيح هذه السنن بمسنداتها من غير تمييز بينهما .

أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الشافعي الهيثمي (م ٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى ، والبزار ، ومعجم الطبراني الثلاثة .

٥ - « جمع الجوامع ^(١) » للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١) جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها قال المناوي : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة .

وقد هذب ترتيبه علاء الدين علي بن حسام الهندي المتوفى عام ٩٧٥ بمكة في كتابه « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ^(٢) » ، وقد اختصر السيوطي كتابه في « الجامع الصغير وزوائده ^(٣) » .

٦ - « اتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة » لأحمد بن أبي بكر البوصيري (م ٨٤٠) أفرد فيه زوائد — مسانيد أبي داود ^(٤) الطيالسي ، والحميدي ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبي عمرو ، واسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي يعلى الموصلي — أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب .

٧ - « بحر الأسانيد » للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي (م ٤٩١) جمع فيه مائة ألف حديث رتبة وهذبه ويقال : إنه لم يقع في الإسلام مثله .
(٥) كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها :

١ - « والسنن الكبرى » للإمام أحمد بن حسين البيهقي (م ٤٥٨) قال ابن الصلاح : ما تم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً إلا وقد وضعه في كتابه ^(٥) وله أيضاً « السنن الصغرى » قيل لم يؤلف في الإسلام مثلها .

(١) طبع جمع الجوامع مع مستند الإمام أحمد بمصر . (٢) طبع في الهند (٣) مطبوع بمصر (٤) هو غير أبي داود صاحب السنن (٥) طبع في الهند

٢ - «عمدة الأحكام» للإمام الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى
الدمشقي «م ٦٠٠» جمع فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخارى
ومسلم وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد .

٣ - «منتقى الأخبار في الأحكام» للحافظ مجد الدين أبى البركات
عبد السلام بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية الحنبلى^(١) (م ٦٥٢)
انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ، ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى
وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه وهو كتاب حسن لولا إطلاقه
فى كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف وأشد
من هذا كون الحديث فى سنن الترمذى مبينا ضعفه فيعزوه إليه من دون
بيان ضعفه ، وقد استكمل هذا النقص وزاد عليه العالم المجتهد محمد بن على
الشوكانى (م ١٢٥٠) فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنتقى
شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .

٤ - «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلامة ابن دقيق العيد
المتوفى عام (٧٠٢) وشرحه فى كتابه «الإمام» ولكنه لم يكمل الشرح
ويقال : لأنه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه .

٥ - «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ المحقق أحمد بن على
ابن حجر العسقلانى المتوفى «٨٥٢» وقد شرحه كثيرون منهم محمد بن
اسماعيل الصنعانى «م ١١٨٢» فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم
وإن كان موجزا .

ومنه صديق حسن خان «١٣٠٧» الهندى فى كتابه «فتح العلام»
ولم يزد عن سبل السلام إلا يسيرا وقد حذف منه بعض المذاهب
المذكورة بالأصل كذهب الهادوية .

(١) هو جد الإمام المشهور تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
(م ٧٢٨) .

كتب ألفت في موضوعات أخرى وهي كثيرة منها :

(١) الترغيب والترهيب، للإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى (م ٦٥٦) ، وهو كتاب قيم يسعف الخطباء ورجال الوعظ والإرشاد ، جمعه من دواوين الحديث المشهورة مع التنقيص على درجة الأحاديث .

(٢) رياض الصالحين ، للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦م) ، وهو كتاب قيم في باب الأخلاق والمواظب يذكر في كل باب ما ورد فيه من الآيات القرآنية ثم يعقب ذلك بما ثبت من الأحاديث مع بيان درجتها وشرح غريبها وتوضيح مشكلها وهذان الكتابان كافيان لمن يريد أن يكون على علم بمتون الأحاديث من طلاب العلم ومن على شاكلتهم ممن لا يستطيعون الكشف عن الأحاديث في كتبه الكبار .

مناهج المحدثين في التأليف

رأيت - ولا سيما وأنى سأتعرض بالذكر لأشهر الكتب المؤلفة في الحديث عند ذكر تراجم مشاهير المحدثين - أن أذكر نبذة عن مناهج المحدثين في التأليف وبعضها قد أشرنا إليه فيما سبق وبعضها لم نشر إليه حتى يكون دارس الحديث على بينة من أمر هذه الكتب وما اصطلاح عليه العلماء فيها ، ولهم في ذلك طرائق عدة .

(١) التصنيف على الأبواب على غرار ما صنع الفقهاء في كتب الفقه مع اختلاف يسير في الترتيب وذكر الأبواب وهذه الطريقة أسبق الطرق ولعل أقدم كتاب يمثلها هو موطأ الإمام مالك والداعي لهذه الطريقة أن تكون عوناً للفقهاء وتسهيلاً لهم في الوقوف على الأحاديث التي هي موارد الاجتهاد والاستنباط وهذه الطريقة تعين الباحث ولا شك على

الوصول إلى الحديث بسهولة وأصحاب هذه الطريقة منهم من اقتصر على تخرج الصحيح كالشيخين البخاري ومسلم ومن سار على طرقتهما . ومنهم من لم يقيّد بالصحيح كأصحاب السنن الأربعة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٢) التصنيف على المسانيد وهو أن يجمع في ترجمة كل صحابي ما روى عنه من حديثه من غير تقييد بوحدة الموضوع لحديث في الصلاة بجانب حديث في النكاح بجانب حديث في البيوع وهكذا ، ولم يلتزم مصنفوها فيها الصفة بل يخرجون الصحيح والحسن والضعيف وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب .

(١) فمنهم من يرتب الصحابة على حسب السبق في الإسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصاغر الصحابة سناً ثم النساء كما فعل الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في مسنده .

(ب) ومنهم من يرتبهم على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله في النسب .

(ج) ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في المعجم الكبير وهذا أسهل تناولا .

(٣) وهناك طريقة ثالثة سلكها ابن حبان في صحيحه فقد رتبته على الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ونوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع . وهي طريقة مشكلة معقدة لا يسهل الكشف بها على الحديث .

(٤) من أعلى المراتب في تصنيف الحديث تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طريقة واختلاف الرواة فيه فإن معرفة العلل أجل أنواع (٣ - أعلام الحديث)

الحديث وبها يظهر إرسال بعض ما أعد متصلاً أو وقف ما ظن مرفوعاً وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ الكبير يعقوب بن شبة المتوفى (٢٦٢) فإنه ألف مسنداً معللاً غير أنه لم يتم.

(٥) جمعة على حروف المعجم الألف ثم الباء وهكذا . وقد جرى على هذا أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس والسيوطي في كتابه الجامع الصغير .

(٦) جمعة على الأطراف وذلك بأن يذكر طرفاً من الحديث يدل عليه ثم يجمع أسانيدَهُ إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها وذلك مثل ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقي في أطراف الكتب الخمسة ، والحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (م ٤٠٠) في أطراف الصحيحين ، والحافظ ابن حجر في كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » .

(٧) ومن الطرق أن يفردوا بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق . أما الأبواب فمثل : باب « رفع اليدين في الصلاة » أفرده البخاري بالتصنيف ، وباب « القضاء بالشاهد واليمين » للدارقطني .

وأما الشيوخ : فإن يجمع بعض المؤلفين حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد مثل جمع الأسماعيلي حديث الأعمش ، وجمع النسائي حديث الفضيل بن عياض .

وأما التراجم فقد جمعوا ما جاء بسند واحد من الحديث كمالك عن نافع عن ابن عمر وكسهيل عن أبيه عن أبي هريرة .

وأما الطرق فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث « من كذب على متعمداً ... » جمع طريقه الطبراني ، وحديث « قبض العلم » جمع طريقه الطوسي ، وغير ذلك .

عناية المحدثين بالنقد والدراية

إن أئمة الحديث كما عُنُوا به من ناحية جمعه وتأليف الكتب الجامعة لمثونه عُنُوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده وامتثله مما يتوقف عليه قبوله أو رده ، ولعمر الحق إن البحث عنه من هذه النواحي بحث جليل القدر ، جم الفائدة ، إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزويد والاختلاق ، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ ، والمقلوب ، والمنكر ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل وألفاظ كل الرواية وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه . وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ، وأوطانهم ، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً في كتب دلووم الحديث .

وقد علمت آنفاً أن الأحاديث لم تدون تدويناً عاماً إلا في آخر القرن الأول الهجري ، ولا يشكّن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم ، والتعديل والتجريح لم تكن مدونة آتتد ؛ لأنها كانت منقوشة في الحواظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن متون الأحاديث ، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغاية عنهم هذه القواعد ، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان وإن لم توجد في الأعيان ، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل إلينا من الثبوت البالغ

والتحوط الشديد في قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب أو الغلط أو الخطأ .

ولما بدأ عصر التدوين وقام المتصدرون لجمع الأحاديث في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمعاجم كانوا يعرفون قواعد هذا العلم ومسائله معرفة وافية ، بل هم الذين وضعوا هذه القواعد التي فهوها واستنبطوها من الكتاب والسنة وقواعد الدين . وإنك لتلمس هذا واضحا في الكتب التي ألقت في القرون الأولى ، فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للإمام الشافعي (م ٢٠٤) ، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد (م ٢٤١) في أسلتهم له ومخاورتهم معه ، وما كتبه الإمام مسلم (م ٢٦١) في مقدمة صحيحه ، وما ذكره الإمام أبو داود (م ٢٧٥) في رسالته إلى أهل مكة في بيان طريقته في كتابه السنن المشهود ، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي (م ٢٧٩) في كتابه « العلل » الذي هو في آخر جامعته وما بثه في ثنايا جامعته من تصحيح وتحسين وتضعيف للأحاديث ، وما ذكر الإمام البخاري (م ٢٥٦) في تواريخه الثلاثة إلى غير ذلك .

وهكذا يتبين لنا أن نقد المرويات وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازما لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد ، وإذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للسنن يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع — على ندرة — من غير تنبيه إليها فراجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في الجرح والتعديل وشروطهم في التصحيح والتضعيف ، فمنهم المشددة ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط في الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلل ما لا يخفى على الآخر . وهذا شيء إن دل فإنه يدل على حرية البحث في الإسلام حرية منشوقها الرغبة في إحضار الحق وإزهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الرواية المقبولة في الإسلام :

وقد وضع المحدثون شروطاً للرواية المقبولة بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواة وسلامتهم من الكذب والخطأ والعقلة في النقل . وإليك هذه الشروط :

١ - الإسلام :

وهو الانقياد باطناً وظاهراً فيشمل التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه ، والتزام ذلك علماً وعملاً ، وإنما اشترطوا الإسلام وإن كان الكذب محرماً في سائر الأديان ؛ لأن الأمر أمر دين والكافر يسعى دائماً في هدمه ، وهو منهم فيما يتصل به ، ومادام عنصر الاتهام موجوداً كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين .

٢ - التكليف :

وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبي ولا المجنون . أما الأول فلأنه لا وازع له عن الكذب . وأما الثاني فلعدم إدراكه وتمييزه ، نعم إن تحمل الصبي المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير وأبي الصفيلى ومحمود بن الربيع وغيرهم ، وعلى هذا درج السلف الصالح ، وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين ، وقد استأنسوا في هذا بحديث محمود بن الربيع : « عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين » رواه البخارى .

٣ - العدالة :

وهي ملسكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات الشرعية ، وذلك بأن لا يفعل كبيرة ، ولا يصغر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعاً .

والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند

محاسن الأخلاق ، وجميل العادات ، وما يخل بالمروءة قسمان

(١) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلاً .

(٢) المباحات التي تورث الاحتقار ، وتذهب الكرامة ، وتسم صاحبها

بعدم المبالاة كالبول في الطريق ، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب ، ونحو

ذلك ، ومرجع ذلك إلى العادة ، والعرف ، وذلك يختلف باختلاف العصور

والأزمان ، وقد جعل العلماء المشى عارى الرأس ، والأكل في الطريق مغلين

بالمروءة ، مع أنهما في عصرنا هذا يكادان يكونان أمرين عاديين عند كثير

من الناس ولو اعتبرناهما مغلين بالمروءة لتعذر وجود عدل يقوم بالشهادة ،

والمراد من العدل عند المحدثين عدل^(١) الرواية فيدخل فيه الذكر والأشئ

والحر والعبد والمبصر والكفيف والمحدود في قذف لإذا تاب ، أما عدل

الشهادة فبعض الأئمة يشترطون فيه شروطاً أكثر من ذلك كالحرية ،

والإبصار ، والذكورة في بعض الأمور كالحدود ، وقد كان المحدثون على

حق في عدم اشتراطهم هذه الشروط الزائدة لأن كثيراً من الأحاديث

روتها أمهات المؤمنين وغيرهن من النساء ، ورويت عن الموالى كزيد بن

حارثة وعن الأَكْفَاء كابن أم مكتوم .

٤ — الضبط :

وهو قسمان (١) ضبط الصدر (٢) ضبط الكتاب .

فالأول هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه — بحيث يتمكن من استحضاره

والتحديث به متى شاء — من وقت سماعه إلى حين أدائه . والثاني هو محافظته

على كتابه الذي كتب فيه الأحاديث وصيانتها عن أن يتطرق إليه

(١) العدالة مصدر عدل بضم الدال ، يقال عدل عدالة وعدولة فهو عدل ، أى مرضى

في الرواية والشهادة ، والعدل يطلق على الواحد وغيره ويجوز فيه للمطابقة وغيرها . وأما العدل

— ضد الجور — فهو مصدر عدل في الأمر يدل من باب ضرب فهو عادل (المصباح

للتير) .

تغيير ما . من منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه ولا يُعيره
إلا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه ، وضبط الصدر بجمع عليه .
وأما ضبط الكتاب فخالف في قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار
كأبي حنيفة ومالك^(١) - رحمهما الله - ، وقد روى الحاكم من طريق
ابن عبد الحكم عن أشهب قال : سئل مالك : يؤخذ العلم من لا يحفظ حديثه
وهو ثقة ؟ فقال : لا . قيل : فإن أتى بكتب قال سمعتها وهو ثقة ؟ فقال :
لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد حديثه بالليل يعنى وهو لا يدري ، والجمهور
على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فإذا اجتمع في الراوى هذه الشروط كان أهلاً لقبول روايته ،
وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحاً قوياً
جانب صدقة على جانب كذبه ، بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد
وطريقتهم في التعديل والتجريح ، ومبالغتهم في التحرى عن معرفة حقيقة
الراوى وطوية نفسه ، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته يكاد يجزم
بأن تجوز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضى
واحتمال عقلى ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال
والنقد عند المحدثين فيها شيء من المغالاة ، ولكن الحق ما ذكرت ومن
أبعد النجعة في كتبهم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط على المعنى الذى قدمناه يكون احتمال
وقوع الغلط أو الخطأ في روايته احتمالاً بعيداً . وقد ردوا رواية من كثر
غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا
حديثهم منكراً وهكذا نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية
ولم أخذوا إلا عن عدل فطن يقظ . ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين

وأصحاب الأوهام ولم يتباحوا إلا في الغلط أو الغفلة النادرين^(١). وكمن
رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه في نظرهم ليس أهلاً للرواية، واليك
بعضاً مما روى عنهم في هذا :

صح عن ابن سيرين أنه قال : « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون
دينكم » وهذا هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول :
« لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين من يقول : قال فلان : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً عليه
فأأخذت عنهم شيئاً ولم يكونوا من أهل هذا الشأن » . وقال يحيى بن
سعيد القطان : « كم من من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له » ،
يريد من عنده غفلة ، وقال الإمام أحمد : « يكتب الحديث عن الناس
كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو إليه ، أو كذاب ، أو رجل
يغلط في الحديث ويرد عليه فلا يقبل » . وقال سليمان بن موسى : كانوا
يقولون — يعني أئمة الحديث — لا تأخذوا العلم عن الصحفيين^(٢) .
يعني الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم
من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز ، والأئمة الذين جمعوا السنن والأحاديث
في كتبهم المشهورة كان العمدة عندهم فيها على الرواية والتلقي شفاهاً من
الرواة العدول الضابطين . وإنما كانت الكتابة زيادة في الضبط والتوثيق ،
وحتى يرجع إليها من لم تكن في درجتهم من طالبي الحديث ممن سيأتي بعدهم ،
عنايتهم بنقد الأسانيد والمتون :

وقد عني المحدثون بنقد الأسانيد عناية فائقة بحيث لم يدعوا زيادة
المستزيد ، وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة . منها ما ألف
في الثقات ، ومنها ما ألف في الضعفاء ، ومنها ما ألف فيما يشملهما .

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ - شرح نخبه الفكر مبحث رد المرويات .

(٢) الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها .

ولم يكفوا في تقديم الرجال بالتجريح الظاهري من فسق أو كذب أو بدعة، بل عنوا كذلك بالنقد النفسي، وليس أدل على هذا من تقريرهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثاني، لأن احتمال الكذب في الأول قريب، ولا كذلك في الثاني وكذلك ردوا رواية المبتدع وإن كان غير داعية. إذا روى ما يؤيد بدعته؛ لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته. وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب إلى ميوت الحكم وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه البواطن النفسية التي قد تحمل صاحبها على الانحراف. وكما عني المحدثون بنقد الأسانيد — النقد الخارجي — عنوا بنقد المتن — النقد الداخلي — وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهودة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق أو بعده وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف مضطرب المتن ومعلل المتن، والشاذ، والمنسك إلى غير ذلك.

نعم لم يبالغ المحدثون في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند لأمر جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتقاد في البحث الصحيح، وقد استوفيت الكلام في هذا في كتابي «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين»^(١).

عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عنوا بفقه الأحاديث وفهمها ولم يكونوا زوامل للأخبار ولا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخربين على أئمة الحديث، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقياً من الشوائب والغرائب. كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة

(١) مخطوط وسيطع قريباً إن شاء الله تعالى .

مالك وأحمد والسفيانين الثوري وابن عيينة والبخاري ومسلم وباقي أصحاب الكتب الستة وأضرابهم . قال أحمد بن الحسن الترمذي : سمعت أبا عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — يقول : « إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إليّ من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم في تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لنا سفيان ابن عيينة : يا أصحاب الحديث تعلموا معاني الحديث : فإني تعلمت معاني الحديث ثلاثين سنة^(١) ، وإنك لتلصق أثر الفقه والفهم للأحاديث في صحيح الإمام البخاري في تبويبه الأبواب وإشاراته في التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع بحسب مناسباته الفقهية ، وكثيراً ما يدلي برأيه في مسائل تكون موضع خلاف . وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يرجح عنده شيء حتى لقد قيل : فقه البخاري في تراجمه ، وكذلك في صحيح مسلم ، وكتب السنن . ولا سيما سنن الترمذي . وقد عرض فيها هذا الإمام الجليل لكثير من الآراء الفقهية المختلف فيها .

نعم وجد في العصور المتأخرة أناس قليلون جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للبتون ، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث ودونت في دواوينها المعتمدة ، ولعل هؤلاء هم الذين عتاهم أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه « صيد الخاطر » ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون^(٢) .

الرواية باللفظ والمعنى

لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل ، والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، بل

قد أوجه قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى ، والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة ، قالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ ، الخبير بمعاني العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، العام والأعم فقد جوزوا له ذلك ، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى ضرورة تقدر بقدرها ، وكان منهم من يتقيد باللفظ . قال وكيع : « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة - رحمهم الله يعيدون الحديث على حروفه » أى يروونه على لفظه .

ومن كان يشدد في الألفاظ من الفقهاء الإمام مالك - رحمه الله - ، فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواه رواه عنه البيهقي في المدخل ، ومن السلف من كان يرى الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : « كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي - رحمهم الله - يأتون بالحديث على المعاني » (١)

وما ينبغي أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى في غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يثبت لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح (٢)

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٥٤ الباعث الحديث ص ١٦٦ .

(٢) مقامه ابن الصلاح ص ١٨٩ .

ومما ينبغي أن يعلم أيضاً أنهم استثنوا من الأحاديث التي جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التي يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والأدعية والشهد ونحوها لجوامع وكلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة .

فإذا علمنا أن التدوين العام كان في أوائل القرن الثاني ، وأن التدوين الخاص وجد في القرن الأول ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز في الكتب المدونة والصحف المكتوبة كما ذكرنا آنفاً ، وأن الذين نقلوا بعض الأحاديث بمعناها من الصحابة والتابعين كانوا عرباً خالصاً غالباً ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ، ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون فيما هو دين ، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما حكم وشرع . إذا علمنا كل ذلك أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تكن على الدين وأنها لم تدخل عليه التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين وأبواقهم من صنائعهم ، وصنائع الاستعمار .

ولأن الله الذي تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه ، وقبض لها في كل عصر من ينفون تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقي الحق مورداً صافياً للشاربين ، وإذا قد اتهمنا إلى هذا — والحمد لله رب العالمين — فلنشرع فيما إليه قصدنا من ذكر أشهر المحدثين وأعلامهم وما خلقوه لنا من كتب قيمة وعلم عزيز وسنسير في بحثنا - إن شاء الله - على ترتيب القرون ، ولما كنا سنخص بالبحث أصحاب المؤلفات المعروفة فسنبدأ بالقرن الثاني الذي ابتدأ فيه التدوين والتأليف ، ولقد كان في القرن الأول أعلام وأعلام من الصحابة والتابعين ، إلا أننا لم يصلنا من مؤلفاتهم شيء ، وإنما هي روايات عنهم ونقول .

أشهر المؤلفين في الحديث

في القرن الثاني

قلنا فيما سبق إن كثيراً من الأئمة تصدوا لجمع الأحاديث ، وسردنا لك من أسمائهم غير قليل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من مؤلفات هذا القرن في الحديث إلا موطأ الإمام مالك ، وسيكون حديثنا عنه وعن صاحبه من ناحيتهم الحديثية .

الإمام مالك رحمه الله (٩٥ - ١٧٩) هـ

نسبه : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الحميري ، وهو عربي صريح ينتهي نسبه إلى حمير بن سبا الأكبر ، ولا تلتفت إلى غير ذلك .

وهو إمام دار الهجرة غير منازع ، وشيخ الإسلام ، وأحد الأئمة الأربعة الأعلام الذين سارت بذكرهم الركبان ، وطبقت شهرتهم الآفاق والأمصار ، وإليه انتهت الإمامة في الحجاز في الفقه والحديث ، وكفاه فخراً أنه تلمذ عليه الإمام الشافعي ، وحضر مجلسه إمام الأئمة أبو حنيفة النعمان ابن ثابت وتناقشا وتجادلا في بعض المسائل ، وأثنى كل منهما على الآخر ، ولد عام ٩٣ ، وقيل ٩٥ ، وقيل ٩٧ هـ بالمدينة ، وبها كانت نشأته .

مدرسة الحجاز : والإمام مالك يمثل المدرسة الحجازية في العلم أصدق تمثيل ، وجل خصائص أهل هذه المدرسة أخذهم من الحديث بقسط كبير ، وتقديمهم للحديث إذا ثبت على الرأي والقياس ، وذلك أمر طبيعي ، فالحجاز ، ولاسيما المدينة - قلب الإسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية الرشيدة - كان غنياً بالصحابة الذين أخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذين تفرغوا للعلم والتحديث ،

فكانت الثروة الحديثية فيه أكثر من غيره ، وكثرة الأحاديث المحفوظة تسعف الفقيه إذا عرضت له أقضية يتطلب فيها حكم الشرع ، والإمام مالك ممن جمعوا بين الفقه والحديث ، فهو من محدثي الفقهاء أو إن شئت فقل : من فقهاء المحدثين .

روايته :

أخذ الحديث عن الإمام محمد بن شهاب الزهري ونافع مولى عبد الله ابن عمر ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، ومحمد بن المنكدر وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، وربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي وغيرهم كثير .

وروى عنه خلائق كثيرون لا يحصون ، من أعيانهم الإمام أبو حنيفة ففي جامع المسانيد له الذي ألفه الخوارزمي حديثان عن مالك^(١) والإمام الشافعي ، ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وله رواية للبوطا مشهورة ، وابن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ويحيى بن يحيى النيسابوري شيخ البخاري ومسلم ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، وله رواية للبوطا مشهورة .

وروى عنه من شيوخه يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وهذا يدل على جلالة قدره ، وعلو منزلته .

منحاه في الفقه والاجتهاد :

لما كان بحثنا عن المؤلفين في الحديث فلن نتناول الجانب الفقهي عند مالك بالبسط ، فلذلك مقام آخر ، ولكننا سنكتفي بإشارة موجزة إلى منحاه في الفقه والاستنباط .

(١) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك وشرحه ص ١٠٩ شيخنا العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي — رحمه الله وأثابه —

والإمام مالك يأخذ بالكتاب والسنة الثابتة والإجماع والقياس كمعظم أئمة الفقه والاجتهاد وزاد شيئاً آخر وهو عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين ، لا من دونهم . وما ينبغي أن يتنبه إليه أن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عنده إنما هو إجماعهم فيما طريقتهم التوقيف بأن كان لا مجال للرأى فيه ، فما كان من هذا القبيل فهو حجة عنده وعند أتباعه ، مقدم على خبر الآحاد عندهم اتفاقاً ، لأنه قطعى فهو من باب تقديم المتواتر على الآحاد ، لا من باب رد خبر الآحاد ، وسواء في ذلك أن صرحوا بالمستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يصرحوا ؛ أما إن كان إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال فقد اختلف فيه أصحاب مالك : فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين ؛ لأنهم بعض الأئمة فيقدم عليه خبر الواحد الثابت ، وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد ، ومحل الخلاف في خبر لا ندرى أبلغ أهل المدينة أم لا ؟ والمختار عدم التمسك بالآحاد حينئذ لأن الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة . أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط ، وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعاً^(١).

منحاه في الحديث والرواية :

لقد كان الإمام مالك من المتشددين في الرواية ، ولعلك على ذكر مما ذكرناه آنفاً من أنه كان لا يقبل رواية الراوى إلا إذا حدث من حفظه ، ويدل على تحوطه في قبول المرويات أنه قال : « لقد أدركت في هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان

(١) إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٧ ، ٦٨ .

أخيراً عليه ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن ، وقدم علينا ابن شهاب فكتبنا نرحم على بابهِ ، وقال : « لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سواهم : لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحصل ، وما يحدث به ، » وروى عن الشافعي أنه قال : « كان مالك بن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله ^(١) » .

وقد رزقه الله سبحانه أذناً واعية ، وحافظة قوية . روى الدولابي عن مالك بن أنس قال : « قدم علينا الزهري فأتيناه ومعنا ربيعة فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً ثم أتينا الغد فقال : انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه أرأيتم ما حدثكم به أمس أى شيء في أيديكم ؟ قال : فقال له ربيعة : ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس . قال : ومن هو ؟ قال ابن أبي عاصم . قال : هات . قال : فحدثته بأربعين حديثاً منها . فقال الزهري : « ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري » .

ثناء الأئمة عليه :

وقد أثنى عليه أئمة كثيرون منهم الإمام الشافعي . قال : « إذا ذكر العلماء فمالك النجم » ، وقال : « من أراد الحديث فهو عيال على مالك » . وقال يحيى القطان : « كان مالك بن أنس إماماً في الحديث » . وقال : « ما في القوم أصح حديثاً من مالك » . وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهري من ابن عيينة . قلت : فعمرو ؟ قال : مالك أتقن ومعمرو أكثر حديثاً عن الزهري » . وقال عبد الرزاق في الحديث الذي رواه الترمذي مرفوعاً : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم » .

(١) الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء ص ١٦ وما بعدها .

المدينة : إن المراد به مالك بن أنس ، وكذا روى عن سفيان بن عيينة في قول له : إنه مالك ^(١) .

اعتزاز مالك بعلمه :

روى أن هارون الرشيد وهو خليفة المسلمين زار مالكا في بيته ومعه بنوه ورغب إليه أن يقرأ عليهم الموطأ . فقال مالك : ما قرأت على أحد منذ زمان ، وإنما يقرأ عليّ . فقال هارون : أخرج الناس عني حتى أقرأ أنا عليك . فقال مالك : إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص ، وأمر معن بن عيسى أن يقرأ فقرأ ^(٢) ، فلم يجد الرشيد بداً من النزول على رأي مالك . وروى عبد الله بن وهب قال : سمعت مالكا يقول : « دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبل يده المرتين والثلاث ، ورزقني الله العافية فلم أقبل له بداً ، وهكذا فليكن العلماء .

إنصافه للعلماء وزهده في الشهرة والمال وحبه للمدينة

لما قدم المهدي المدينة بعث إلى مالك بألفي دينار ، وقيل بثلاثة آلاف ثم أمناه الربيع فقال : إن أمير المؤمنين يحب أن تصاحبه إلى مدينة السلام — بغداد — فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ^(٣) .

روى أن الرشيد أعطاه ثلاثة آلاف دينار وقال له : اشتري بها داراً فأخذها ولم ينفقها ، فلما أن أراد الرشيد الشخص قال للمالك : ينبغي أن تخرج معي ، فإني عزمت أن أحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان الناس على القرآن ^(٤) فقال : أما حمل الناس على الموطأ فليس إلى ذلك سبيل ،

(١) أنظر الانتقاء لابن عبد البر من ص ١٩ — ٣٢ (٢) تذكرة الحفاظ ج ١

ص ١٩٧ .

(٣) الانتقاء ص ٤٢ .

(٤) هي على المصاحف التي كتبها في عهده ووجه بمطهرها إلى الأمصار .
(٤) — اعلام الحديثين

لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند كل أهل مصر حديث عليه، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اختلاف أمتي رحمة»، وأما الخروج معك فلا سبيل إليه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»، وقال: «المدينة تنفي خبيثها، وهذه دنائيركم كما هي، إن شئتم فخذوها، وإن شئتم فدعوها»^(١)، وروى أبو نعيم في الحلية عن مالك ابن أنس قال: شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في السكبة ويحمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعل، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب. فقال: وفقك الله يا أبا عبد الله.

وقصة إباته عن حمل الناس في الأمصار الإسلامية على ما في كتابه الموطأ، وتعليقه ذلك باختلافهم في الفروع وتفرقهم في الأمصار، وقد يكون عند أحدهم من الحديث ما ليس عند الآخر - تدل على غاية الانصاف من الإمام وأنه لا يريد شهرة ولا يخضع لشهوة نفس، وهكذا كان شأن السلف الصالح من علماء هذه الأمة.

أخلاقه وسمته :

كان مالك جواداً كريماً على ضيق ذات يده في مبدأ أمره، سمح الحيا، وكان يجلس في منزله على ضجاع له ونمارق مطروحة يمنة ويسرة لمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس وقار وعلم وحلم، وكان مهيباً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المراء واللفظ ورفع الصوت، وكان يقول: الدنو من الباطل هلكة، والقول بالباطل بعدد عن الحق، ولا خير في شيء وإن كثر من الدنيا بفساد دين المرء ومروته. وكان من تعظيمه لحديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه ، وشرح لحيته ، واستعمل الطيب ، وتمكن من الجلوس على علي وقار وهيبة ثم حدث ، ف قيل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان من أدبه الفائق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يركب دابة بالمدينة ويقول : إني لأستحي من الله أن أظأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة .

محبة الإمام :

وقد أصيب الإمام بمحنة في عهد المنصور أيام أن خرج عليه محمد ابن عبد الله بن الحسن وأخوه ابراهيم ، فقد ضرب وأهين بسبب ثباته على رأيه ، وقد رويت في هذا روايتان : إحداهما أن مالكا كان يروى حديث « ليس علي مستكره طلاق » ويفتي الناس بعدم وقوع طلاق المكره ولم تكن هذه الفتوى تعجب العباسيين لأنها تبيح لمن بايعهم مكرها أن يتحلل من بيعته ويبيع من خرج عليهم ، وقد روى أن المنصور نهى الإمام عن التحديث به ثم دس إليه من يسأله فحدث به على رؤوس الناس فغضبه بالسياط ، والرواية الأخرى : أن مالكا لما علا شأنه بالمدينة « مع حساده إلى واليا جعفر بن سليمان وقالوا له : إن مالكا لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز ، فغضب جعفر بن سليمان ودعا بمالك ثم جرده وضربه بالسياط ومدت يده حتى انخلعت كتفه . قال راوى القصة : فوالله ما زال مالك بعد ذلك الضرب في رفعة من الناس وعلو من شأنه وإعظام الناس له ، وكأنما كانت تلك السياط التي ضرب بها حليا حلي به (١) .

وقد ورد عن عنه أيضاً أنه سئل عن البغاة — يعنى العصاة الخارجين على الخليفة — أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبدالعزيز ، فقال السائل : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما ، فلعل هذه الفتوى كانت من أسباب محنته أيضاً .

وهذا يدل على جلالة قدر الإمام وأنه ما كان يحاى الخلفاء والأمراء ولا يداهنهم ، وإنما كان يجهر بالحق ، ويثبت على ما يعتقد أنه الحق ، مهما ناله في سبيله من عنت وإيذاء ، وهكذا فليكن العلماء .

ويقال إن المنصور لقي مالكا بعد هذا في موسم الحج فاعتذر إليه ، واستسمحه ، وفتح في كثير من مسائل الدين وطلب إليه أن يجمع ما ثبت لديه ويدونه في كتاب يوطئه للناس ، فاعتذر فلم يقبل منه عذرا ، فألف كتابه الموطأ في الحديث والفقه : فجاء المهدي بعد ذلك حاجاً فسمعه منه وأمر له ولتلاميذه بمنحة كبيرة (١) .

وفاته :

وفي أخريات حياته اعتزل الناس وأقام في بيته وقد احتمل الناس ذلك على تألم ، وكان ربما يكلم في ذلك فيقول : ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذر . وبعد هذه الحياة الحافلة بنشر العلم والفقه والحديث اختاره الله سبحانه إلى جواره . وكانت وفاته في ربيع الأول . وقيل في صفر عام تسع وسبعين ومائة . فرضى الله عنه وأرضاه .

موطأ الإمام مالك

هو كتاب ألفه في الحديث على طريقة الأبواب الإمام مالك رحمه الله تعالى ولم يتقيد فيه الإمام بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين . وطريقة الإمام في الموطأ أن يذكر في مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله . ثم ما ورد من أقوال الصحابة . ثم ما ورد من فتاوى التابعين ، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة ، وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة ، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له ، وذلك مثل ما صنعه بعد ذكر أحاديث السرقة فقد قال : « ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يحذمانهم إن سرقاهم قطع ؛ لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع » . « والأمر عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع ، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمراً ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد » ، ومثل قوله : « سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تيمم ؟ قال نعم » ، لتيمم فإن مثلها الجنب إذا لم يجد ماء تيمم » ولكن مع هذا فصبغته الأصلية أنه كتاب حديث لا حديث وفقه كما قيل (١) إذ هذه الآراء مهما بلغت فإنها لا تبلغ من الكتاب إلا جزءاً يسيراً ، ولم يتقيد فيه الإمام بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلابات وهي ما يقول فيها مالك بلغني أو نحوه من غير أن يعين من روى عنه ، وذلك مثل قوله : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته » أو يقول بلغني عن الثقة عندي عن عمرو بن شعيب . عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبهى عن بيع العربان » .

وقد روى أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سيلة الماحشون سبق مالكا فعمل كتابا ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة وأنه عمل ذلك كلاما وآراء بغير حديث ، فلما رآه مالك نظر فيه وقال : ما أحسن ما عمل ،

ولو كنت أنا الذى عملت لا بدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام . .
ويظهر أن هذا هو الذى قوى عزمه على إخراج كتابه كما أراد .
وقد اختلف فى سبب تسميته «الموطأ» فقيل إن مالكاً قال : «عرضت
كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى عليه ، فسميته
الموطأ» . وقيل لأنه بصنعه هذا قد وطأ العلم والحديث ويشرها للناس .
مبالغة الإمام وتحريه فى «الموطأ» :

أخرج الإمام أبو عمر بن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب
الأوزاعي قال : « عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً فقال : كتاب
ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوماً ، ما أقل ما تفقهون فيه » .
وهذا يدل على مبلغ الجهد الذى بذله الإمام فى جمع هذا الكتاب
وتحريه فى الرواية ، وليس أدل على هذا مما ذكره ابن الهباب أن مالكاً
روى مائة ألف حديث جمع منها فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها
على الكتاب والسنة حتى رجعت إلى خمسمائة » .

وهذا يدل على غاية البحث والتحري ، ولذلك لا يعجب إذا أثنى عليه
الإمام الشافعى فقال : « ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح
من كتاب مالك » . وفى رواية : « ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ » .
وفى لفظ : « ما وضع على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك » .
رجال الموطأ :

قال الحافظ صلاح الدين العلاءي : « عدة رجال مالك الذين روى
عنهم فى هذا السند وسماه خمسة وتسعون رجلاً ، وعدة من روى له فيه
من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً وعشرون امرأة ، ومن التابعين
ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال وهم : أبو الزبير
من أهل مكة ، وحميد الطويل من أهل البصرة ، وأيوب السختياني من
أهل البصرة ، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان ، وعبد الكريم بن
مالك من أهل الجزيرة ، وإبراهيم بن أبي عبلة من أهل الشام » .

والأحاديث التي يروونها عن هؤلاء الستة قليلة جداً ، فمنهم من يروى له الحديث ، ومنهم من يروى له الحديثين ، وقد لقيهم مالك إما في المدينة أو في مكة .

وأما المدنيون فتختلف الرواية عنهم قلة وكثرة ، فمنهم من يروى له كثيراً كابن شهاب الزهري فله في الموطأ — رواية يحيى بن يحيى — من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثاً منها اثنان وتسعون مسنده وسائرهما منقطعة ومرسلة . وكنافع فله في الموطأ ثمانون حديثاً ، ويحيى بن سعيد فله ستة وسبعون حديثاً منها ثلاثون مسنده في بعضها انقطاع ، ومنها تسعة موقوفة ، وسائرهما مرسلة ومنقطعة وبلاغات وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أو معنى^(١) ، وبعضهم يروى له الحديث الواحد ، مثل يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام ، وبعضهم يروى له الحديثين ، مثل يزيد بن زياد القرظي وبعضهم يروى له الثلاثة ، مثل يزيد بن الهادي ، وحتى الصحابة الذين يروى لهم أكثرهم ممن أقام بالمدينة طويلاً .

رواة الموطأ :

قد روى الموطأ عن الإمام مالك بغير واسطة كثيرون جداً حتى قيل أنهم أكثر من ألف ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى الإمام مالك من أقاصى البلاد شرقاً وغرباً ، وما ذلك إلا لجلالة قدره والوثوق بما فيه ، ومن هؤلاء الذين رَوَوْا الموطأ عن مالك فقهاء كبار من أعيانهم الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وقد كان له فضل في تطعيم فقه العراق بفقه المدينة وأحاديثها الممثلين في فقهه مالك وموطأ ، وابن وهب وابن القاسم ، ومنهم شيوخ المحدثين كـ يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدي ، وعبد الرزاق بن همام ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون ، وقد طبقت شهرته

(١) التقصى لحديث الموطأ وشيوخ الامام مالك ص ١١٦ .

الآفاق في عصر الإمام ، ولم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية ، وعنى به العلماء عناية فائقة ، فمنهم من وصل مرسله ومنقطعه وبلاغاته ^(١) ، ومنهم من ذكر متابعاته وشواهد ^(٢) ، ومنهم من ألف في رجاله ، ومنهم من شرحه أو شرح غريبه إلى غير ذلك مما يدل على جلالته في نفوس علماء الأمة .

روايات الموطأ :

وقد روى الموطأ بروايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب وفي عدد الأحاديث ، وقد ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة ، وذكر بعضهم أنها ثلاثون ، وقال أبو القاسم بن محمد ابن حسين الشافعي : الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب ، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبي مصعب ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال في الآخرين ،

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة ١١٣٩ في كتابه « بستان العارفين » المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة عد منها ست عشر نسخة ، كل نسخة عن

(١) المرسل من الحديث ما سقط من سنده الصحابي بأن يرويه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وللنقطع ما سقط من إسناده راو واحد في موضع أو في مواضع والبلاغات بينها في صلب الكتاب .

(٢) الحديث الذي انفرد بروايته واحد يسمى غريبا فإن انفرد به في موضع واحد من الإسناد قيل للحديث انه فرد نسبي ، وإن كان في كل موضع قيل لأنه فرد حقيقي ، فإذا انفرد به غيره في رواية ذلك الحديث عن نفس الصحابي الذي رواه قيل : لأنه متابع للأول وإذا وجد متن يشبهه منه ولكنه مروى عن صحابي آخر قيل للثاني شاهد وهو رأي الحافظ ابن حجر في شرح النجدة .

وأما ابن الصلاح فيرى أن للثابتة تكون بموافقة راو آخر في رواية حديث بلطفه عن هذا الصحابي أو غيره . وأما الشاهد فيكون في الموافقة في المعنى عن الصحابي الأول أو عن غيره .

راو خاص ، ^(١) ومن الموطآت المشهورة المشروحة : موطأ الإمام محمد ابن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ وهي المطبوعة بالهند ، وموطأ الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المتوفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ وهي المطبوعة بمصر ، والتي شرحها الإمام ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، في كتابه الجليل « التمهيد » والشيخ الزرقاني ، وبين الروايات - أو بلفظ آخر الموطآت - اختلاف كبير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب ، فقد قال ابن حزم : بأنها تزيد عن سائر الموطآت نحو مائة حديث .

والذي يظهر أن سبب الاختلاف يرجع إلى أن الإمام مالكا - كما علمت آنفاً - كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه ، وحذف بعض الأحاديث التي تبدو في نظره غير جديرة بالمستوى الذي التزمه في كتابه من التحري والتدقيق ، وطبعي أن الذين سمعوا الموطأ منه سمعوه في أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ ، وقد تعرض لبيان الزيادات عن موطأ يحيى بن يحيى الإمام ابن عبد البر في آخر كتابه « التقصي » ورتبها على حسب حروف المعجم بالنسبة لشيوخ مالك .

عدد أحاديث الموطأ :

قال الإمام أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبع مائة وعشرون حديثاً : المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان وإثنان وعشرون حديثاً ، والموقوف ^(٢) ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

(١) - مفتاح السنة ص ٢٦ . (٢) الموقوف ما روى عن الصحابة ولم يرفع إلى رسول الله .
وأما الموقوف على التابعين في الاصطلاح المقطوع مثال الأول ... قال ابن عباس كذا ... ومثال الثاني ... قال محمد كذا ...

وقال الإمام السيوطي نقلاً عن ابن حزم : أحصيت ما في موطأ مالك ، وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما خمسمائة ونيفاً مسندة ^(١) وثلاثمائة مرسل ، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء .

والذي ذكره الإمام ابن عبد البر في آخر التقصى أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثاً ^(٢) وقد راجعت العد فوجدته دقيقاً جداً ولا منافاة بين هذه الأقوال ، لأن روايات الموطأ كما ذكرنا كثيرة وتختلف بالزيادة والنقصان ، وقد قالوا : إن ما في موطأ الإمام محمد بن الحسن من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف حديث ومائة وثمانين حديثاً ، منها عن مالك ألف حديث وخمسة أحاديث ومن غير طريقه مائة وخمسة وسبعون حديثاً ، منها عن أبي حنيفة ثلاثة عشر حديثاً ومن طريق أبي يوسف أربعة والباقي عن غيرهما ، وهذا يدل على أنه زاد في الموطأ ما ليس من رواية مالك قطعاً .

وقد صنف الإمام ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات . قال ابن عبد البر في مصنفه هذا : جميع ما فيه من قوله يلغى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

« أحدها » : إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن . « والثاني » : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ

(١) يعني متصلة مرفوعة .

(٢) التقصى ص ٢٥٨

غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر . « والثالث » قول معاذ :
آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلى فى
الغرز (١) أن قال : حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل . « والرابع » :
إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة (٢) .

وهذه الأحاديث - كما قال ابن عبد البر - ليس منها حديث منكر
ولا ما يدفعه أصل ، وقد وصل هذه الأحاديث الأربعة ابن الصلاح
وغيره كما ذكر لها شواهد بعض العلماء (٣) .

درجة أحاديث الموطأ :

وقد اختلف العلماء فى منزلة الموطأ من كتب السنة ، فمنهم من جعله
مقدما على الصحيحين كالإمام أبى بكر بن العربى حيث قال : الموطأ هو
الأصل الأول واللباب وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب ،
والإمام ابن عبد البر كما يدل على ذلك كلامه فى مقدمة كتابه « التقصى »
« واعتاده - أى مالك - عليها فى موطأه الذى لا مثيل له ولا كتاب
فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل » (٤) . وكذلك السيوطى حيث قال فى
مقدمة شرح الموطأ : « ما من مرسى فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ،
فالصحيح أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شئ » . ومن المتأخرين أستاذنا
الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى - رحمه الله - ومنهم من جعله فى مرتبتهما
وإليه يشير كلام الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » حيث حصر كتب
الطبقة الأولى فى ثلاثة الصحيحين وموطأ مالك ، وأيد كلامه بأنه ليس

(١) الغرز موضع الركاب من رحل البعير

(٢) هذه الأربعة فى الموطأ رواية يحيى بن يحيى البحرية : السجاية تشاءمت : اتجبت
نحو الشام . غديقة : كتيرة الماء

(٣) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٥ .

(٤) التقصى ص ٩ .

فيه حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه . ومنهم من جعل الموطأ في مرتبة دون الصحيحين وإليه يميل كلام ابن الصلاح في مقدمته ، وقال به ابن حزم في مقالة له رتب فيها كتب الحديث نقلها السيوطي في التدريب والحافظ ابن حجر ، وإليه يشير قوله : « كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما » .

وقد نقل شيخنا الشنقيطي - رحمه الله - رجوع الحافظ ابن حجر عن رأيه هذا وذهابه إلى المساواة بين الإمام البخاري والإمام مالك في الاحتجاج بغير المتصل وأن ما في الموطأ من الرسائل وشبهها مثل ما في صحيح البخاري من المعلقات والموقوفات ونحوهما ، وقد ذكر ذلك الحافظ في نكته على ابن الصلاح (١) .

وقال بعض العلماء المتأخرين (٢) : « إن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها وهي في الصحة كأحاديث الصحيحين ، وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها بما تحويه الكتب الأخرى وإنما لم يعدده بعض العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقيهة فيه لمالك وغيره ، وهو ميل إلى القول بالمساواة بينه وبين الصحيحين .

مختصراته :

وللموطأ مختصرات كثيرة ، فمنها مختصر الإمام الخطابي أحمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ومختصر أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ وابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

شروحه :

شرح الموطأ كثيرون من أجلة العلماء ، وأجل هذه الشروح وأوسعها كتاب « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ألفه الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر النفرى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ وهو كتاب فى عشرين ^(١) جزءاً لم يصنف أحد مثله قال فيه ابن حزم - وهو هو فى صرامة النقد - « التمهيد لصاحبنا أبى عمر لا أعلم فى الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه » .

ولما رأى الإمام تقاصر المهمم عن تحصيل التمهيد اختصره فى كتاب سماه « التقيى فى معرفة شيوخ الإلم فى الموطأ وذكر أحاديثه » أو « تجريد التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد » . وقد اقتصر فى هذا المختصر على الأسانيد . وذكر الأحاديث لا المعاني ، وقد نقل ناسه فى آخره شرحاً لبضعة أحاديث ^(٢) نقلها من التمهيد ، وإن الناظر فيها لا يسعه إلا أن يؤيد مقالة ابن حزم إن لم يزد عليها .

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد عبد الله بن محمد النحوى البطلوسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، والقاضى أبو بكر محمد بن العربى المغربى المتوفى سنة ٥٤٦ هـ وسماه « القبس » ، وما جاء فيه فى وصف الموطأ « هذا أول كتاب ألف فى شرائع الإسلام وهو آخره » ، لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التى ترجع إليه فى مسائله وفروعه » .

ومن شرحه الجلال السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ وسمى شرحه « كشف المغطا فى شرح الموطأ » ، واختصره فى شرحه « تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك » ، والشيخ العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقانى المصرى

(١) الموجود منه ثلاثة أجزاء بدار الكتب المصرية .

(٢) التقيى ص ٢٨٢ - ٣٤٥ .

المالكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، شرحه شرحاً وجيزاً في ثلاثة أجزاء .
وكذا شرحه الشيخ ولي الله المحمّد الحنفى الدهلوى قطب الدين أحمد
ابن عبد الرحيم المتوفى سنة ١١٧٦ هـ شرحه شرحين ، أحدهما باللسان الفارسي
سماه « المصنف » جرد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك وبعض
بلاغاته وتكلم فيه كلام المجتهدين ، ثانيهما بالعربية وسماه « المسوى » اكتفى
فيه بشرح الغريب وذكر اختلافات المذاهب وغير ذلك مما لا بد منه .

وشرحه أيضاً الشيخ على القارىء الهروى ثم المكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ
وشرحه يقع في مجلدين وفيه نقائس لطيفة وغرائب شريفة ، ولا يخلو
كلامه في نقد الرجال من مسامحات كثيرة .

وشرحه الشيخ عبد الحى محمد الهندى فى كتابه « التعليق الممجد على
موطأ الإمام محمد » .

المؤلفات على الموطأ فى أغراض مختلفة :

من ألف فى شرح غريبه البرقى وأحمد بن عمران الأخفش وأبو القاسم
العثمانى المصرى .

وألف فى رجاله القاضى أبو عبد الله الحذاء وأبو عبد الله بن مفرح
والبرقى وأبو عمر الطلمنكى ، وجلال الدين السيوطى أسمى كتابه « إسهاف
المبطل برجال الموطأ » ، وقد طبع مع شرحه « تنوير الحوالك » بمصر .

وألف القاضى إسماعيل شواهد الموطأ ، وألف أبو الحسن الدارقطنى
« كتاب اختلاف الموطآت » ، وكذا القاضى أبو الوليد الباجى .

ولأبى بكر بن حبيب أطراف الموطأ ، ومن ألف من المتأخرين فى
فى كل ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحيته وتقديمه على غيره ورواته ، وعدد
أحاديثه إلى غير ذلك أستاذنا المحدث الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى المتوفى
سنة (١٣٦٣) هـ فقد ألف فى ذلك نظماً سماه « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك » ،

وعلق عليه في حاشية سماها «إضاءة الخالك من ألفاظ دليل السالك» .
ولعلك بعد هذا ازددت معي يقيناً من عناية الأمة الإسلامية بكتب
أحاديث نبيها صلى الله عليه وسلم المسطورة في هذا الكتاب الجليل الذي
لم يحفظ لنا الزمن من كتب القرن الثاني غيره فله الحمد على ما ألهم ووفق .
نماذج من موطأ الإمام مالك :

(١) « باب وقوت الصلاة » : قال : حدثني يحيى بن يحيى ^(١) الليثي
عن مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة ^(٢)
يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة
يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا
يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم قال : بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز : أعلم ما تحدث به يا عروة
أو إن جبريل هو الذي أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة
قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه ،
قال عروة : ولقد حدثني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل
أن تظهر ^(٣) .

(١) القائل : قال هو الراوى عن يحيى بن يحيى وهو يحيى بن يحيى بن كثير بن سلاس
أبو محمد الليثي الأندلسي مات في رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو من أشهر رواة
الموطأ عن الإمام مالك وهو غير يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي
النيسابوري شيخ البخاري ومسلم مات في صفر سنة ست وعشرين ومائتين .

(٢) يعني عن وقت الاستحباب لا تأخيرها حتى غربت الشمس .

(٣) أى نزول عنها وتخرج .

(٢) « من أدرك ركعة من الصلاة ، قال حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » (١) .

(٣) « العمل في التيمم ، حدثني يحيى عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد ، نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

(٤) وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين ، وسئل مالك كيف التيمم ؟ وأين يبلغ به ؟ فقال : يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين .

(٥) « ما جاء في السواك ، حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السبّاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ، ومن كان عناءه طيب فلا يضربه أن يمس منه وعليكم بالسواك » .

(٦) « العمل في غسل يوم الجمعة ، حدثني يحيى عن مالك عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، (٢) ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » .

(١) أنه أدرك فضلها .

(٢) البدنة الواحد . من الأبل ذكر أو أنثى والهاء قبل اللوحدة لا للتأنيث .

(٧) « وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة » : وحدثني عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه يسمى ذلك ^(١) .

(٨) « ما جاء في الدعاء » : وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل فلست به يدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضائك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

(٩) وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول : « ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث ، إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه » .

(١٠) « جامع الصيام » : وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده لحُلوَف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما ينذر شهوته وطعامه من أجله فالصيام لي وأنا أجزي به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به » .

(١١) « حج المرأة بغير ذي محرم » : قال مالك : في الضرورة ^(٢) من النساء التي لم تحج قط إنها إن لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها

(١) يسمى ذلك أي يرفقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع صراحة .

(٢) الضرورة بفتح الصاد التي لم تحج يستوى فيها الذكر والمؤنث .
(٥ — أعلام المحققين)

فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها في الحج لتخرج في جماعة النساء .

(١٢) «النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو» : وحدثني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان .

(١٣) وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وكان أمير ربع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر : إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال أبو بكر : ما أنت بنازل وما أنا براكب إني أحسب خطاي هذه في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له^(١) ، وستجد قوما فخصوا عن أوساط رؤوسهم من الشعر^(٢) فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف ولأني موصلك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجرة مثمرآ ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كلة ، ولا تحرقن نخلاً ، ولا تفرقنه ، ولا تغلل^(٣) ، ولا تجبن .

(١٤) وحدثني عن مالك أنه بلغه^(٤) أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية^(٥) يقول لهم : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، تقاتلون من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وقل ذلك لجيوشك ، وسراياك — إن شاء الله — والسلام عليكم .

(١) هم الرهبان . (٢) هم الشامسة .

(٣) لا تبرق من الغنمية .

(٤) هذا مما يعرف بـ «إلغات مالك» — رحمه الله تعالى .

(٥) السرية : القطعة من الجيش ، قيل تبلغ أربعمائة ونحوها .

(١٥) «اللغو في اليمين» : حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان : لا والله لا والله^(١)

قال مالك : أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو ، قال مالك : وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ، أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ، ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه ، وليس في اللغو كفارة . قال مالك : فأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحدا ، أو ليعتذر به إلى معتذر إليه ، أو ليقطع به مالا ، فهذا أعظم من أن تكون فيه كفارة .

(١٦) « استئذان البكر والأيم في أنفسهما » حدثني مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها »^(٢) .

(١٧) أجل الذي لا يمس امرأته » حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : « من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها فإنه يضرب له أجل سنة ، فإن مسها وإلا ففرق بينهما » .

(١٨) وحدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب متى يضرب له الأجل أمن يوم يبنى بها ، أم من يوم ترافعه إلى السلطان ؟ فقال : بل من يوم ترافعه إلى السلطان ، قال مالك : فأما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها فإني لم أسمع أنه يضرب له أجل ولا يفرق بينهما .

(١) في رواية ابن بكير وغيره « ولى والله » .
(٢) الأيم : التيب . صماتها بكسر الصاد : سكوتها .

(١٩) « ما جاء في ثمن الكلب » : حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن ^(١) » . يعني بمهر البغي ما تعطاه المرأة على الزنا ، وحلوان الكاهن رسوته وما يعطى على أن يتكاهن . قال مالك : أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب .

(٢٠) « ما جاء في الرجم » : حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : « جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : فنفضهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتم إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : أرفع يدك ، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما ، فقال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يحيى على المرأة يقبها الحجارة ، قال مالك : يعني يحيى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه .

(٢١) « ما جاء في تحريم المدينة » : حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أنحرم ما بين لابتيها ^(٢) .

(١) البغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التيجانية : الزانية . حلوان : ضم الحاء المهملة مصدر حلوة إذا أعطيت . الكاهن : من يزعم علم الغيب ، يعني ما يعطى له .
(٢) لا بتيها : حرتيها ، والحررة : الأرض ذات الحجارة السوداء .

(٢٢) « ما جاء في الطاعون » : وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ^(١) بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ »^(٢) .

(٢٣) « إصلاح الشعر » : حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لي جسم^(٣)ة أفأرجلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأكرمها » ، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأكرمها .

(٢٤) وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فدخل رجل ثائر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : أن أخرج كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان » .

(٢٥) « أسماء النبي صلى الله عليه وسلم » : حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا

(١) بفتح السين وسكون الراء ، قرية بالشام مما يلي الحجاز .

(٢) وهذا الحديث هو الأصل في الحجر الصحي .

(٣) بضم الجيم شعر الرأس إذا بلغ المتكئين .

الحاشر الذى يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب^(١) ، وهذا آخر حديث فى الموطأ .

أشهر المؤلفين فى القرن الثالث

قدمنّا أن هذا القرن هو أزهى عصور جمع السنة وتدوينها ، وأن موسوعاتها ودواوينها المشهورة إنما ألّفت فى هذا القرن ، وسنبداً بالمسانيد ، ثم تنفى بالصحاح ، ثم تلك بكتب السنن وما على شاكلتها وأشهر هؤلاء المؤلفين :

(١) الإمام الجليل أحمد بن حنبل (م ٢٤١) .

(٢) الإمام بقى بن مخلد القرطبي (م ٢٧٦) .

(٣) الإمام البخارى (م ٢٥٦) .

(٤) الإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١) .

(٥) الإمام أبو داود (م ٢٧٥) .

(٦) الإمام الترمذى (م ٢٧٩) .

(٧) الإمام النسائى (م ٣٠٣) .

(٨) الإمام ابن ماجه (م ٢٧٣) .

(٩) الإمام محمد بن جرير الطبرى (م ٣١٠) هـ .

الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ

وسنوسع الكلام عن الإمام من جانبه الحديثى لا الفقهى ، فلذلك مقام آخر ويحتاج إلى بحث مستقل ، ولكننا سنشير إلى أصوله فى الاجتهاد .

نسبه :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان ، فهو عربي صريح النسب وزاده شرفاً اجتماعه مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده الأعلى « نزار » وأمه السيدة ميمونة بنت عبد الملك الشيباني ، فهي شيبانية أيضاً ، وكان أبوها عبد الملك من وجوه بني عامر تنزل عليه قبائل العرب فيكرم وفادتهم ، أما أبو الإمام فكان جندياً من جنود الإسلام ، المناهضين عنه ، المجاهدين في سبيله ، وأصله من البصرة ، فاتفق له أن نزل ببني عامر فتزوج بأمه .

وقد اختلف في موضع ولادته ، فقليل : خرجت أمه وهي حامل به من مرو إلى بغداد فولدته بها ، وقيل : إنها ولدته بمرو ثم خرجت به إلى بغداد وكانت ولادته في العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ ولم يلبث أن ذاق مرارة اليتيم ، فقد توفي أبوه وهو طفل .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ ببغداد وهي بلد الخلافة والعلم والحضارة حينئذ ، فلقى بها من لا يحصون من أجلة العلماء ، ولكنه لم يكتف بعلماء بلده ، وتاقت نفسه إلى لقاء علماء الأمصار ، فرحل في سبيل تحمل الحديث المراحل البعيدة ، فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وحج خمس حجج ، منها ثلاث راجلا ، وقد مكنت له هذه الرحلات أكبر قدر ممكن من رواية الأحاديث ولقاء الشيوخ .

شيوخه :

وكان للإمام شيوخ لا يحصون كثرة ، منهم هشيم وسفيان بن عيينة

ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وزباد البكائي وبشر بن الفضل والقاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ووكيع وعبد الرزاق والشافعي وآخرون لو استقصيناهم لملئت صحف .

من روى عنه :

وقد روى عنه الكثيرون ، منهم البخاري ومسلم وأبو داود وبلا واسطة والترمذي والنسائي وابن ماجه بواسطة وإبناه صالح وعبد الله . وبما يدل على جلالته في الحديث رواية شيوخه عنه كعبد الرزاق والشافعي لكنه قال عنه الثقة ولم يسمه ، وروى عنه من أقرانه علي بن المديني ويحيى ابن معين وإمام أهل الجرح والتعديل . ومن تلاميذه محمد بن يحيى الذهلي وأبو زرعة الرازي والدمشقي وحرب الكرماني وآخرون آخرهم أبو القاسم البغوي .

صفاته الخلقية والخلقية :

كان الإمام أحمد حسن الوجه أسمر طويلاً ، وقيل كان ربعة يخضب بالحناء وفي لحيته شعرات سود ويلبس ثياباً بيضاء ويعتم ويأتزر ، تعلوه سكينته ووقار وحشمة ، وقد وصفه أحد معاصريه فقال : ما أعلم أني رأيت أحداً أنظف ثوباً ولا أشد تعاهداً لنفسه في شاربته وشعر رأسه وبدنه ولا أنقى ثوباً وشدة بياض من أحمد بن حنبل . ولا عجب فالإسلام نظيف يحب النظافة .

وأما أخلاقه ، فهو غرر من الفضائل الإنسانية العالية ، ومن ذلك زهده في الدنيا مع الترفع وعزة النفس ، وقد جاءته الدنيا صاغرة فأباهها ، إذ عرض عليه القضاء فأبى ، وكاد يغضب من شيخه الشافعي لما رشحه لولاية القضاء باليمن ، وكان لا يقبل جوائز السلطان ، بل بلغ من ورعه أنه امتنع من

أكل خُبْز خُبْزَ في تنور لابنه صالح لأنه كان يقبل جوائز السلطان ،
بل أمر بسد بابيه إلى دار ابنه هذا ، ومن أخلاقه حبه للعفو والتسامح ، فقد
جعل كل من آذاه في الفتنة في حل إلا المبتدعة ، وتواضعه للجسم ، وبغضه
للشهرة ، ووجهه أن يكون في غمار الناس ، ومن كلامه في هذا : « طوبى لمن أدخل
الله عز وجل ذكره » ، حتى صار مثلاً في الأولين والآخرين .

عليه وثناء الأئمة عليه :

كان الإمام أحمد من حجج الله البالغة في الحفظ والرواية وصدق
الحديث والتثبت ، وقد جمع إلى الحفظ الفهم والفقه في الحديث ، شهد له
بذلك الأئمة المبرزون الجامعون بين الفقه والرواية ، وعلى رأس هؤلاء
الإمام الشافعي الذي لازمه مدة ببغداد ، فقد قال فيه : « خرجت من
بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن
حنبل » ، وقال المزني : رأيت ببغداد رجلاً إذا قال : حدثنا قال الناس كلهم :
صدق ، قلت من هو ؟ قال : « أحمد بن حنبل » وقد وصفه إبراهيم الحربي
فقال : « رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين » ، والإمام
أحمد فقيه ومحدث ، فهو من فقهاء المحدثين كسلفه الإمام مالك ولا معول
على ما قيل : إنه محدث لا فقيه ، وبحسبنا دلالة على فقهه هذه الثروة الفقهية
الطائلة التي حملها عنه تلامذته وأصوله التي ساروا عليها في اجتهادهم .

منحاه في الرواية :

كان الإمام أحمد يشدد في قبول أحاديث الأحكام ويتساهل في
أحاديث الفضائل . روى عنه أنه قال : « نحن إذا رويناه في الحلال والحرام
شددنا ، وإذا رويناه في الفضائل تساهلنا » ، وكان يأخذ بالحديث المرسل
والضعيف إذا لم يجد في الباب شيئاً يدفعه ، والمراد بالضعيف الضعيف

المحتمل وهو الذى يزول بتعدد الطرق وهو ما يعرف عند المحدثين بالحسن لغيره ، وقد هيا للإمام ارتحاله إلى الأقطار ولا سيما الحجاز ثروة ضخمة من الأحاديث ، وبحسبك أن تعلم أن كتابه المستند يضم أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة ، وهو من أكثر الفقهاء الأربعة المشهورين رواية حديثاً .

منحاه فى الاجتهاد

كان الإمام أحمد أحد الأئمة المشهورين الذين ضربوا بسهم راجح فى باب الفقه والاجتهاد . وقد هيات له معرفته الواسعة بالأحاديث النبوية وما روى عن الصحابة والتابعين سبيل استنباط الأحكام من الأدلة كما كانت هذه المعرفة سبباً فى قرب مذهبه من السنة واعتماده فى الأعم الأغلب على الحديث فإذا وجد حديثاً صحيحاً أخذ به ولم يلتفت إلى غيره ولا إلى من يخالفه كائناً من كان ، وإذا وجد فتوى من الصحابة عمل بها ، وإذا وجد فتاوى لهم تخير أقربها إلى الكتاب والسنة ، وأحياناً يختلف الصحابة فى المسألة على قولين فيروى عن الإمام فى المسألة روايتان ، وإذا وجد حديثاً مرسلأ أو ضعيفاً رجحه على القياس ، ولا يستعمل القياس إلا عند الضرورة القصوى ، ويكره الفتوى فى مسألة ليس فيها أثر (١) .

وليس المراد بالحديث الضعيف الذى يقدمه على القياس الباطل أو المنكر أو الذى فى روايته متهم بالكذب مما لا يجوز العمل به ، وإنما المراد به قسم من أقسام الحسن وهو الحسن لغيره ، فكان من أصوله إذا لم يجد أثراً يدفعه ولا قول صحابى ولا إجماعاً على خلافه أن يقدمه على

القياس ، وليس هذا ببدع من الإمام ، فقد عمل به جمهور الفقهاء . ولم يدون الإمام مذهبه في كتاب لأنه كان يكره ذلك وإنما أصحابه هم الذين جمعوا مسائله ودونوها وساروا على أصوله في البحث والاجتهاد حتى غدا من ذلك ثروة فقهية ضخمة مبثوثة في عشرات الكتب القيمة من كتب الحنابلة . وقد خالف بعض العلماء في عدة من الفقهاء واعتبروه من كبار المحدثين . فابن جرير الطبري كان يقول : « إنه رجل حديث لا رجل فقه » ، وقد ثارت عليه الحنابلة من أجل هذا ، ولم يذكره ابن قتيبة في كتابه « المعارف » بين الفقهاء ، واقتصر ابن عبد البر في كتابه « الانتقاء » على الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي .

وقد خالفهم في هذا غيرهم وبخاصة المتأخرين ، والحق أنه فقيه ، بل ومن كبار الفقهاء .

محنة الإمام :

وقد تعرض الإمام لمحنة قاسية بسبب ثباته على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . وكانت نبت نابتة تقول بخلق القرآن وهم المعتزلة ، وفي عهد المأمون قويت شوكتهم فاستحوذوا عليه وزينوا له القول بخلق القرآن حتى أرسل إلى والي بغداد من قبله أن يحمل الناس ولا سيما العلماء على هذا القول . وقد وافق معظمهم مكرهين ، وحمل لواء المعارضة والنبات على ما يعتقد الإمام أحمد ومحمد بن نوح الجنديسابوري ، ولم يلبث ابن نوح أن توفي وانفرد الإمام أحمد بالمحنة .

وقد استمرت الفتنة من عهد المأمون إلى عهد المتوكل ، فلما ولي الخلافة استبشر الناس به ، فقد كان محباً للسنة وأهلها ، وقد كان عند حسن ظن الناس

به فقد رفع المحنة وكتب إلى الآفاق أن لا يتكلم أحد في القول بخلق القرآن وبذلك أزال الله السكرية، وفرج عن الأمة، وأصبح الإمام محبوباً للتوكل، أثيراً عنده، معظماً في نفسه، وقد تحمل الإمام في الفتنة صنوف البلاء من ضرب وبخن وتعذيب وتنكيل وتشريد، ولم يزد كل ذلك إلا إيماناً وثباتاً على ما يعتقده، وقد كان الإمام أحمد على حق في هذا الموقف، فهو إمام يقتدى به، فلو انزلق إلى هذه المقالة ولو تقيّه لبعه في مقالاته الألوف الذين لا يحصون، ولضل بسببه خلق كثير، وقد عرف الأئمة للإمام هذا الموقف المشرف، فهذا علي بن المديني يقول: «إن الله أعز الدين بأبي بكر يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة». ولما سئل بشر بن الحارث عن أحمد بن حنبل قال: أنا أسأل عن أحمد؟ إن أحمد أدخل الكير فخرج ذهباً أحمر. ولعل الإمام ورث هذه الصلابة في الحق والشجاعة في الرأي من والده الذي كان جندياً من دعاة الإسلام، ثم نمي فيه هذه الورثة ما امتلأ به القرآن والسنة وسير السلف الصالح من بطولات وجهاد واستشهاد في سبيل الحق.

وفاته:

وبعد هذه الحياة الحافلة بالجلال والمفاخر توفي الإمام ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول سنة مائتين وواحد وأربعين، ومشى في جنازته خلق لا يحصون، وهكذا شاء الله سبحانه للرجل الذي كان يفر من الشهرة أن يرفع له ذكره ويحضر جنازته ما يقرب من ألف ألف ودفن بمقبرة باب حرب، فرضى الله عنه وأرضاه.

وقد ترك الإمام نجلين عالمين هما صالح قاضي أصبهان (٢٠٣ - ٢٦٦) وعبدالله الذي كان يكنى به والذي حمل علم والده (٢١٣ - ٢٩٠)

مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله

كان الإمام أحمد شديد العناية بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد أفنى عمره فيها حفظاً وفهماً وفقهاً وتفسيراً . ومن مؤلفاته التفسير ، والناسخ والمنسوخ ، والمقدم والمؤخر ، وجوابات القرآن والتاريخ ، والمناسك الكبير والصغير ، ورسالة في الصلاة كتبها إلى إمام صلى وراءه فأساء في صلاته وهي مطبوعة ، وأجل مؤلفاته وأبقاها على الزمان هو كتابه « المسند » في الحديث ، وستتكم عليه باستفاضة فيما بعد .

مسند الإمام أحمد

المسند في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي جمعت فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع ، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث بيعوع وهكذا ، فإذا فرغ من حديث هذا الصحابي أخذ في حديث غيره حتى يتم الكتاب ، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة في ترتيب الصحابة ، فمنهم من يرتبهم على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بمن بعدهم ، كما فعل الإمام أحمد ، ومنهم من يرتبهم على حروف المعجم ، كما فعل الطبراني في معجمه الكبير ، ومنهم من يرتبهم حسب القبائل ...

وصفه ودرجة أحاديثه :

وقد انتقى الإمام مسنده من ألوف الأحاديث التي كان يحفظها ويروها . قال الحافظ أبو موسى المديني^(١) صاحب « خصائص المسند »

(١) الحافظ أبو موسى المديني ولد بأسيهان سنة ٥٠٩ هـ وحصل بها من السموعات ما لم يحصله أحد في زمانه مع الحفظ والاعتناء ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ، ومن تلاميذه الحافظان أبو سعد السهماني وعبد الغني المقدسي ، توفي سنة ٥٨١ هـ .

في وصفه : « هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماماً ومعتمداً ، وعند الشنازع ملجأً ومستنداً » ثم روى بسنده عن حنبل بن اسحق قال : جمعنا عمي أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند وما سمعنا منه — يعني تاماً — غيرنا ، وقال لنا : إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً^(١) ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة » وكأن الإمام يرى أن كل ما أورده في المسند حجة وإن لم يكن ذلك صريحاً في كلامه ، كما أن عبارته صريحة في أن ما ليس فيه ليس بحجة ولعل الإمام قال هذه المقالة على حسب ظنه واجتهاده وعلى ما هو الغالب في كتابه وإلا فالحق خلاف ذلك ، ففي المسند أحاديث لا تصلح للاحتجاج بها ، كما أن في غير المسند أحاديث في غاية الصحة كالأحاديث التي خرجها أصحاب الصحيحين وليست فيه .

وقال الحافظ أبو موسى أيضاً : « ولم يخرج - أي الإمام في مسنده - إلا عما ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته ، ثم يروى بسنده عن عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ فقال : لم أخرج عنه في المسند شيئاً قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث فلما حدث بحديث المواقيت تركته ثم استدلل على أن ما أودعه الإمام أحمد

(١) ليس المراد بهذه الألف والكثيرة أنها كلها أحاديث متباينة كما هو الظاهر من العبارة وكما يظن بعض من لا يعرف وإتمام طرق متعددة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فنعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد فيتخير أي إمام منها أصحها وأوثقها في نظره ويندع ما عدا ذلك وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحاً عند غيره وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح في الواقع ، وأيضاً فيدخل في هذه الألف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم فمكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكلك عليك الأمر :

مسندة قد احتاط فيه إسناداً ومتمناً ولم يورد فيه إلا ما صلح عنده بما رواه بسنده عن الإمام بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يهلك أمتي هذا الحى من قریش ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم » قال عبد الله بن الإمام ، قال لى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعنى قوله : « اسمعوا وأطيعوا » ، وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شد لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال عليه ما قلناه وفيه نظائر له ^(١) وهذا المثال ونظائره يدل دلالة واضحة على تعويل أئمة الحديث فى النقد على المتون كما عولوا على الأسانيد . وأما احتياطه فى الإسناد فقد ترك الإمام حديث أناس كثيرين لضعفهم مثل عمرو بن خالد وناصح ومحمد بن سالم وغيرهم .

غزارة مادته :

وقد اشتمل هذا الديوان الكبير على جل الأحاديث المعروفة ، وليس أدل على هذا من أنه سئل الإمام الحافظ أبو الحسين على بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونينى — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ؟ فقال : أحفظهما وما أحفظهما ، فقل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد ، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل ، فأنا أحفظهما بهذا الوجه ، وقد كان الإمام شديد العناية بمسنده هذا ، وقد توقع ما سيكون لمسنده من منزلة سامية فى نفوس المخلصين للسنة المحيين لها ، فقال لابنه عبد الله موصياً : « احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً » .

عدد أحاديث المسند :

قال الحافظ أبو موسى المديني : « فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً ، إلى أن قرأت على أبي منصور ابن زريق ببغداد قال : أخبرنا أبو بكر الخطيب قال : قال ابن المنادي : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه ، يعنى عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً ، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً ، والباقي وجاده قال : فلا أدري هل الذى ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه ، وأراد غيره مع المكرر ؟ فيصح القولان جميعاً . قال : ولو وجدنا فراغاً لمددناه إن شاء الله تعالى .

وقد علق على العبارة الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — مرتب المسند ومفهرسه بقوله : هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً ، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله ^(١) .

ثلاثيات الإمام :

ومن هذه الألوف ما يزيد عن ثلثمائة حديث ثلاثية الإسناد أى بين الإمام فيها والرسول ثلاثة رواة .

رجاله :

قال الحافظ أبو موسى المديني : فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف ، وقال الحافظ شمس الدين بن الجزرى ^(٢) فى « المصعد الأحمد فى حتم مسند أحمد ^(٣) » : قد عددهم فى كتابى المسند

(١) المسند ج ١ ص ٢٣ ط دار المعارف .

(٢) ولد بدمشق فى رمضان عام ٧٥١ هـ وكان إمام القراءات فى عصره غير مدافع وله مولفات كثيرة فى القراءات والحديث ، توفى بشيراز فى ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ .

(٣) المسند ج ١ ص ٣٤

فبلغوا ستمائة ونيقاً وتسعين سوى النساء الصحابات ، وعددت النساء الصحابات فبلغن ستاً وتسعين ، والقولان متقاربان .

واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه من لم يسم من الأبناء والمهمات وغيرهم ، فأما الأبناء فيه قمانية ، منهم اثنان عرف اسمهما وهما ابن أبى وهو عبد الرحمن ، وابن الأمين واسمه عبد الله ، وقيل زياد ، ويقال له أبو لؤى ، وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فإني عدتهم فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلاً .

رواته :

وقد روى المسند عن الإمام كثيرون من أئمة العلماء وأهل الحديث من أعيانهم صالح ، وعبد الله بن الإمام ، وروى عن عبد الله كثيرون ، من أشهرهم الإمام المحدث الثقة أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي الحنبلي مذهباً المشهور بالقطيعي ^(١) ، وهو الذي اشتهر برواية المسند عن عبد الله بن الإمام أحمد . ولد سنة ٢٧٤ وتوفي سنة ٣٦٨ ببغداد .

الزيادات عن المسند :

وقد زاد على المسند أحاديث عبد الله بن الإمام ، كما زاد فيه زيادات أيضاً تليد عبد الله أبو بكر القطيعي السالف الذكر ولكنهما لم يلتزما فيما زاداهما التزامه الإمام من شدة التحري والتثبت ؛ فمن ثم وجد في المسند أحاديث ضعيفة هي في الحقيقة مما زاداه ، وهذه الزيادات تعرف من طريقة روايتها كما سنذكر فيما بعد .

درجة أحاديث المسند :

من العلماء من يرى أن جميع ما في المسند صحيح ، أو على الأقل مقبول محتج به ، وإلى هذا يشير كلام الحافظ أبي موسى المديني ، وكلام الإمام

(١) سكن قطيعة الدقيق (محلة ببغداد) فتنسب إليها .

السيوطي قال في خطبة « الجامع الكبير » مانصه : « وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن . »
والحق أن مسند الإمام فيه أحاديث صحيحة وهي في الصحيحين وفي السنن ، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة توازي أحاديث مسلم بل والبخاري ، وليست في كتابيهما ولا في كتاب واحد منهما ، بل ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهي السنن .

وفيه عدا الصحيح الحسن ، والضعيف ، والمنكر ، بل والموضوع على ندرة جداً ، ومن ثم يتبين لنا أن القول بأن مسند أحمد كله صحيح قول عار عن التحقيق . قال العلامة الحافظ عماد الدين بن كثير في كتابه « الباعث الحثيث » (١) : « وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المدني عن مسند الإمام أحمد : إنه صحيح : فقول ضعيف ، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك ، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ . »

وقال الحافظ العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح (٢) : « وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة ، وقد ذكرتها في جزء ، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه : فمن ذلك حديث عائشة مرقوعاً : « رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً » : قال الإمام أحمد : هذا الحديث كذب منكسر ، ثم ذكر الحافظ العراقي أحاديث منها حديث أنس : « عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم » ، وحديث بريدة : « كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين » إلى أن قال : ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيه الضعيف والموضوع فمن الموضوع حديث سعد بن مالك ، وحديث ابن عمر أيضاً في سد

الأبواب إلا باب علي ذكرهما ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات . وقال :
المنهما من وضع الرافضة . ومما ذكرناه عن العراقي تبين الأحاديث التي
أشار إليها ابن كثير .

ومن يرى أن المسند يشتمل على الصحيح والحسن والضعيف
بل والموضوع : أبو الفرج ابن الجوزي ^(١) وندد في كتابه « صيد الخاطر »
بمن يزعم أن المسند كله صحيح وتحسر على علماء هذا الزمان ^(٢) ، وقد ذكر
ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » ^(٣) خمسة عشر حديثاً وهي
في المسند ، وذكر العراقي أيضاً تسعة أحاديث قال : إنها موضوعة وهي
في المسند ، وقد انتصر للمسند الحافظ ابن حجر « حجة للسنة وعصية لا تخل
بدين ولا مروءة » — كما قال — فألف رسالة في الرد على الحافظين ابن
الجوزي والعراقي سماها : « القول المسدد في الذب عن مسند أحمد » ،
وفي الحق أن بعض هذه الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ وأنها لا تصل
إلى حد أن يحكم عليها بالوضع ، والبعض تنكف في الرد عنه الحافظ غاية
الحلف ، وأن الصواب كان في جانب الناقدين الجليلين ، وليس أدل على
هذا مما قاله الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة » ^(٤) :
« ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها
حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة حبواً ، والاعتذار عنه أنه
مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً » . ومع هذا فقد حاول الحافظ
نفي الوضع عنه .

السبب في وجود الموضوعات في المسند :

الإمام أحمد — رحمه الله — من كبار أئمة الحديث الذين جمعوا بين

(١) هو الحافظ الواعظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ولد سنة ٥١٠ هـ وتوفي
سنة ٥٩٧ هـ له مؤلفات كثيرة من أهمها كتاب الموضوعات (٢) المسند ٩ ص — ٥٧٥ هـ .
(٣) طبع مع ثقباب السيوطي عليه في كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » .
(٤) مؤلف مالك ومسنده أبي حنيفة ومسنده الشافعي ومسنده أحمد — رحمه الله —

الرواية والدراية والفقه ، وقد شهد له بالإمامة في التعديل والتجريح ومعرفة تاريخ الرجال ، وتمييز الصحيح من السقيم ، كبار أئمة هذا الشأن ، وهذا أمر لا يكاد يختلف فيه اثنان ، وقد عنيت بالبحث عن السر في وقوع الموضوعات في المسند ، وإن كان على ندرة حتى تكشف لي بعد البحث والتنقيب أن السبب يرجع إلى ما يأتي :

(١) أن الإمام أحمد كان يرى تخرج أكبر عدد ممكن من الأحاديث المشهورة أعم من أن تكون صحيحة أو ضعيفة ، وأنه كتبه في أوراق متفرقة وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودات وذلك على نية أن يهذب الكتاب وينقحه ويحذف منه ما لا يطمئن إليه ويزيد ما عسى أن يعثر عليه من الأحاديث الصحيحة ، ثم جاء حلول المسئلة قبل حصول الأمانة ، وهكذا كان شأن أئمة الحديث لا ينفكون عن التنقيح والتهديب والحذف والإثبات حتى يوافيهم الأجل . وقد سمعت آنفاً ما رواه عبد الله ابن الإمام عن أبيه من أنه كان يأمر بالضرب على بعض الأحاديث المنكرة والشاذة سنداً وممتناً ، فلعل بعض ما أمر بالضرب عليه قد ترك سهواً كما قال الحافظ في حديث عبد الرحمن بن عوف السابق .

(٢) التساهل في رواية الفضائل وقد روي عن الإمام أنه قال : « نحن إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا ، وإذا رويناه في الفضائل تساهلنا » ، وليس معنى هذا أن الإمام أحمد كان يخرج بعض الأحاديث الموضوعة وهو يعلم ذلك ثم يسكت عليه ، فحاشا لله أن يكون هذا ، وإنما هو اختلاف الأنظار ، فما هو في نظره غير موضوع قد يراه غيره موضوعاً ، وأئمة الجرح والتعديل يختلفون في مناجهم ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط قال الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية : « وقد تنازع الناس هل في مسند أحمد موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبي الفرج بن الجوزي :

فيه موضوع قال أبو العباس : ولا خلاف بين القولين عند التحقيق فإن لفظ الموضوع قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئاً ، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سنته ، وقد روى أبو داود في سنته عن رجال أعرض عنهم في المسند : قال . ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروى عن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عن يضعف لسوء حفظه ؛ فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في المسند منه ، بل وفي سنن أبي داود والنسائي (١) .

(٣) من جهة زيادات ابنه عبد الله وتلميذ ابنه أبي بكر القطيعي : وما ينبغي أن يعلم أن العلماء يريدون بالمسند ما يشمل الأصل وزياداته . وللإمام ابن تيمية في هذا كلام حسن ذكره في كتابه « منهاج السنة » الذي ألفه في الرد على أحد الروافض قال : « وليس كل ما رواه أحمد في المسند يكون حجة ، بل يروى ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند ألا يخرج عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سنته . وأما كتب الفضائل فيروى ما سمعه من شيوخه سواء أكان صحيحاً أم ضعيفاً ، ثم زاد ابن أحمد زيادات ، وكذلك زاد أبو بكر القطيعي ، وفي تلك الزيادات أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل — يريد الرافضي — أن تلك من روايات أحمد في المسند وهذا خطأ ، ومهما يكن من شيء فإن ما وقع فيه من الأحاديث المختلف في أنها موضوعة على قلتها لا تغض من شأن هذا الكتاب الجليل ومنزلته كديوان من دواوين السنة المعتمدة .

مختصراته :

اختصره زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي وسمى مختصره
« در المستند من مستند الإمام أحمد » وكذلك اختصره سراج الدين عمر
بن علي المعروف بابن الملحق الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .

ترتيبه وتقريبه للاستفادة منه :

إن ترتيب مسند أحمد وتقريبه للاستفادة بتبويه وخدمته أمنية
يتمناها العلماء من قديم الزمان وقد نقل الإمام الحافظ شمس الدين الجزري
في كتابه « المصعد الأحمد » عن الإمام أبي عبد الله الذهبي أنه قال (١) :
« ولو أنه — يعني عبد الله بن الإمام — حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه
لأتى بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان
السامى من يخدمه ويوب عليه ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ؛
فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ،
وقد قال الإمام ابن الجزرى : أما ترتيب هذا المسند فقد أقام الله تعالى
لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع الصالح أبا بكر محمد بن المحب
الصامت — رحمه الله تعالى فرتبته على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك
كترتيب كتاب الأطراف ، تعب فيه تعباً كثيراً ، ثم إن شيخنا الإمام
مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء اسماعيل بن عمر
ابن كثير — رحمه الله تعالى — أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه
وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند
البيزار ، ومسند أبى يعلى الموصلى وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً
بإحسان لا نظير له فى العالم وأكمله إلا بعض مسند أبى هريرة فإنه مات قبل
أن يكمله فإنه عوجل بكف بصره وقال لى — رحمه الله تعالى — : لا زلت

أكتب فيه في الليل والسراج ينوئ حتى ذهب بصرى معه ، ولعل الله يقيض له من يكمله ^(١) ، مع أنه سهل ، فإن معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مستند أبي هريرة رضى الله عنه .

قال: وقد بلغنى أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبته على ترتيب صحيح البخارى وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن على بن زكنون الحنبلى ، جزاه الله تعالى خيرا ، وأعانه على إكماله فى خير ، فإنه أنفع كتاب فى الحديث ، ولا سيما أنه عزأ أحاديثه .

« ترتيب المسند فى القرن الأخير »

وقد قيض الله سبحانه فى القرن الهجرى الأخير لخدمة هذا الكتاب الجليل رجلا من العلماء العاملين ، الذين اقتدوا بالإمام أحمد فى العلم والعمل والزهد والورع وهو الشيخ الجليل أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى ^(٢) وقد قسمه سبعة أقسام :

(١) التوحيد وأصول الدين (٢) ثم الفقه (٣) ثم التفسير (٤) ثم الترغيب (٥) ثم الترهيب (٦) ثم التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب (٧) ثم القيامة وأحوال الآخرة .

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب ، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب ، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول .

وقد ابتدأ فى هذا العمل الجليل عام أربعين وثلاثمائة وألف وانتهى من تسويده فى يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف . وقد فرغ من تبليغه فى نهاية عام واحد

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية ثمانية أجزاء من كتاب « جامع المسانيد والسنن » لحافظ ابن كثير بعضها مخروم ولا ندرى كمية الأجزاء المفقودة منه .
(٢) لا اشتغاله بأصلاح الساعات والآبار فيها .

وخمسين وثلاثمائة وألف ، وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مفتصر أعلى الصحابي ، طالبا للإيجاز ، ورغبة في عدم الإملال ، لعدم توافر المهتم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتبعتها من أهل هذا العصر .

ولكنه تدارك ذكر الأسانيد وعزو الحديث وبيان درجته في تعليقاته التي جعلها كالشرح لهذا الكتاب .

وقد سمي ترتيبه هذا « الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني » .

ومن جليل عمله في صنيعه هذا أنه ميز بين الأحاديث التي هي أصل المسند والأحاديث التي هي من زيادات ابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي تليد ابنه عبد الله ، وإليك ما قاله هذا الشيخ الجليل في مقدمة « الفتح الرباني » قال : « بتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام (١) قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - عن أبيه سماعا منه ، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب .

(٢) وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره وهو قليل جدا .

(٣) وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول .

(٤) وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل .

(٥) وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكن وجدته في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضا .

(٦) وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله - وهو أقل الجميع (١) .

(١) ولما يدرك التمييز بينها بالنظر في الأسانيد ، فكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثني أبي فهو من المسند وكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثنا فلان — بغير لفظ أبي — فهو من زوائد عبد الله ، وكل حديث يقال في أوله حدثنا فلان — غير عبد الله وأبيه — فهو من زوائد القطيعي .

قال : فهذه ستة أقسام تركت الأول والثاني منها بدون رمز ، ورمزت للأقسام الباقية في أول كل حديث منها ، فرمزت للقسم الثالث بحرف (ز) إشارة إلى أن من زوائد عبد الله بن الإمام - رحمهما الله - ، ورمزت للقسم الرابع هكذا (قر) إشارة إلى أن عبد الله قرأه على أبيه ، ورمزت للقسم الخامس برمز (خط) إشارة إلى أنه وجده في كتاب أبيه بخط يده ، ورمزت للقسم السادس برمز (قط) إشارة إلى أنه من زوائد القطيعي .

قال : وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبد الله والسادس فإنه من زوائد القطيعي ^(١) ، هذا ومن أراد أن يطلع على منهج الشيخ البنا في ترتيبه العجيب فليرجع إلى مقدمة « الفتح الرباني » ففيها ما يشفي ويكفي ، وقد بدء في طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٣ وقد ظهر معظمه في حياة مؤلفه وقد اختاره الله لجواره ، ولما يتم طبع الكتاب كله ، نسأل الله عز شأن أن يعين على إتمام طبعه ، وأن يغفر لمرتبته مغفرة واسعة ، وأن ينزله منازل الرضوان من جنته ^(٢)

كما قام بمثل هذا العمل الجليل عالم آخر شغف بالسنة وخدمتها ونشر كتبها وهو الأستاذ القاضي الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - فعمل للمسند فهرس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواقع الأحاديث من مسانيد الصحابة ورقم الأحاديث بحسب ترتيبها في المسانيد

(١) الفتح الرباني ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) من البشريات لمرتب هذا المسند أن جاء آخر حديث في ترتيبه ما نصه : « عن صهيب بن سنان - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة ، نودوا يا أهل الجنة لمن لكم موعداً عند الله لم تروه ، فقالوا : وما هو؟ ألم تبيض وجوهنا ، وترحزحنا عن النار ، وتدخلنا الجنة ، قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، قواله ما أعظم الله شيئاً أحب إليهم منه » وفي رواية « من النظر إليه » ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » . نأل الله لنا وله هذه الزيادة .

وفي آخر كل جزء يذكر أنموذجا للفهرس الذي سيذكره تفصيلا في آخر الكتاب إن شاء الله .

كما تكلم على الرجال والأسانيد وبيان الحق فيما اختلف فيه وبيان درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه إلى ما وقع في الأسانيد من أوهام أو أخطاء ، ومع التعرض أحيانا لرد بعض الشبهات التي يثيرها المبشرون وصنائعهم على الأحاديث الصحيحة والثابتة .

وقد قدم بين يدي المسند مباحث سماها « طلائع الكتاب » ذكر فيها أقوال بعض الأئمة في المسند ومنزلته بين داوين الإسلام ، كما ذكر فيها ترجمة وافية للإمام أحمد بن حنبل نقلها بنصها من « تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي ، وقد ابتدئ في طبع المسند وفهارسه والتعليقات عليه عام ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦ م طباعة جيدة متقنة وظهر منه إلى الآن بضعة عشر جزءا . نسأل الله سبحانه أن يعين ويوفق إلى إتمام طبع هذا الديوان السامي على هذا المنوال الدقيق .

شرح المسند

لم نعلم للمسند على جلالته وجلالة مؤلفه الإمام أحمد شروحاً كثيرة ،
ولعل ذلك لاستعصاء البحث والاطلاع على أحاديثه على كثير من الناس ،
وأهم شروحه فيما نعلم :

(١) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن بن عبد الهادي الحنفى السندى ،
نزىل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ ، وهو شرح وجيز كما هو الشأن
في تعليقاته — أثابه الله — على كتب الحديث الستة ، وهو جهد مشكور
من الله سبحانه ومن الناس .

(٢) شرح الشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتى المصرى
المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ وهو شرح وجيز على كتابه الجليل « الفتح الربانى »
سماه « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » ، كمل فيه ما تركه فى الفتح
من الأسانيد وبين حال كل حديث مع ذكر من أخرجه غير الإمام أحمد
من أصحاب الأصول ، أو من أورده فى كتابه من متأخري الحفاظ
— رحمهم الله — رامزاً لأسمائهم وأسماء كتبهم بالرموز المشهورة كرموز
الحافظ جلال الدين السيوطى — رحمه الله — فى كتابه « الجامع الصغير » ،
كما عنى فيه بحل غريب المتن وضبطه معرضاً عن ذكر تراجم الرواة من
الصحابة مبقياً ذلك إلى كتاب « مناقب الصحابة » ، فقيه سيفيضى فى ذكر
تراجمهم ، ولم يخله من الإشارة فى آخر كل باب إلى ما يستفاد منه ، وذكر
من ذهب إليه من الأئمة المجتهدين إن كان فى أحكام الفروع المختلف فيها ،
وذكر شواهد وفوائد وتسميات فى كثير من المواضع ، كما ضمن هذا الشرح
ما ذكره الحافظ ابن حجر فى كتابه « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ،
ذا كراً عند كل حديث منتقد ما يتعلق به من الردود .

وقد طبع هذا الشرح مع « الفتح الربانى » فى كتاب واحد ولما يتم .

المؤلفات في رجاله :

وأما رجاله فـالم يكن في تهذيب الكمال ^(١) أفردته المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني . وما فاته قد استدركه الإمام ابن الجزري في كتابه « القصد الأحمد في رجال مسند أحمد » ، ولما تلف الأصل كتبه بعد ذلك مختصراً ، كما تكلم على رجاله أيضاً الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة » ، — موطأ مالك — مسند الشافعي — مسند أحمد — مسند أبي حنيفة — رحمهم الله تعالى .

نماذج من مسند الإمام أحمد

مسند أبي بكر الصديق — رضي الله عنه —

(١) قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن نمير قال : أخبرنا إسماعيل — يعني ابن أبي خالد — عن قيس ^(٢) قال : قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » . ولنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » .

(٢) حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر — يعني ابن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله : أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ^(٣) » .

(٣) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن

(١) هو للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزي ، المتوفى سنة ٧٤٢ — كتاب كبير في ثلاثة عشر مجلداً وهو في رجال الكتب الستة .

(١) هو قيس بن أبي حازم (٢) يعني ابن مسعود .

عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتزمان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضه من فذك وسهمه من خير فقال لهما أبو بكر : لما نى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا نورث ما تركنا صدقة وإنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم في هذا المال ، وإنى والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته » .

من مسند عمر بن الخطاب — رضى الله عنه —

(٤) حدثنا عفان حدثنا وهيب حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب أكب على الركن فقال : إني لأعلم أنك حجر ، ولو لم أر حبيبي صلى الله عليه وسلم قبلك أو استليك ما استلتك ولا قبلتك (١) « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .

(٥) حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحق حدثني نافع عن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف يصنع أحدنا إذا هو أجنب ؟ ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتوضأ وضوءه للصلاة ثم لينم .

(٦) حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد الله فقولوا : عبده ورسوله .

من مسند عثمان بن عفان — رضى الله عنه —

(٧) حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان عن أبي سهل — يعنى

(١) فى هذا دليل على وجوب الانتساء والاقتداء بالرسول ولو لم تظهر لنا الحكمة

فى الفعل .

عثمان بن حكيم ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام ليلة » .

(٨) حدثنا عبد الكبير بن عبد الحميد أبو بكر الحنفي ، حدثنا عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه عن محمود بن لبيد عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعمد على كذباً فليتبوأ بيتاً في النار .

(٩) حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سفيان : أفضلكم وقال شعبة : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .

من مسند علي بن أبي طالب — رضى الله عنه —

(١٠) حدثنا يحيى بن مجالد . حدثني عامر عن الحارث عن علي قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة : آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه ، والحال^(١) له ، والمحلل له ، ومانع الصدقة ، والواشمة ، والمستوشة^(٢) » .

(١١) حدثنا أبو أسامة أنبأنا زائدة حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي قال : « جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة في خميل ، وقربة ، ووسادة آدم حشوها ليف الإذخر^(٣) » .

(١٢) حدثنا خلف . حدثنا أبو جعفر — يعني الرازي — وخالد — يعني الطحان — عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب قال : كتب رجلاً مذاهاً فسألت رسول الله صلى الله

(١) اسم فاعل من الثلاث المتعدى وهو المحلل للغير امرأته .

(٢) صانعة الوشم وهو ما يصنعه بعض النساء والرجال بأجسامهم من حور أو غيرها ولونه أخضر والمستوشة طالبة ذلك .

(٣) الحيلة القطيفة ، الأدم : الجلد ، الأذخر : حشيرة رطبة طيبة الرائحة .

عليه وسلم ، فقال : أما المنى ففيه الغسل ، وأما المذى ^(١) ففيه الوضوء .

(١٣) حدثنا وكيع أنبأنا المسعودي عن عثمان بن عبد الله بن هريرة عن نافع بن جبير بن مطعم عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل ، ولا بالقصير ، ضخم الرأس واللحية ، شثن الكفين والقدمين ، مشرباً وجهه حمرة ، طويل المسربة ، ضخم الكراديس ، إذا مشى تكفأ تكفياً ، كأنما ينحط من صلب ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، صلى الله عليه وسلم » ^(٢) .

(١٤) حدثنا عفان حدثنا حماد أنبأنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زوجه فاطمة بعث معها بخميلة ووسادة من آدم حشوها ليف ، ورحلين ، وسقاء ، وجرتين . فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري قال : وقد جاء الله أباك بسبي فاذهي فاستخدميه ، فقالت : وأنا والله قد طحنت حتى مجلت بداي ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما جاء بك أي بني ؟ قالت : استحييت أن أسأله : فأتيناه جميعاً ؛ فقال علي : يا رسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري ، وقالت فاطمة : قد طحنت حتى مجلت يداي ، وقد جاءك الله بسبي وسعة : فأخدمنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكني أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم ؛ فرجما ؛ فأتاهما النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخلا في قطيعتهما ، إذا غطت رؤوسهما تكشفت أقدامهما ؛ وإذا غطيا أقدامهما تكشفت رؤوسهما ،

(١) ماء أبيض رقيق يخرج بعد المداعبة مثلاً من غير دفع ولا يعقبه فتور .

(٢) شثن : غليظ ، المسربة : شعر الصدر يضرب إلى البطن ، السكر دوس : عظم للفاصل ، الصب : المكان المتعذر : أي أنه يعشى إلى الأمام مشية القوة لا مشية أهل الجلاء ولا الضعفاء .

فتارا ، فقال : مكانكما ، ثم قال : ألا أخبزكما بخير مما سألتاني ؟ قال : بلى ، فقال : كلمات علمنيهن جبريل عليه السلام فقال : تسبحان في دبر كل صلاة عشرا ، وتحمدان عشرا ، وتكبران عشرا ، وإذا أوتيتا إلى فراشكما فسيبحا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين قال : فوالله ما تركتهن منذ علمنيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : قاتلكم الله يا أهل العراق ، نعم ، ولا ليلة صفين ^(١) .

(١٥) حدثنا أبو كامل ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو اسحاق عن حارثة بن المضرب عن علي وحدثنا يحيى بن آدم ، وأبو النضر قالوا : حدثنا زهير عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن علي ، قال : « كنا إذا احمر البأس ، ولقى القوم القوم اتقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإيكون منا أحد أدنى من القوم منه » .

« من مسند طلحة بن عبيد الله » رضى الله تعالى عنه :

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المدائني حدثني بلال بن يحيى ابن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ربي وربك الله .

« من مسند سعد بن أبي وقاص » رضى الله تعالى عنه :

(١٦) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن عامر بن سعد

(١) سنوت : استقيت بالدول من البرومنة السانية وهي الناقة التي يستقي عليها ، استخداميه : أسأليه خادما ، مجت اليد بفتح الليم وفتح الجيم وكسرهما صلبت ونخن جلدها وظهر فيها ما يشبه البثور من العمل بالرحى . ابن الكواء : هو عبد الله بن الكواء كان من رؤوس الخوارج ، وقد رجع عن مذهبهم وعاود صحبة علي ، وكان يلزمه ، وعييه في الأسئلة .

ابن أبي وقاص عن أبيه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فرضت مرضاً أشفيت على الموت ، فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني لي مالا كثيراً ، وليس يرثني إلا ابنة لي أفأوصي بثلاثي مالي ؟ قال : لا . قلت : بشرط مالي ؟ قال : لا . قلت : فثلاث مالي ؟ قال : الثلث والثلث كثير ، إنك يأسعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس إنك يأسعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجزت عليها حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك قال : قلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لي تتخلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينفع الله بك أقواماً ، ويضر بك آخرين ، اللهم أَمْضِ لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد بن خولة ، رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مات بمكة .

من مسند ابن عباس — رضى الله عنهما —

(١٨) حدثنا مروان حدثني خصيف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين العمة والحالة ، وبين العمتين والحاليتين .

(١٩) حدثنا ابن نمير حدثنا فضيل — يعني ابن غزوان — عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قال : هذا يوم حرام ، قال : أي بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام ، قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال : إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام ، حرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ثم أَعادها مراراً ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، فقال : اللهم هل بلغت ؟ مراراً ، قال : يقول ابن عباس : والله إنها لوصية الله به عز وجل ، ثم قاله (٧ — أعلام الحبيب)

ألا فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

(٢٠) حدثنا عفان حدثنا وهيب بن خالد حدثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر .

(٢١) حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة (ألم تنزيل) السجدة ، و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .

من مسند ابن مسعود — رضى الله عنه —

(٢٢) حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر ، وأمه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد ، فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعه الله بعمه أبي طالب ، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون ، فألبسهم أدرع الحديد ، وصهروهم في الشمس ، فما منهم إنسان إلا وقد واتهم على ما أرادوا ، إلا بلال ، فإنه هانت عليه نفسه في الله ، وهان على قومه فأعطوه الولدان ، وأخذوا يطوفون به شعاب مكة وهو يقول : أحدٌ أحدٌ .

(٢٣) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سليمان ، قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كتم ثلاثة فلا يتناحى إثنين دون صاحبهما ، فإن ذلك يحزنه ، ولا تبأشر المرأة المرأة ثم تنعما لزوجها كأنه ينظر إليها .

من مسند ابن عمر — رضى الله عنهما —

(٢٤) حدثنا ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » .
حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ويقول : والذي نفس محمد بيده ما تواذ اثنان ففرق بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما ، وكان يقول : للرجل المسلم على أخيه من المعروف ست : يشتمه إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، وينصحه إذا غاب ويشهده ، ويسلم عليه إذا لقيه ، ويحجبه إذا دعاه ، ويتبعه إذا مات ، ونهى عن هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث .

من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما —

(٢٥) حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثني حبي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليحفظ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت .

(٢٦) حدثنا موسى بن داود ويونس بن محمد قالوا : حدثنا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار ، قال : لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاصي فقلت : أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أجل : والله إنه لموصوف في التوراة بصفته في القرآن « يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً » وحرزاً للأمين ، وأنت عبدي ورسولي ، سميتك المتوكل ، لست بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق . قال يونس : ولا سخاب^(١) في الأسواق ، ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويصفح ، ولن يقبضه حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا :

(١) كثير اللفظ والجلبة ، وهو بالسين لغة .

لا إله إلا الله ، فيفتح به أعينا غُمياً وآذاناً صُمّاً : وقلوباً غُلْفاً . قال عطاء :
 لقيت كعباً فسألته فما اختلفا في حرف إلا أن كعباً يقول بلغته : أعينا
 عمومى ، وآذاناً صمومى ، وقلوباً غلوفى . قال يونس : غلغى :
 من مسند أبي هريرة — رضى الله تعالى عنه —

(٢٧) حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي هريرة .
 قال : لما حضر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد جاءكم
 رمضان ، شهر مبارك . أقرض الله عليكم صيامه ، تفتح فيه أبواب الجنة ،
 وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتغل فيه الشياطين ، فيه ليلة خير من ألف
 شهر : من حرم خيرها فقد حرم » .

(٢٨) حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر وقال : إنه لا يقدم شيئاً ولكنه
 يستخرج من البخيل ، وقال ابن جعفر : « يستخرج به من البخيل » .

(٢٩) حدثنا سفيان عن الزهرى عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به
 النبي صلى الله عليه وسلم : يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ،
 يكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى
 لا يقبله أحد (١) .

(٣٠) حدثنا سفيان عن ابن عجلان — وقرئ على سفيان — عن
 سعيد عن أبي هريرة إن شاء الله — قال سفيان الذى سمعناه منه عن ابن
 عجلان لا أدري عن من سئل سفيان عن ثمامة بن أثال — فقال كان المسلمون
 أسروه ، أخذوه ، فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن

(١) روى هذا الحديث أيضا البخارى ومسلم وقد ذكر ابن كثير في تفسيره جملة
 كثيرة من الأحاديث الصحيحة في هذا وقال : إنها متواترة تفسير ابن كثير — ج ٣
 ص ١٥ — ٢٣ . وهو من الأمور الغيبية التى يجب الإيمان بها مادامت صححت عن المعصوم
 صلى الله عليه وسلم .

تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن ترد مالا تعط مالا
قال : فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن تنعم تنعم على
شاكرك ، وإن تقتل تقتل ذا دم ، وإن ترد المال تعط المال ، قال : فبدا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلقه وقذف الله عز وجل في قلبه ، قال
فذهبوا به إلى بئر الأنصار فغسلوه ، فأسلم فقال : يا محمد أمسيت وإن وجهك
كان أبغض الوجوه إليّ ، ودينك أبغض الدين إليّ ، وبلدك أبغض
البلدان إليّ ، فأصبحت وإن دينك أحب الأديان إليّ ووجهك أحب
الوجوه إليّ لا يأتي قرشياً حجة من اليمامة حتى قال عمر : لقد كان - والله -
في عيني أصغر من الخنزير وإنه في عيني أعظم من الجبل خلى عنه ، فأقى
اليمامة حبس عنهم فضجوا وضجروا ، فكتبوا : تأمر بالصلة ، قال : وكتب
إليه (١) .

الحديث في الأندلس

ويدعونا الكلام على مسند الإمام أحمد إلى الكلام في المسند الكبير
للإمام بقي بن مخلد الأندلسي ، وهذا الإمام يذكرنا بقطعة عزيزة علينا
من الوطن العربي الإسلامي وهي بلاد الأندلس « الفردوس المفقود » ،
وقد دخل الإسلام إلى بلاد الأندلس في العقد الأخير من القرن الأول
الهجري على يد البطل موسى بن نصير والقائد المظفر طارق بن زياد ،
فقد عبر هذا القائد العظيم البحر عند مضيق جبل طارق = المنسوب إليه -
في جيش من العرب والبربر ، ولم يلبث أن انتصر على الأعداء في أول
لقاء ، ثم لحق به موسى بن نصير بجيش آخر كتب له النصر أيضاً .

(١) أى أن قريشاً كتبوا إلى النبي يتوسلون به إلى ثمامة أن يرسل لهم حبوب اليمامة
فاستجاب النبي وكتب إليه فأى إنسانية تدانى هذه الإنسانية ؟ وماذا يقول الحراصون
على الإسلام الزاعمون أنه قام بالأكراه في هذه القصة التي تلقنهم تحجراً ؟ !!

وبذلك ثبتنا قدمى الإسلام بالآندلس ، ثم لم تلبث هذه البلاد أن رفرفت عليها راية الإسلام واعتنق الكثيرون من أهلها الإسلام وصارت اللغة العربية لغتهم : بها يتحدثون ويؤلفون ، ويخطبون وينظمون ، ومن يومها صارت الآندلس بلداً عربية إسلامية ، وازدهرت فيها العلوم والمعارف من تفسير وحديث ، وفقه وتشريع ، وطب وفلك وفلسفة ، وغيرها ونبت في كل علم وفن كثيرون ، وقد بقي الإسلام في هذه البلاد زهاء ثمانية قرون ^(١) ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية أيما ازدهار ، وكانت جامعاتها ومدارسها ، ومكتباتها الزاخرة بالوف المجلدات كعبة يحج إليها طلاب العلم من أوروبا وغيرها حقبة من الزمان ^(٢) ينهلون من علوم العرب ومعارفهم ، ويستفيدون من حكمتهم وفنهم ، وصناعاتهم ووزاراتهم .

وقد كان للحديث وعلومه حظ وافر من هذه النهضة العلمية الشاملة ، فقد نبغ فيه أئمة كبار من أمثال يحيى بن يحيى الليثي القرطبي ، وبق بن مخلد وقاسم بن أصبغ محدث الآندلس ، وابن حزم ، والقاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ، وابن عبد البر ، وعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي وغيرهم ، وبهؤلاء وغيرهم صارت الآندلس من مراكز العلم الإسلامي المهمة كالحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، ونيسابور ، وبخارى وغيرها من الأمصار .

وسأحرص على ذكر تراجم مشاهير أئمة الحديث بالآندلس كلما عرّضت لقرن من القرون أو منحنى من مناحي التأليف في الحديث ، وسأكتفي ببق بن مخلد لأنه من أشهر المؤلفين في هذا القرن الثالث في بلاد الآندلس .

(١) كان الفتح الأندلسي عام ٩٢ هـ وكان غروب شمس المسلمين بها في عام ٨٩٧ هـ .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ج ١ ص ٢٤٥ — ٢٤٨ .

« بَقِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ »

(٢٠١ - ٢٧٦ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد^(١)
القرطبي الأندلسي صاحب التفسير الجليل والمسند الكبير ، ولد في رمضان
سنة إحدى ومائتين .
حياته وارتحاله :

لا نكاد نعرف من حياته الأولى شيئاً إلا أنه نشأ في هذه البلاد بلاد
العلم والحضارة الزاهية ، ويظهر أنه لم يكن في رفاهية من العيش ، وأنه عانى
في أثناء طلب العلم شظف العيش^(٢) ، فقد روى عنه أنه كان يقول : إني
لأعرف رجلاً كانت تمضي عليه الأيام في وقت طلبه ليس له عيش
إلا ورق السكرن ، وكأنه يعني نفسه واكتفى بالإشارة عن صريح العبارة
وقد طوف بقى في الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً ، فارتحل إلى مصر وسمع
من يحيى بن بكير محدث مصر وصاحب مالك والليث ، والعراق ، وسمع
من الإمام أحمد ، والشام والحجاز وغيرها ، وقد هيأت له رحلاته أكبر
قدر من الشيوخ عدتهم مائتان وأربعة وثلاثون شيخاً كما قال ابن كثير
في بدايته ، ومائتان وثمانون ونيف شيخاً كما قال الذهبي في تذكرته ، وهو
عدد لا يتيسر إلا لمن لازم الارتحال والأسفار ، وقد تحمل في سبيل
الارتحال ما لا يقدر عليه إلا أولو العزم من الناس ، روى عنه أنه قال :
كل من رحلت إليه فاشياً على قدمي ، ولما عاد إلى بلاده ، وملاها علماً ،
تعصب عليه بعض الحاسدين لإظهاره مذهب أهل الأثر ، ولكن نصره

(١) في القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٤ « وبقي بن مخلد كرضي حافظ الأندلس » .

(٢) الشظف بفتح الشين والطاء شقة العين وضيقه .

عليهم أمير الأندلس محمد بن عبد الرحمن المرواني ، واستنسخ كتبه وقال له : انشر عليك .

شيوخه : ومن مشاهير شيوخه الذين لقيهم وسمع منهم الإمام أحمد ابن حنبل ، ويحيى بن يحيى الليثي القرطبي ، ويحيى بن بكير المصري ، وأبو مصعب الزهري ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وزهير بن عباد ، وصفوان بن صالح ، ويحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي ، وابن نمير ، وابن أبي شيبة وغيرهم .

تلامذته : وروى عنه ابنه أحمد ، وأحمد بن عبد الله الأموي ، وأسلم ابن عبد العزيز ، ومحمد بن عمرو بن لبابة ، والحسن بن سعيد ، وعبد الله ابن يونس ، وشيخه يحيى بن بكير . روى عن أبيه ، أنه قال : لما رجعت من العراق أجلسني يحيى بن بكير وسمع مني سبعة أحاديث .

صفاته الخلقية والخلقية :

وقد ذكروا من صفاته أنه كان طويلاً أقي ذاك الحية كما كان متواضعاً ملازماً لحضور الجنائز ، وكان عابداً متهجداً أوهاها زاهداً عديم النظر في زمانه ، كما كان مجاب الدعوة ، وقد ذكروا من تهجده أنه كان يختم القرآن كل ليلة في ثلاث عشرة ركعة ، كما كان يكثّر من الصوم ، وكان خيراً ذا إثار حتى بثوبه ، ومع ما كان عليه من العلم والعبادة كان يشارك مشاركة إيجابية في حياة الوطن العامة ، فخرج مع الفرقة المجاهدين في سبعين غزوة ، وليس هذا بعجيب ، فكثير من علماء السلف كانوا هكذا .

عليه وقفه وثناء الأئمة عليه :

كان «بقي بن مخلد» من الحفاظ الكبار ، وبحسبه فضلاً أنه ملأ بلاد الأندلس علماً بالحديث وعلومه ، وقد ذكر عنه الإمام الذهبي في

«تذكرته» أنه قال: غرست للمسلمين غرساً بالأندلس لا يقطع إلا بخروج الدجال، ويرحم الله الإمام العالم المجاهد «بقي بن مخلد» فما كان يدري أن الأهواء والفتن ستحدث الفرقة بين المسلمين حتى تمكن منهم أعداؤهم ونكلوا بهم، وشردوهم أيما تشريد، وبذلك طويت هذه الصحائف المشرقة من تاريخ الإسلام في الأندلس، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه، فقد كان مجتهداً لا يقلد أحداً، وهذا يدل على سعة علمه، وقوة شخصيته، وبلوغه مرتبة الاجتهاد، والاستقلال في الفكر.

وهذا يشهد لما قلته سابقاً من أن أئمة الحديث في العصور الأولى لم يكتفوا زواجر أسفار، يحفظون ولا يفقهون، وإنما كانوا حفاظاً للحديث، فقهاء في معانيه، وفهم مقاصده ومراميها، فلا عجب أن خطي الإمام «بقي» ببناء الأئمة عليه قال ابن حزم: «كان «بقي» ذا خاصة من أحمد ابن حنبل، وجارياً في مضمار البخاري ومسلم والنسائي»، وهذه الشهادة من ابن حزم لها اعتبارها لصرامته في النقد، وقال الإمام الذهبي: كان إماماً علماً قدوة مجتهداً لا يقلد أحداً، ثقة حجة، صالحاً، عابداً، متجهداً أوها عديم النظير في زمانه، ذكره أحمد بن أبي خيشمة فقال: وهل يحتاج بلد فيه «بقي» أن يأتي منه إلينا أحد. وقال السيوطي في «بقي»: «عنى بالآثر وليس لأحد مثل سنده في الحديث ولا في التفسير».

مؤلفاته :

للإمام «بقي بن مخلد» مؤلفات كثيرة من أشهرها .

(١) المسند الكبير، رتب على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وستمائة صحابي، ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه، فجاء كتاباً حافلاً في بابيه، جامعاً بين الطريقتين: طريقة المسانيد، وطريقة التأليف على الأبواب، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد، وقد

علوضه ابن كثير في بدايته حيث قال : وعندي في ذلك نظر ، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع (١) .

ولو أن مسند «بقي» كان تحت أيدينا لأمكننا أن نقارن بين الكتابين ، ونعرف أي هذين الرأيين أحق وأصوب ، ولكنني لم أقف عليه ، ولم تقف للعلباء في هذا على كلام يشفي النفس ، وابن كثير وهو من أعلم الناس بمسند الإمام أحمد لم يقطع في ذلك برأى وإنما هو استظهار قد يكون منشؤه عدم اطلاعه على مسند «بقي» .

(٢) التفسير : وقد اتى عليه ابن حزم فقال : أقطع أنه لم يولف في الإسلام مثل تفسيره ، لا تفسير ابن جرير ولا غيره . ومع جلالة هذا التفسير لم يكتب له البقاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من الشهرة والخلود .

الإمام البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

نسبه :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة ^(١) ، كان جده بردزبة مجوسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى ^(٢) فى هذا الوقت فنسب إليه ولأه ^(٣) فمن قيل فى نسب البخارى « الجعفى » وأما جده إبراهيم فلم تقف على شىء من أخباره ، وأما والده اسماعيل فكان عالماً جليلاً سمع من حماد بن زيد والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتاب « الثقات » وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى « التاريخ الكبير » وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى . روى عنه أنه قال عنهم وفاته : « لا أعلم فى مالى درهما من حرام ولا من شبهة » ، فالبخارى من بيت علم ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .

ولادته ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربع وتسعين من الهجرة ببلدة بخارى ، وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسن تربيته ، وقد كان له من مال أبيه

(١) بردزبة بفتح الباء للوحدة وسكون الراء وكسر الدال بعدها زاي سا كنة قبل معناه بالفارسية الذراع .

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام « وفيها الأعيان » وهى من الأقاليم اللعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الاقليم سمرقند ، وفرغانة ، وتاشقند ، وهى تحت الحكم الروسى من زمن بيبى وإلى بخارى نسب الامام .
(٣) ولأه اسلام لا ولأه عتق عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولأه له ، والولاء نوع من الروابط التى جعلها الاسلام لتوثيق عرى الوحدة وتأكيد الأخوة بين المسلمين .

الذي تركه له ما أحاطها على أن نشأته تنقته كريهة صالحة ، وقد لاحظت
 العناية الإلهية الإمام من صغره ، فقد روى أنه أصيب في عينيه وهو
 صغير فحزنت أمه لذلك حزناً شديداً ، ولجأت إلى ربه بالدعاء ، فرأت
 في المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على
 ولدك بصره بكثرة دعائك فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه ، فبدله
 حزنها سروراً ، وقد ظهر نوعه من صغره وهو في « السكتاب » فرزقه
 الله سبحانه قلباً واعياً ، وحافظة قوية ، وذهناً حاداً ، وألهم حفظ الحديث
 وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى
 علماء عصره وأئمة بلده ، فأخذ الحديث والعلم عنهم وصار يراجعهم في
 بعض ما سمع منهم ، وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى
 حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرف كلام أصحاب الرأي ، وأصولهم
 ومذهبهم ، وفي سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو
 وأمه وأخوه أحمد وكان أسن منه ، وقد رجع أخوه إلى بخارى أما هو
 فقد آثر المقام بمكة لطلب العلم وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة في
 الحجاز ، وقد وجد فيها طلبته وما يرضى نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب
 إلى المدينة بين الحين والحين ، وفي الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه
 ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يكتبه في الليالي المقمرة ، وتواريخه الثلاثة
 تتم عن قدرته الفائقة في معرفة الرجال حتى كان يقول : قل اسم في التاريخ
 إلا وله عندي قصة ، ويقول : إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد
 يطالبني أني اغتبت ، فذكر له التاريخ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل
 وغير ذلك فقال : ليس هذا من هذا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « ائذنوا
 له بشئ أخو العشرة » ونحن إنما رويناه ذلك ولم نقله من عند أنفسنا (١).

(١) اعل مراده أن ما قاله قد وافقه عليه من سبقه ، وليس المراد أنه كان متقلداً في كل
 ما قال وكيف ؟ وهو من أهل الاجتهاد في الجرح والتعديل .

ارتحاله :

وقد ضرب الإمام في باب الارتحال بسهم راجح ، وقلّ قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة . روى عنه أنه قال : « دخلت إلى السلام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين » . وقد كانت بغداد بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفي بغداد التقى بالإمام أحمد مراراً ، وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان . وفي كل هذه الرحلات المتتابعة كان البخاري دائماً على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييدها بالكتابة نهاره وليله ، فقد كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه ، يوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطرهم ثم يطفىء سراجهم ، ثم يفعل ذلك قريباً من عشرين مرة في الليلة ، وهكذا يكون الإخلاص للعلم والمعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلي :

وفي سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فلتقاه أهلها بالترحاب ، وشارك في ذلك شيخه الذهلي والعلماء . روى عن مسلم بن الحجاج أنه قال : لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث . وقال محمد بن يحيى الذهلي : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور . فدخل البلد فنزل دار البخاريين . وقد مكث بنيسابور مدة يحدث على الدوام . وكان الذهلي يوصي الناس بالاستماع إليه ، فقد روى عنه أنه قال : « اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه .

ثم نفس عليه بعض الشيوخ وشغبوا عليه وزعموا أنه قال بخلق

القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلي : من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلم وأحمد بن سلمة ، فقال الذهلي : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم بن الحجاج - وكان ممن يتردد إلى الإمام البخاري - رداه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال^(١) ولذلك لم يرو عنه في صحيحه .

وفي الحق أن البخاري بريء من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثا ، فألح عليه الرجل فقال البخاري : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده أفعال العباد أي قراتهم وتلفظهم وهذا الذي قاله الإمام هو الذي عليه المحققون من التفرقة بين المقرء والقراءة ، ولكنه الحسد يعمى ويصم . وقد ثبت عن البخاري أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، على هذا حبيت وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله . وثبت عنه أنه قال : من زعم أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب^(٢) . وقد اشتد غضب الذهلي عليه حتى قال : لا يساكني هذا الرجل في البلد ، فرأى البخاري أن الخير في الخروج من البلد حفاظاً على نفسه ورغبة في القضاء على الفتنة فخرج منها^(٣) .

(١) مقدمه فتح الباري ج ٢ ص ٢٠٣ (٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ وانظر شرط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش (٣) ومع كل ما جرى من الذهلي فقد أخرج البخاري حديث الذهلي في صحيحه إلا أنه كان يقول : حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد بنسبه إلى جده أخذاً بعينه ، ودفعاً لما يتوهم من أن شيخه محق في طعنه لو صرح بإسمة ، فانظر كيف بلغ السمو الفسي بالبخاري !!

إلى بخارى :

فخرج من نيسابور عائداً إلى بلدة « بخارى » فاحتفل الناس بمقدمه ، ونصبت له القباب على فرسخ من البلد ، واستقبله أهلها جميعاً وشروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ، ثم وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي ماعكر الصفو ، وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ذلك أن خالداً هذا بعث إليه أن أحل إلى كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مستجدي أو في داري ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة ، إني لا أكرم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفسه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادي على خالد بن أحمد على أنان ، وأشخص على مكاف ، وكان عاقبة أمره ذلاً وحسباً .

أما البخاري ، فقد كتب إليه أهل سمرقند يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان « بخارتك » قرية على فرسخين من سمرقند ، وكان له أقارب بها فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفي ، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قيص ولا عمامة ، فامتل القوم ، ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، وقد بلغوا من الكثرة حداً لم يتبأ إلا للقلة ، فقد روى عنه أنه قال :

كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب إلا عن قال الإيمان قول وعمل . ومن أعيان شيوخه محمد بن سلام ، والسندي ، ومحمد بن يوسف البيكندي ، ومكي بن إبراهيم البلخي ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وعبيد الله بن موسى القيسي ، وأبو عاصم النبيل الشيباني ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، ومحمد بن يوسف الفرياني ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وآدم ابن أبي إياس ، وأبو مسهر عبد الأعلى ابن مسهر ، وسعيد بن أبي مریم ، وأيوب بن سليمان بن بلال ، وعلي بن المنذر ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وإسماعيل بن إدريس المدني ، وابن راهويه ، وغيرهم حتى قيل : إن عدد مشايخه الذين خرج عنهم في الصحيح (٢٨٩) شيخاً .

من روى عنه « تلامذته »

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون حتى قيل : إنه سمع الصحيح منه تسعون ألفاً^(١) من أعيانهم مسلم بن الحجاج في غير الصحيح^(٢) ، والترمذي في جامعه ، والنسائي في سننه في قول بعضهم ، ومحمد بن نصر الفقيه ، وصالح بن محمد بن جزره ، ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قرش محمد بن جمعه ، وابن صاعد ، وابن أبي داود ، وأبو حامد بن الشرقي ، وأبو عبد الله محمد ابن يوسف القبري^(٣) ، وإبراهيم بن معقل النسفي ، وحساذ بن شاكر النسوي ، ومنصور بن محمد البردوي ، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

كان البخاري في حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض ، وكان الله أنعم عليه بهذه النعم ليحفظ على الأمة سنة

(١) مقدمة التتبع ج ٢ ص ٢٠٤ (٢) إنما ترك الرواية عنه في صحيحه لما كان بينه وبين الدهل فترك الرواية عنها في صحيحه مع أن مسلم كان أميل إلى البخاري منه إلى القليل مسألة الخلاف (٣) فريد بكسر الغاء ونفتح الراء وسكون الياء فريد البخاري

نبيها بتأليفه الجامع الصحيح الذي هو أول كتاب ألف في الصحيح ، وقد روى عن البخاري أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومات في ألف حديث غير صحيح (١) .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد وأرادوا امتحانه فعدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها — جعلوا متن هذا لإسناد ذلك وإسناد هذا لمتن ذلك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فقرأ عليه الأول العشرة التي عنده ، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخاري : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهت العشرة من سرد ما عندهم ، فصار الجلاء من الحاضرين يحكمون على البخاري في أنفسهم بالعجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل ، ثم التفت البخاري إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا ، وأما حديثك الثاني فصحته كذا حتى انتهت من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثاني والثالث وهكذا إلى العاشر يذكر الحديث المقلوب ثم يذكر صحته فلم يجد علماء بغداد بدا من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة .

وعلق بعض الحاضرين فقال : ليس العجب من إدراكه الضوابع ، ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذي سمعه من الممتحنين من مرة واحدة .

وكان البخاري يقول : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروي من حديث الصحابة والتابعين — يعني من الموقوفات — إلا وله أصل أحفظ ذلك

(١) لعل على ذكر مما ذكرناه سابقا في تعجيل هذه السكتة السكائرة مع أن الموجود في الكتب لا يبلغ نصف هذا القدر وذلك أنهم كانوا يعدون الحديث الواحد للروى بأسانيدهم مشددة بمنزلة الحديث ، وكانوا يدخلون في الأحاديث أقوال الصحابة والتابعين وقولهم ما أكثرها .

وما عند الله خير وأبقى ، وقد تعلم الزمى وحذقه حتى قيل أنه ما أخطأ في حياته إلا مرتين ، وهو في ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التي تحب في الرمي وتعلمه ، وكان غرضه أن يكون على استعداد لقتال أعداء الإسلام والدفاع عن حماه ، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، ويعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا مادعا داعي الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وكان البخارى في غاية العفة في القول ، وتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة التحوط في الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه «فيه نظر» «تركوه» «سكنوا عنه» وأصرح ما قاله في رجل «منكر الحديث» وقلبا يقول : «كذاب» أو «ضاع» ، ومع عفته في القول كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه . روى عنه أنه قال : «تركْتُ عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركْتُ مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر» وهذا غاية التحوط في التطبيق ، والإمام مثل يحتذى في النقد العف النزيه ، وطلب الحق بالنقد ، فما أجدر النقد بالاعتداء به في نزاهة النقد وعفة القول .

وكان البخارى شريف النفس موفور الكرامة شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال والسعى به إلى بيوت الأمراء والسلطين . وقد مر عن قرب قصته مع والى بخارى خالد بن أحمد الذهلى وإبائه أن يذهب إليه ليقراً عليه وعلى بنيه الصحيح والتاريخ ؛ وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله ولا يذلون العلم طمعاً في الدنيا ، وما أكثر هؤلاء في تاريخ الإسلام ؛ ولا سيما في عصوره الأولى . ومن شعره الذى يعتبر من الحكم ما ذكره الحاكم في تاريخه عنه :

اغتم في الفراغ فضل ركوع فعسى أن يكون موتك بغتة
كم صحيح رأيت من غير سقم ذهبت نفسه الصحيحة فلتة

ولما نفي إليه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن البخاري قال :
 إن عشت تضيع بالأحبة كلهم وبقاء نفسك - لا أملك - أجمع
 مؤلفاته :

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| (١) الجامع الصحيح | (٢) الأدب المفرد |
| (٣) رفع اليدين في الصلاة | (٤) القراءة خلف الإمام |
| (٥) بر الوالدين | (٦) التاريخ الكبير |
| (٧) التاريخ الأوسط | (٨) التاريخ الصغير |
| (٩) كتاب الضعفاء | (١٠) الجامع الكبير |
| (١١) التفسير الكبير | (١٢) كتاب الأشربة |
| (١٣) كتاب الطب | (١٤) أسامي الصحابة |
| (١٥) كتاب المبسوط | (١٦) كتاب الوحدان |
| (١٧) كتاب العلل | (١٨) كتاب الكنى |
| (١٩) كتاب الفوائد | (٢٠) المسند الكبير |
- وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوع أو مخطوط ، ومنها
 ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه^(١)
 وأخفل هذه المؤلفات وأجلها هو الجامع الصحيح ، ولذا سنفيز
 القول فيه .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخاري لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث
 الصحيحة بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز
 بينها إلى معرفة القارئین والطالبين بالرجال ، ومقدرتهم على التمييز بين
 المقبول والمردود ، إلى أن جاء الإمام البخاري ، فرأى أن يخص الصحيح

بالجمع فآلف كتابه الصحيح وسماه « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

وبهذا يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف فى الحديث خطوة جديدة صاحبه فيها التوفيق ويسرت معرفة الحديث ، والاحتجاج به ، على القارئ ولا سيما فى العصور المتأخرة ، وقد كان الحامل له على هذا العمل الجليل ما حدث به قال : كنت عند اسحاق بن راهويه فقال : ولو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فوقع فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم على تأليف هذا الجامع رؤية رأها ، فقد روى بالإسناد الثابت عنه أنه قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وكأنى واقف بين يديه ، ويدي مروحة ، أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع ، ومع أن البخارى بالغ فى التحرى عن الرجال والتوثيق من صحة المرويات فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه قال القربرى - وهو تلميذه - سمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول : « صنف كتاب الجامع الصحيح فى المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثا إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته ، ومراده بتصنيفه أنه بوب أبوابه ووضع أساسه فى المسجد الحرام ، ثم يعض تراجم جامعته وأصوله فى الروضة بين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبره ، ثم صار يجمع الأحاديث ويضعها فى تراجمها فى الحرمين وغيرهما من البلاد التى ارتحل إليها ، وقد مكث فى تأليف هذا الجامع ست عشرة سنة وهو يحمر ويدقق ويجمع وينتقى منها ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب وأراد ، ويدل على ما بلغه الإمام من جهد فى التحرى والانتقاء ما روى عنه أنه قال : صنف هذا الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث

في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة بيني وبين الله سبحانه ، وبذلك اجتمع لهذا الكتاب من دواعي التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن أجمع العلماء على صحته ، وتلقته الأمة الإسلامية بالقبول ، وأن استحق أن يطلق عليه أنه « أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل ، » « شرط البخارى فى الصحيح » .

مما ينبغى أن يعلم أن البخارى ومسلما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطى فى كتابى كذا وكذا على التفصيل والتدقيق^(١) وإنما يعرف ذلك من سبر^(٢) كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم ، فمن ثم اختلف أقوال العلماء فى شرطهما وإليك بعضاً منها .

قال الحاكم أبو عبد الله فى كتاب « المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل » ، فى تعداد أقسام الصحيح القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن وله رواية ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة ، الأولى من الصحيح .

والحق أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث مرداس الأسلى « يذهب الصالحون الأول فالأول » ، الحديث وهو

(١) وذلك فيما عدا بعض الشروط الخاصة بالنعنة مثلاً فقد اشترط البخارى للمعاصرة واللقى واكتفى مسلم بالمعاصرة كما ذكر ذلك فى مقدمة صحيحه وأنكر على من اشتط اللقى .
(٢) أى البحث فيها والتعرف عليها .

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي (م ٥٨٤) ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً متحفظاً ، سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد . ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدل فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض ، وطريق لمباضحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها منزلة على التي تليها ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري .

والطبقة الثانية شاركت الأولى في الثبوت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزمه في السفر ويلزمه في الحضر . والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، فكانوا في الإتيان دون الأولى ، وهم شرط مسلم ، ثم مثل الطبقة الأولى يونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد الأيليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة ، وغيرهم ، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب ، ومثل الثالثة بنحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكي وهم الذين لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى ، غير أنهم لم يسلبوا عن غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول ، قال : وهم شرط أبي داود والنسائي ، والرابعة بنحو اسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصديقي والمثنى بن الصباح وغيرهم ، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقله ، مارسهم لحديث الزهري لقلة مصاحبتهم له وهم شرط أبي عيسى ، والخامسة بنحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وأما لهم من الضعفاء والمجهولين ، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على

سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا .
فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى وقد يخرج من حديث أهل الطبقة
الثانية ما يعتمد من غير استيعاب « قال الحافظ » : وأكثر ما يخرج البخارى
حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة
تعليقا أيضاً .

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين - الأولى والثانية - على سبيل
الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنع البخارى
فى الثالثة ، وأما الرابعة والخامسة فلا يرجحان عليهما أبدا وإنما يرجح
عليهما أمثال أبي داود والترمذى على النحو الذى ذكرنا ، وهذا المثل
الذى ذكرناه فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب
الاعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان
فى تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى
الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصارى ، ومنهم من لم
يقو الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر (١) .

وهكذا يتبين لنا شرط صحيح البخارى وأنه فى القمة من كتب
الحديث .

البخارى حافظ وفقه :

قد بينا فيما سبق أن البخارى التزم تخريج الحديث الصحيح وأن مهمته
الأساسية كانت مهمة الجامع الحافظ ، لا الفقيه المستنبط ، ولكنه مع هذا لم
يخل كتابه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتن
معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات
الأحكام فأنزع منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٦ ، شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ - ٤٦ .

السبل الواسعة ، قال الإمام النووي - رحمه الله - « ليس مقصود البخارى الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده لاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ويتجلى فقهه فى إيراد بعض المسائل فى التراجم لأعلى سبيل القطع وفى إيراد بعض أقوال الصحابة والتابعين التى ترجح رأياً عن رأى أو تشهد له وفى تعليقاته الدقيقة الكثيرة التى يتبع الأحاديث بها بقوله : قال أبو عبد الله - يريد نفسه - : ويتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان فى أول أمره شافعيًا ، وقد عده السبكي شافعيًا فى كتابه « طبقات الشافعية » ، ولكن الظاهر أنه كان مستقلاً وله استنباطات تفرد بها وآراؤه أحياناً توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحياناً مذهب الشافعى ، وأحياناً تخالفهما وأحياناً يختار مذهب ابن عباس ، وأحياناً مذهب مجاهد وعطاء ، إلى غير ذلك ، والخلاصة أنه كان حافظاً بارعاً ، وفقهاً مجتهداً .

تراجم البخارى :

قد قسم الإمام البخارى كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب (١) بدأه « بيده الوحى » ، لأنه الأساس لكل الشرائع ، ثم ذكر كتاب الإيمان ، ثم العلم ، ثم كتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة ، واختلفت النسخ فى الصوم والحج : أيهما قبل الآخر ، ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية ، فذكر الكلام فى بدء الخلق والجنة والنار وتراجم الأنبياء ،

(١) الكتاب فى اصطلاح المؤلفين يضم أبواباً والأبواب تحتها فصول ويتجلى ذلك واضحاً فى كتب الفقه مثلاً . أما كتب الحديث فجرى الأمر فيها على ذكر الكتب والأبواب دون الفصول .

ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة ، ثم ذكر السيرة النبوية والمغازي وما إليها ، ثم كتاب التفسير ثم عاد إلى الفقه من فكاك وطلاق ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب ، والبر ، والصلة ، والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفن ، وكتاب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد .

وعدة كتبه (٩٧) كتاباً ، وعدة أبوابه ٣٤٥٠ باباً

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت في تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض اختلفت في اعتبار بعض الكتب أبواباً ، وبعض الأبواب كتباً كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخاري المطبوع ، وكتب الشروح .

ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفي بعضها ما فيه حديث واحد ، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شيء فيه البتة ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه أن يبين أنه لم يصح عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه « في أسماء رجال البخاري » فقد روى بسنده عن ابراهيم بن أحمد المستملي قال : « انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي عند صاحبه محمد بن يوسف القريري فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ، قال الباجي : وإنما أورد هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة وهي مواضع قليلة جداً (١) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية . أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا ، وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما ورد في مضمونها . . . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعينه أو بمعناه ، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لا أكثر من معنى واحد ، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث ، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس بأن يكون الاحتمال في الحديث ، والتعيين في الترجمة ، والترجمة هنا بيان لتأويل هذا الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم ، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم ، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في العام الخاص ، وكذا في شرح المشكل ، وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل ، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : فقه البخاري في تراجمه ، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثه . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ونحو ذلك ، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين . . . وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله : باب قول الرجل ما صلينا فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ يوميء إلى

معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه في الترجمة صريحاً ، ويورد في الباب ما يؤدى معناه تارة بأمر ظاهر ، وتارة بأمر خفى ، مثل قوله : باب الأئمة من قريش ؛ وأورد فيه حديث : « لا يزال والدم من قريش » . . . وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد فيه أثراً أو آية فكانه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطى ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين .^(١)

ولا تعجب بعد ما سمعت من بعض العلماء الذين ألفوا كتباً في تراجمه . قال الحافظ : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ، ولخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة وزاد عليها أشياء ، وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة ، وهو محمد بن منصور بن حمادة السجلماسى ، ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة ، وسماه : « فك أغراض البخارى المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة » ؛ وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين على ابن المنير ، أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخارى ، وأمعن في ذلك ، ووقفت على مجلد من كتاب « ترجمان التراجع » ، لأبى عبد الله بن رشيد السبتي ، يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى كتاب الصيام ؛ ولو تم لكان في غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه ، والله تعالى الموفق .

تكرار الأحاديث وتقطيعه لها واختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى في صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث وتقطيعه لها ، واختصارها في الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها

(١) المصدر السابق من ٩ — ١٠ وهذا الذى ذكره الحافظ برد ما قاله الامام

بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى خرج فيه ؛
والبخارى لا يفعل ذلك إلا لفوائد تعود إما إلى السند ، وإما إلى المتن ،
وقلما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت
عليه السبل . أما تكراره للأحاديث فليعان وفوائد متعددة .

منها : أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ليخرج
الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة
وهلم جرا إلى مشايخه للمعنى السابق .

ومنها : تكثير الطرق بأن يورده فى كل باب من طريق غير الطريق
الأولى ، فيزاد الحديث صحة وقوة .

ومنها : إزالة الشبهة عن ناقلها ، وذلك فى الأحاديث التى يروها بعض
الرواة تامة وبعضهم مختصرة .

ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عبارتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة
تحتل معنى وحدث آخر به ، فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل
معنى آخر يورده بطرقه إذا صحت على شرطه فى الأبواب .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل
فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبه على أنه لا تأثير له عنده فى الوصل .
ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .

ومنها : أحاديث زاد فيه بعض الرواة رجلا فى الإسناد ونقصه بعضهم
فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به
عن آخر ، ثم لقي هذا الآخر فحدثه به فمن كان يرويه على الوجهين .

منها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى
مصرحاً فيها بالسماع ، وذلك على ما عرف من شرطه فى المعنعن من اشتراط
المعاصرة واللقاء .

وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه
أخرى فذلك : —

(١) لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل
على حكيم فصاداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع هذا عدم إخلاله
من فائدة حديثه كما يراه عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل
ذلك ، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث .

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد
واحد فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً
ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصر على الجزء الذي يحتاج إليه في هذا الباب .
(٣) فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لاتعلق لإحداها
بالأخرى يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما
نشط فساقه بتمامه .

والبخارى لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده
ومتنه وإن كان وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً .

وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع فإنه لا يقع
له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء
قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي ، لأنه
لا تعلق له بموضوع ، كتابه كما وقع له في حديث هذيل بن شرحبيل عن
عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : « إن أهل الإسلام لا يسيئون
وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون » ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث
موقوف أوله : « جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إني أعتقت عبدي
سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً ؟ فقال عبد الله بن مسعود : إن أهل
الإسلام لا يسيئون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون » ، فأنت ولي نعمته
فلك ميراثه ، فإن تأثمت وتخرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعل له

في بيت المال ، فقد اقتصر البخارى على ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله : « إن أهل الإسلام . . . » ، لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واقتصر الباقي ، لأنه ليس من موضوع كتابه .

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدته حتى لو ظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكأنه إعادة لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً في تكراره (١) .

الأحاديث المتعلقة في صحيح البخارى :

المراد بالتعليق — في اصطلاح المحدثين — ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد مثل قول البخارى مثلاً : قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو قال الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي كذا ، فكل ذلك معلق لأن بين البخارى وبين مالك ومجاهد والزهري رواية محذوفون .

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ، ومنها ما هو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً ، ومنها ما هو بصيغة التريض — أى التضعيف — كقيل وروى ويذكر ، وإليك تفصيل القول في الملاحظات .

فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين :

(١) أحدهما ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً .

(٢) وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقاً .

فأما الأول فالسبب في إيراده مطلقاً حيث يضيق مخرج الحديث

عن فائدة من جهة السند أو المتن واحتاج إلى تكريره لمناسبة فقهية فإنه يتصرف فيه بالاختصار في السند خشية التطويل .

وأما الثاني فإما أن يورد بصيغة الجزم ، وإما أن يورده بصيغة التمرّض .

فأما ما أورده بصيغة الجزم ففيد الصحة إلى من علقه عنه .

لكي يبق النظر فيمن ابرز من رجال ذلك الحديث .

فنه ما يلتحق بشرطه ، ومنه ما لا يلتحق .

أما ما يلتحق بشرطه فالسبب في كونه لم يوصل إسناده : إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فأورده بصيغة التعليق لأجل الاختصار ، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً ، أو سمعه وشك في سماعه له ، أو سمعه من شيخه في حال المذاكرة فرأى أنه لا يسوقه مساق الأصل ، وغالب هذا فيما أورده عن شيوخه .

وقد استعمل البخاري هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث ، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان . ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ، ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة على ما بينا ، ولا يعتبر هذا تدليلاً ، فقد صرح الخطيب وغيره من أئمة الحديث بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا من عرف من عاداته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عاداته كان الأمر فيه على احتمال السماع أو عدمه .

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله ، بل من جهة انقطاع سير في إسناده .

فقال الأول قوله في الطهارة ، وقالت عائشة رضى الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » وهو حديث صحيح على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال ما هو حسن صالح للاحتجاج قوله في الطهارة أيضاً : وقال بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحي منه من الناس » وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن .

ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة : وقال طاوس « قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : اتقوا بعرض ثياب خميص أو لبيس ^(١) في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فإسناده إلى طاوس صحيح لكن طاوس لم يسمع من معاذ .

ما أورده بصيغة التريض :

وأما ما أورده بصيغة التريض فلا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح .

فأما ما هو صحيح فليس فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً وحينئذ يكون السبب في إirاده بهذه الصيغة إirاده بالمعنى ، ومثاله ما ذكره في الطب قال : « ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب » وقد أخرجه في موضع آخر من صحيحه مسنداً متصلاً مرفوعاً ولكن بلفظ « أحق ما أخذتم عليه أجر آ كتاب الله » .

وأما ما ليس على شرطه فنه ما هو صحيح على شرط غيره ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ، ومنها

(١) العرض يسكون الراء ماعدا التقدين ، والخميص : نوع من الثياب واللبيس : الملابس .

ما هو ضعيف فرد لا جابر له .

فمثال الأول قوله في الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال :
« قرأ النبي صلى الله عليه وسلم » المؤمنون ، في صلاة الصبح حتى إذا جاء
ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذته سعدة فركع ، وهو حديث
على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال الثاني وهو الحسن قوله في البيوع : ويذكر عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا بعث فنكل ،
وإذا ابتعت فاكتل » .

ومثال الثالث وهو الضعيف الذي لا عاضد له والعمل على وفقه قوله
في الوصايا : « ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل
الوصية » وقد رواه الترمذي موصولا عن الحارث الأعور عن علي
والحارث ضعيف ، وقد قال الترمذي : إنه غريب ^(١) ثم حكى إجماع أهل
العلم على القول به .

ومثال الرابع وهو الضعيف الذي ليس عليه العمل وهو في صحيح
البخاري قليل جداً ، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه الإمام بالتضعيف بخلاف
ما قبله - قوله في كتاب الصلاة : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : « لا يتطوع
الإمام في مكانه » ولم يصح .

هذا حكم جميع ما في الصحيح من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم
والترخيص ، وقد تبين بعد هذا التفصيل أن جميع ما فيه مقبول ليس فيه
ما يرد إلا النادر ، وأما الموقوفات فإنه يحزم منها بما صح عنده ولو لم يكن
على شرطه ، ولا يحزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث
يكون منجبراً إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عن قاله

(١) الغريب هو الحديث الذي تفرد به رواه ، وقد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ،
وقد يكون ضعيفاً .

ومما ينبغي أن يعلم أن البخارى إنما يورد ما يورده من الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم وتفسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية والشواهد لما يختاره من المذاهب التى وقع فيها الخلاف بين الأئمة ، وأن كل هذه ليست من أصل الكتاب ولا الغرض الذى ألفت له ، فإن موضوعه وأصوله هى الأحاديث المسندة الصحيحة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يشعر بذلك إسمه الذى ذكرنا فى صدر الكلام عن الصحيح ، وهى المقصودة بالذات ، وهى التى ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة والآيات المكرمة ، فجميع ذلك مترجم^(١) به فكن على بينة من هذا ، وشدد عليه بيدك ، فإنه يفيدك فى دراسة الجامع الصحيح ، وما عسى أن يعترض طريقك من مشكلات .

فائدة وتنبه :

وليس من قبيل المعلق ولا حقيقته مارواه البخارى فى صحيحه^(٢) قال : وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثنا عطية ابن قيس الكلابى حدثنى عبد الرحمن بن غنم الأشعرى قال : حدثنى أبو عامر أو أبو مالك الأشعرى — والله ما كذبنى — سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الحر^(٣) والحرير والخمر والمعازف . . . » الحديث . فهشام بن عمار من شيوخ البخارى وقد سمعه منه والحديث صحيح متصل الإسناد . قال العلامة ابن الصلاح^(٤) : « ولا التفات إلى أبى محمد بن حزم الظاهرى الحافظ فى

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقى ص ٢٠ — ٢٥ مقدمة الفتح ج ١ ص ١١ — ١٣

(٢) كتاب الأثرية باب ما جاء فىمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه .

(٣) الحر بكسر الحاء وتخفيف الراء الفرج ، والمراد استحلل الزنا

(٤) علوم الحديث ص ٧٣

رد ما أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليسكونن فى أمتى . . . » الحديث . من جهة أن البخارى أوردته قائلاً فيه ، قال هشام بن عمار وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ فى ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى — رحمه الله — قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع ، والله أعلم .

وقد أفصح لنا عن السبب فى إيراد البخارى هذا الحديث بلفظ : « قال هشام بن عمار . . . » الحافظ ابن حجر فى الفتح ^(١) فقال : « ومنها — أى المعلقات — ما لا يورده فى مكان آخر من الصحيح مثل هذا الحديث ، فهذا مما أشكل أمره على ، والذى يظهر لى الآن أنه لقصور فى سياقه وهو هنا تردد هشام فى اسم الصحابي ، وسيأتى من كلامه — يعنى البخارى — ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبى مالك ، وساقه فى التاريخ من رواية مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المهلب إلى شىء من ذلك . »

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات وعدتها لإنسان وعشرون حديثاً ، وقد أفرد بها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة القارى ،

ومن أمثلة هذه الثلاثيات وهو أول حديث منها وقع في الصحيح قال :
— في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم —
قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم ^(١) حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة
— يعنى ابن الأكوع — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« من يقل على ما لم أقل فليتبسّوا مقعده من النار » ، وليس في الصحيح أعلى
من الثلاثيات .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ أحاديث على البخارى أدخل فيها بشرطه ونزلت
عن الدرجة العالية التى التزمها فى جمع كتابه الصحيح وليس معنى هذا أن
هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ،
فما قال هذا أحد قط من أئمة الحديث الموثوق بهم والذين يرجع اليهم فى
التعديل والتجريح ونقد الرجال على توالى العصور والأزمان ، وسرى بعد
الدراسة والتحصيل والتحقيق أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب
عنها إجابات مقبولة معقولة وبعضها قد يعسر الإجابة عنها ، وهى أحاديث
قليلة جداً وقد هم فيها رواتها وأقصى ما يقال فيها إنها وقع فيها الغلط .

فهذا هو الإمام ابن الصلاح يقول فى علومه بعد ما ذكر أن مارواه الشيخان
البخارى ومسلم يفيد القطع بصحته وذلك لتلقى الأمة لكتائيهما بالقبول :
« وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخارى أو
مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتائيهما
بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف ^(٢) يسيرة

(١) هو من كبار شيوخ البخارى سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن
أبى عبيد اللذكوريّ وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبى صلى الله عليه وسلم

— الفتح ج ١ ص ١٦٣ —

(٢) أى أحاديث

تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن أو الله علم .

وقال الإمام محبى الدين النووى فى مقدمة شرحه لمسلم : « قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطها فيه ونزلت عن درجة ما التزمه وقد سبقت الإشارة إلى هذا . وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى « بالاستدراكات والتتبع » وذلك فى مائتى حديث ^(١) مما فى الكتابين ، ولأبى مسعود الدمشقى عليهما استدراك ، ولأبى على الغسانى الجيانى فى كتابه « تقييد المهمل » فى جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره ^(٢) وقال فى مقدمة شرح البخارى : « قد استدرك الدارقطنى على البخارى ومسلم أحاديث فطن فى بعضها ، وذلك الطعن مبنى على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك » .

والحق أنها ليست كلها كذلك ، بل منها ما هو مبنى على قواعد مسلمة والصواب ما قدمناه عنه فى مقدمة شرحه لمسلم .

أما الأحاديث المنتقدة على مسلم فقد أجاب عنها الإمام النووى فى شرحه وسنعرض لها عند الكلام على صحيح مسلم إن شاء الله .

وأما الأحاديث المنتقدة على البخارى فقد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر فى « هدى السارى » مقدمة شرحه للجليل « فتح البارى » على صحيح البخارى .

وعدة الأحاديث المسندة التى انتقدت على البخارى فى صحيحه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه فى كتابه وهو اثنان وثلاثون

(١) يريد بالتقريب ولا فهى مائتان وعشرة أحاديث .

(٢) مسلم يشرح النووى ج ١ ص ٣٧ .

حديثاً ، ومنها ما انفرد البخارى بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً .
وقد أجاب الحافظ عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب
تفصيلى فى مقدمة الفتح ، ثم عرض لكل حديث ذاكرة نقد الدارقطنى ،
ثم يعقبه بالرد ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد العف
والرد الزيه .

وإليك ما ذكره الحافظ من الجواب الإجمالى ثم التفصيلى . قال
ما خلاصته مع التوضيح : والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول :
« لا ريب فى تقدم البخارى ثم مسلم ^(١) على أهل عصرهما ومن بعده
من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لا يختلفون فى أن على
ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلم الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك حتى
كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، ومع
ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله
فإنه ما رأى مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلم
حديث الزهرى ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفريزى
عن البخارى قال : « ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت
الله تعالى وتيقنت صحته » ، وقال مكى بن عبد الله : « سمعت مسلم بن الحجاج
يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة
تركته ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما له علة أو له
علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما
يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب فى تقدمهما فى ذلك على
غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل
فالأحاديث التى انتقدت عليهما تنقسم أقساماً .

(١) كن عن ذكر من هذا فإنا سنحتاج إليه عند الكلام على صحيح مسلم .

القسم الأول :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة في رجال الإسناد والنقص منهم ، والجواب أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيده وعلمه الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني نفسه في نقده (١) لأن الراوى إن كان سمعه في الطريق الناقصة ، فالزيادة لا تضر لأنه يكون قد سمعه بواسطته عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعل الصحيح ، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعلمه الناقد بالطريق المزيده تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صححه المؤلف فينظر : إن كان الراوى صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك ، اندفع الاعتراض بذلك .

وإن اتنى كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما أخرج ذلك في حديث له متابع أو شاهد ، أو احتف بقرائن تقويه ، ويكون التصحيح إنما هو من حيث مجموع الطرق ، لا من جهة ذلك الطريق وحده (٢) .

وقد يكون الانقطاع الذى يدعيه المعلن لأن الراوى لم يسمع من روى عنه ، بل أخذه عنده بالإجازة أو المكاتبه ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبه ويكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك (٣) .

(١) انظر مقدمة الفتح ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩١ (٣) المصدر السابق ص ٩٣

القسم الثاني :

ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المؤلف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، فذاك ولا اعتراض ، وإن لم يمكن الجمع لتفاوت الرواة في العدد أو في الحفظ ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجعة ويعرض عن الطريق المرجوحة ، أو يشير إليها ، وعلى أى تقدير فلا اعتراض مندفع والنقد غير متجه .

القسم الثالث :

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً ممن لم يذكرها .

والجواب أن التعليل به لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد .

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها في التعليل ، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة فحينئذ تؤثر .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة عن ضعف منهم ، والجواب أنه ليس في صحيح البخارى غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا :

أحدهما : حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده

قال : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحييف ، قال الدارقطني : وأبي هذا ضعيف . قال الحافظ : وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس .

وثانيهما : حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس ... » الحديث بطوله قال الدارقطني وإسماعيل ضعيف . قال الحافظ : « لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم ، ^(١) » .

القسم الخامس :

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض روايته والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذي حكم عليه بالوهم . قال الحافظ ابن حجر : « وليس في الصحيح منه - بحمد الله - شيء » .

وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

القسم السادس :

ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح .

وبعد أن سرد الحافظ ابن حجر في مقدمته الأحاديث المنتقدة على

البخارى وحده أو التي شاركه فيها مسلم حديثا حديثا^(١) وأجاب عن كل حديث بالتفصيل قال: « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد ، المطلاعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم في كثير منها ... وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثا فافراده منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملا في أول الفصل ، وأوضحته مبينا إثر كل حديث منها ، فاذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المنصف — يريد صحيح البخارى — في نفسه ، وجل تصنيفه في عينه ، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والتقديم ، وليسوا سواء : من يدفع بالصدر ، فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية ، فله الحمد الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان ،^(٢) وهو كلام إمام ناقد منصف لا يختلف اثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد وبين الفقه والحنق للأصوليين : أصول الدين ، وأصول الفقه .

ولعل من هذه الأحاديث التي وقع فيها التكلف في الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أنس عن أنس في الإسراء ، وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في إسناده ومثته بالتقديم والتأخير ، وزياداته المنكرة ، وأشد أوهامه قوله — شريك — : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه ، وقد أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي وغيرهم واعتبروا ذلك غلطا من شريك .

(١) مقدمة الفتح ج ٢ من ص ٨٣ — ١١٠ (٢) المصدر السابق ص ١١٠ .

وشريك ليس بمتهم بالكذب وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر (١).

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلاله كتاب البخارى وأصحيته فهو بحق — عدا اليسير — فى الدرجة العليا من الصحة ، ولا تلتفت — بعد طول هذا البحث والتمحيص — إلى إرجاف المرجفين ، وزعم الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة ، وإنما يزعم هذا غرض ضيق المطن فى العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم فى الرواية ، ونحن لا ندعى العصمة للبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى تكفل بحفظ كتابه ، قىض للسنة من الأئمة الثقات من حفظها وميز صحيحها من سقيمها ، حتى يتم ما وعد الله به من حفظ الذكر الحكيم .

« من طعن فيهم من رجال البخارى »

قد طعن بعض النقاد فى بعض رجال البخارى الذين خرج لهم فى صحيحه منهم من شاركه مسلم فيهم ، ومنهم من انفرد البخارى بهم وعدتهم ثمانون أغلبهم من شيوخه الذين نقيهم وجالسهم وخبرهم واطلع على أحاديثهم وخبرها وميز بين صحيحها وسقيمها ، كما وأنه لم يكتر من تخريج أحاديثهم وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى ابن عباس ، وبعض هؤلاء أخرج لهم فى أصول الكتاب ، وبعضهم أخرج لهم فى المتابعات والشواهد ونحوهما .

وقد تعرض لبيان هؤلاء الرجال المتكلم فيهم مرتبا لهم على حروف

(١) وما يعتذر به عن البخارى ، ويجعل النقد ليس ذا أثر أن البخارى أخرج الروايات الصحيحة فى الإسراء وهو بصنيعه هذا ينهنا من طرف خفى لا يخفى على اللبيب ما فى رواية شريك من الأغلاط فله در البخارى فكم له من إشارات وتلميحات .

المعجم الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمته الجليلة (١) وأجاب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وقد ذكر بين يدي هذا الفصل الطويل رداً إجمالياً عما وجه إلى هؤلاء الرجال من طعون يستحسن ذكره . قال الحافظ : — رحمه الله وأثابه — :

« ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق . فهذا تفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ، ومنها ما لا يقدر ، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

قلت — أي الحافظ — فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ،

أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال : أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الراوى أنه كان يدرس أو يرسل .

فأما جهالة الحال فندفعة عند جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع الثبوت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه .

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح - بحمد الله - من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ أوله أو هام أوله مناكير ، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك ،

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ^(١) ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير .

(١) الشاذ في اصطلاح المحدثين : ما رواه المقلوب مخالفاً لمن هو أوثق منه والمنكر : ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه « نخبه الفكر » .

وأما دعوى الانقطاع فدفوعة عن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه^(١) ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبَر أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها — يعنى في طرق أخرى — اندفع الاعتراض وإلا فلا .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون من يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك ، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة .

والمسوق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ ، فقد اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقاً ، وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن في دعوى ذلك نظر^(٢) .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرده بعضهم

(١) وهو أن النعنة لا تقيد الاتصال عند البخارى إلا بشرطين (١) الماصرة (٢) اللق .

(٢) فانه روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقاً كما قال الخطيب في كتابه « الكفاية » .

هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا (١) .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل ترد مطلقاً ؟ أو تقبل مطلقاً ؟ .
مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إجماعاً لبدعته وإطفاءً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحريزه عن الكذب واشتباره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته . والله أعلم .

قال الحافظ : وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبيه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الزورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوه لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدرأ ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر (٢) .

وهذا الفصل الذي فصل فيه الحافظ القول في الطعون من النفاسية يمكن ويدل على إمامته ، وبصره بالنقد ، ونزاهته وعدم تحيزه . كما أثبت أن الجرح قد يكون لأمر لا تستحق أن يجرح بها صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذي عليه جمهور أئمة النقد أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسر سببه .

(١) هذا الرأي والذي قبله يدل على دقة الحدين في النقد ، وتحويلهم على الأمور النفسية وهو يرد على من زعم أن الحدين لم يعولوا على النقد النفسي .

(٢) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١١١ ، ١١٢ .

قال العلامة ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها . وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى بن عباس رضي الله عنهما - وكأسماعيل ابن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ، ومذاهب النقاد الرجال غامضة مختلفة .

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيت يركض على برذون فتركت حديثه ، ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المري فقال : ما يصنع بصالح ذكره يوماعند حماد بن سلمة فامتخط حماد ، (١)

ومن أراد أن يتأكد مما ذكره الحافظ في الدفاع عن رجال البخاري الذين انتقدهم بعض الحفاظ فليرجع إلى الفصل الذي سرد فيه أسماء هؤلاء الرواة وأجاب عن كل منهم واحداً واحداً . وإليك أمثلة من ذلك :

أمثلة للرجال المتقدمين والجواب عن ذلك

« أحمد بن بشير الكوفي ، أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي . قال النسائي : ليس بذلك القوى ، وقال عثمان الدارمي : متروك وقواه ابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما ، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلبية وهو في كتاب الطب . أما تضعيف النسائي له فشعر بأنه غير حافظ ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براؤ آخر اتفق اسم واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى ، وقد روى له الترمذي وابن ماجه

(٢) « أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني ، وقد ينسب إلى جده قال ابن نمير : تركت حديثه لقول أهل بلده ، وقال الميموني : قلت لأحمد : إن أهل حران يسمون الشاء عليه ، فقال : أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له (قلت) — أي الحافظ ابن حجر — : فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ، وقد قال أبو حاتم : كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد وروى له النسائي وابن ماجه .

(٣) « سعيد بن يحيى بن مهدي الحيرى ، — أبو سفيان الواسطي مشهور بكنيته

وثقه أبو داود ، وقال أبو بكر بن شيبه : كان صدوقاً ، وقال الدارقطني : كان متوسط الحال ليس بالقوى (قلت) — الحافظ — له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة « ق » من روايته عن عوف عن محمد بن سيرين وله شاهد ، وروى له الترمذي حديثاً واحداً أيضاً .

(٤) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري من صغار التابعين .

قدمه شعبة في أبي عثمان النهدي على قتاده ، وعده سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدرکہم ، ووصفہ بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل فقيل له : إن يحيى القطان يتكلم فيه فعجب ، ووثقه ابن معين والعجلي وابن المديني وابن عمار والبخاري وقال أبو الشيخ : سمعت عبدان يقول : ليس في العواصم أثبت منه ، وقال ابن إدريس : رأيته أتى السوق فقال : اضربوا هذا ، أقيموا هذا فلا أروى عنه شيئا وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته .

قلت — الحافظ — كان يلى الحسبة بالكوفة . قال ابن سعد : وقد احتج به الجماعة .

(٥) علي بن الحكم البناني من صغار التابعين وثقه أبو داود والنسائي والعجلي وغيرهم

وتكلم فيه أبو الفتح الأزدي فقال : فيه لين . قلت — الحافظ — ليس له عند البخاري سوى حديثه عن نافع عن ابن عمر في النهي عن عُسب الفحل وقد وافقه غيره . وروى له أصحاب السنن^(١)

(٦) محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي من شيوخ البخاري .

قال أبو حاتم وأبو زرعة : صدوق كان يلى التفسير علينا من حفظه وربما وهم ووثقه الدارقطني

قلت : الحافظ أخرج عنه البخاري حديثا واحدا في كتاب الزكاة . قال : حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن

أنس فذكر حديث العرينين مختصرا وتابعه عليه عنده علي بن المديني عن
الوليد بن مسلم وروى له النسائي

(٧) محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان ولقبه عارم من شيوخ
البخاري

كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه ، وقال أبو حاتم : إذا حدثك
عارم فاختم عليه ، عارم لا يتأخر عن عفان . وقال أبو حاتم والبخاري : اختلط
عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم : من سمع منه قبل العشرين ومائتين
فسماعه جيد ، ولقبه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين . وقال الدارقطني :
تغيره بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة

قلت : الحافظ : إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل
اختلاطه وقد اعتمده في عدة أحاديث . وروى له أيضا في جامعه عن
عبد الله بن محمد المسندي عنه ، وروى له الباقون .

(٨) يزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقه الأئمة وابن معين ورحيم
وأبو زرعة وأبو حاتم . قال الدارقطني : ليس بذلك .

قلت : الحافظ : هذا جرح غير مفسر ، فهو مروود وليس له في
البخاري سوى حديث واحد أخرجه في الجهاد والجمعة في فضل من اغترب
قدماءه في سبيل الله^(١) .

وبحسبنا ما ذكرنا في الدلالة على أن معظم ما قيل في نقد رجال
البخاري جرح غير مؤثر ، وأن الكثيرين منهم من شيوخه ولم يخرج لهم
في الصحيح إلا قليلا ، ولم يطل الحافظ في ترجمة مثل ما أطل في ترجمة

عكرمة مولى ابن عباس،^(١) فقد ذكر ماله وما عليه ، وبين أن كل ما طعن به فيه إما لا يصح ، أو معارض بما هو أقوى منه ، أو معناه غير ما ظهر منه ، ومن أراد زيادة في اليقين والاطمئنان فليرجع إلى هذا الفصل الطويل الممتع الذى ذكره الحافظ فى مقدمته وسيرى بعد قراءته والنظر فيه بروح الباحث المُنصف ترجح رأى البخارى وصدق نظره فى الاحتجاج به .

أمثلة للأحاديث المنتقدة

وهاك أمثلة للأحاديث المنتقدة لتبين منها أن أغلب النقد غير مؤثر والجواب عنه يسير سهل .

(١) قال الدارقطنى : « وأخرجنا جميعاً — يعنى البخارى ومسلم — حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرىء من بوله . قال : وقد خالفه منصور فقال : عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاطه طاوساً ،

وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الطهارة عن عثمان بن أبى شبة عن جرير ، وفى الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ، ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضاً ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضاً ، وقال الترمذى بعد أن أخرجه : رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، وحديث الأعمش أصح ، يعنى المتضمن للزيادة ، قلت — أى الحافظ — وهذا فى التحقيق ليس ، بعله لأن مجاهد لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح فى جملة من

الاحاديث ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش ، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة ، والإسناد كيفما دار كان متصلاً ، فمثل هذا لا يقدر في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده والله الموفق (١) .

(٢) قال الدارقطني : أخرجا جميعاً حديث مالك عن الزهري عن أنس قال : « كنا نصلى العصر ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة » . وهذا مما ينتقد به على مالك لأنه رفعه وقال فيه : إلى قباء وخالفه عدد كثير منهم شعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، وعمر بن الحارث ، ويونس بن يزيد ، ومعمر ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب وآخرون ، وقد تعقبه أيضاً على مالك ، وموضع التعقب منه قوله إلى قباء ، والجماعة كلهم قالوا : إلى العوالي ، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث ، لا سيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة والله أعلم (٢) .

(٣) قال الدارقطني : وأخرج البخاري حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو ، قال : وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة ، وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو ، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا . « قلت ، — أى الحفاظ — : وهذا تعليل لا يرد على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء ، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطة أن لا يروى عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له (٣) .

(٤) قال الدارقطني : « أخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن

مالك عن وهب بن كيسان قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال : سم الله وكل مما يليك . . . » ، وهذا الحديث أرسله مالك في الموطأ ووصله عنه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح وهو صحيح متصل ، وقد رواه محمد بن عمرو بن حنبل . وغيره عن وهب ابن كيسان عن عمر متصلاً وأخرجه البخاري إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك .

قلت : - الحافظ - : إنما أخرج البخاري حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حنبل لبيان موضع الخلاف فيه ، وقد أخرجه النسائي موصولاً عن خالد بن مخلد ومرسلاً عن قتيبة . كلاهما عن مالك والمشهور عن مالك إرساله كعادته (١) .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح في مقدمته أن عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محيي الدين في مختصره ، ولكنه قيد ذلك في شرحه بالمسند ولفظه : « جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر ، فذكر العدة سواء ، وتقيدته ذلك بالمسند أخرج الأحاديث المعلقة ، وما أورده في التراجم والمتابعات ، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول . قال الشيخ النووي : « وقد رأيت أن أذكرها مفصلة لتكون كالفهرس لأبواب الكتاب وتسهيل معرفة مظان أحاديثه إلى الطلاب ، ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب « جواب المتعنت » لأبي الفضل بن طاهر . وقد وافق على ما قاله ابن الصلاح الإمام العراقي في شرحه على المقدمة إلا أنه قال : والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهي في رواية محمد

ابن يوسف الفريرى ، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بماتى حديث ، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفى ، فإنها تنقص عن رواية الفريرى ثلثمائة حديث (١) .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدداً دقيقاً وتعقب من خالفه فى هذا العدد الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخارى ، وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة والمعلقة الموصولة والتي لم توصل ، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين ، فمن ثم نكاد نجزم بأن عده هو أدق من غيره وأشد تحريراً .

وتحرير ذلك على ما فى المقدمة (٢) أن جميع ما فى صحيح البخارى من الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً ، وأن جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً ، وأن جملة ما فى الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً ، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) (٣) بجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً ، وهذه العدة عدا ما فى الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم (٤) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ ط حلب

(٢) مقدمة الفتح ص ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ط منبر

(٣) فى مقدمة الفتح (ط منبر) ٣٤١ والذى رأيت فى كتاب « توضيح الأفسار » نقلا عن الحافظ « ٣٤٤ » وهو الذى يتفق والعدد الكلى الذى ذكره الحافظ وهو « ٩٠٨٢ » .

(٤) الملق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر ، والمتابعة موافقة راو لآخر فى رواية حديث عن صحابى واحد فان وجد حديث يشبهه عن صحابى آخر فهو الشاهد وهذا رأى الحافظ . وأما ابن الصلاح فيعتبر المتابعة فى الموافقة فى اللفظ سواء اتحد الصحابى أو اختلف والشاهد فى الموافقة فى المعنى كذلك ، والبحث عن طرق الحديث ليرى أنه متابع وشاهد أم لا ؟ يسمى فى اصطلاحهم الاعتبار .

وقد قام الحافظ بوصل كل المعلقات التي فيه في أثناء شرحه الجليل وألف في ذلك كتاباً خاصاً سماه « تعليق التعليق » .

قال الحافظ : « وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

وتختلف الروايات عن البخارى فى الصحيح قلة وكثرة كما قدمنا عن العراقى ، وأشهر رواة كتاب البخارى عنه تلامذته محمد بن يوسف الفربرى ^(١) وإبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى ^(٢) وحماد بن شاكر النسوى ^(٣) وأبو طلحة منصور بن محمد البرذوى ^(٤) ، وعن هؤلاء أخذ الصحيح تلامذتهم الكثيرون ، وعن تلامذتهم أخذه تلاميذ تلامذتهم . وهكذا رواه وسمعه الكثيرون فى كل عصر ، وقد اشتهر بعض هؤلاء بنسخ صحيحة مقابلة موثوق بها مثل نسخ أبى ذر الهروى ، والأصلى ، والكشمينى ، والمستملى . والحموى ، وأبى الوقت ، وابن عساكر وغيرهم .

(١) الفربرى نسبة إلى قرية ببخارى وكان سماعه للصحيح كله مرتين مرة بفربرى سنة ٢٤٨ ومرة ببخارى سنة ٢٥٢ أى قبل وفاة البخارى بأربع سنين . توفى سنة ٣٢٠ .

(٢) كان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة ٢٩٤ ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالأجازة عن البخارى نبه على ذلك أبو على الجبائى فى كتابه « تقييد المهمل » .

(٣) حماد بن شاكر النسوى ويقال النسفى . قال الحافظ بن حجر وأظنه مات فى حدود التسعين — يعنى ٢٩٠ — وله فيه قوت أيضاً .

(٤) البرذوى ، بفتح الباء وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة ٣٢٩ وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه كما جزم بذلك ابن ماكولا وغيره ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخارى القاضى الحسين بن اسماعيل المحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد فى آخر قدمه قدمها البخارى وقد غلط من وروى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطا فاحشا .

شروح الجامع الصحيح

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظى بذلك الجامع الصحيح للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه ، وتكليماً على رجاله وتعليقه ، وشرحاً لغريبه ، وبيناً للمشكلات إعرابه ، إلى غير ذلك ، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون أنها تنيف على اثنين وثمانين شرحاً ، وذلك عدا ما ألف بعد ذلك ، وإليك بعض شروحه وأشهرها .

(١) شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي المشهور بالخطابي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف دقيقة وقد سماه « أعلام السنن » ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف كتابه « معالم السنن » شرح سنن أبى داود بيلخ سأل أهله أن يصنف لهم شرحاً للبخارى فأجاب .

(٢) شرح الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة ٨١٧ هـ . سمي شرحه « منح البارى بالسيح الفسيح الجارى » ، كمل ربع العبادات منه فى عشرين مجلداً وقد تمامه فى أربعين مجلداً ، وقد ذكر السخاوى فى الضوء اللامع أن التقي الفاسى قال فى ذيل التقييد : أن المجد لم يكن ماهراً فى الصنعة الحديثية وله فيما يكتبه من الأسانيد أو هام ، وقد ملأ شرحه هذا من غرائب المنقولات ولا سيما من الفتوحات المكية لابن عربى . قال ابن حجر فى « إنباء العُمر » : لما اشتهر بالين مقالة ابن عربى ودعا إليها الشيخ اسماعيل الجبرقى صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سيبا لشين الكتاب عند الطاعنين فيه ، وذكر أيضاً أنه رأى القطعة التى كملت فى حياة مؤلفها قد أكلتها الأرضة بأكملها بحيث لا يقدر على قراءة شيء منها .

(٣) شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى المتوفى سنة (٧٨٦هـ) سماه «الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى» شرح فيه الألفاظ اللغوية ووجه الأعراب النحوية البعيدة وضبط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة والتميز بينهم ، ووفق بين الأحاديث التى ظاهرها التناقض ، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ قال الحافظ ابن حجر فى «الدرر الكامنة» : وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل ، لأنه لم يأخذ إلا من الصحف .

(٤) شرح الإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلانى ثم المصرى^(١) ، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة .

سمى شرحه «فتح البارى بشرح صحيح البخارى» وهو أجمل الشروح وأوفاه وأحسنها ، وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب والفوائد الحديثة التى لا تكاد تجددها عند غيره والنكات الأدبية والبلاغية والاستنباطات الفقهية والاستدلال عليها وتحرير الأمور المختلف فيها بين علماء الأمة فى الفقه والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً من غير تحيز ولا تحيف ، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث التى ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الوجوه والاحتمالات واستقراء الأحاديث الواردة فى الباب وذكر من خرجها وبيان منزلتها من القوة والضعف بما يدل على سعة حفظه وتبحره فى الإحاطة بكتب الحديث المختلفة .

وطريقته فى الأحاديث المكررة أنه يشرح فى كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى ثم يحيل القارئ على المواضع الأخرى التى استكمل فيها شرح الحديث وهو أمر يحتاج إلى صبر وأناة كي يحظى الباحث بطلبته من هذا الشرح الجليل ، وفتح البارى مقدمة جلية تسمى «هدى السارى»

(١) سنكتب عنه كتاباً مستفيضة فى الجزء الثانى من شاء الله .

لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها ، وهي تعتبر بمثابة مفتاح للصحيح
تسلك فيها عن منزلة صحيح البخارى وأنه أول كتاب ألف في الأحاديث
الصحيحة ، ثم عرض فيها لتراجم البخارى وتعليقاته ، ووصل ما وجد
موصولا منها ، كما عرض فيها للأحاديث المنتقدة على البخارى وحده
وما شاركه مسلم فيها والإجابة عنها حديثا حديثا ، كما عرض أيضاً للرجال
الذين انتقدوا من رجال البخارى والإجابة عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً إلى
غير ذلك من البحوث القيمة المتصلة بالصحيح ، ثم ختم المقدمة بتحرير
أحاديث الجامع الصحيح وترجمة وافية للإمام البخارى .

وقد فرغ منها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وحينذاك ابتدأ في الشرح
فكتب منه قطعة أطال فيها النفس ، ثم خشى أن يعوقه عن إتمامه على هذه
الصفة عائق ، فشرع في شرح متوسط وهو « فتح البارى » هذا .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة سبع عشرة وثمانمائة فلما كان بعد خمس
سنين أو نحوها وقد بيض منه مقدار الربع على طريقة مثل اجتماع عنده
من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوه على تحرير هذا الشرع ، فجعل يكتب
الكراسة ، ثم يكتبها هؤلاء الطلبة المهرة ، ثم يقرؤه أحدهم وهو الشيخ ابن
خضر ، ويعارض معه رفقته مع البحث والتحرير في كل أسبوع فصار السفر
لا يكمل إلا وقد قوبل وحرر ، فلا عجب أن كان هذا الشرح لم يكمل إلا في
رجب سنة (٨٤٢) وأنه جاء غاية في التحرير وحسن التصنيف ، ولذا كان
الحافظ يقول — كما نقله عنه السخاوى في الضوء اللامع — : لست راضياً
عن شيء من تصانيفى لأنى عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتبها لى من تحريرها
سوى شرح البخارى ، ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان ،
بل كان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدرت لم أتقيد بالذهبي
ولجعلته كتاباً مبسكراً ، قال السخاوى : بل رأيت فى مواضع أتت على شرح
البخارى والتعليق والنخبة ، ولما انتهى الحافظ من « فتح البارى » ، وألم

ولية دعا إليها وجوه المسلمين ، وقد بلغ ما أنفقه فيها خمسمائة دينار ، وهي نحو ٢٥٠٠ جنياً مصرياً ، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديماً وحديثاً ، ومعتمد كل من يؤلف في شرح الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، ولا سيما في الأحاديث المتفق عليها بين صحيح البخارى وغيره من كتب الأحاديث ، ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعائى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ صاحب « نيل الأوطار » شرح « منتقى الأخبار » أن يشرح صحيح البخارى التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال قوله المشهورة « لا هجرة بعد الفتح » ، يقصد بالحديث التورية ، وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا : « إن شرح البخارى دين فى عنق الأمة ، فذلك إنما قالوه قطعاً قبل أن يؤلف الحافظ شرحه ، وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلداً ومقدمته فى مجلد كبير ، وقد طبع الشرح فى الهند وفى مصر وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة ، وإن كانت لم تسلم من بعض الأخطاء المطبعية ، وقد اعتنى العلامة صديق حسن خان بإحصاء هذه الأخطاء وذكرها فى الطبعة الهندية لهذا الشرح .

(٥) شرح العلامة الشيخ بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى الحنفى المولود سنة ٧٦٢ والمتوفى سنة ٨٥٥ ، وقد سمي شرحه « عمدة القارى » وهو شرح وسيط أفرد فيه بالكلام . تراجم الرواة وتباين الأنساب ، واللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، وهو منهج حسن يغنى القارى عن الرجوع فى هذه المباحث التى عرض لها إلى كتب أخرى . هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية والفوائد المأخوذة من الأحاديث وسلوكه طريقة السؤال والجواب فى كثير من المسائل والمعارف . ومن حسناته أنه لا يهمل فى شرح الأحاديث المكررة ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند

الشرح ، وليس من شك في أن في هذا تيسيراً على القارئ كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة ، وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١ في آخر رجب وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ ، وقد ذكروا أنه اعتمد في جزء كبير من كتابه على الشيخ العلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر للعلامة ابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع واللغات والأنساب ، ونحو ذلك فقال بديهية : هذا شيء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله لكني تركت النقل منه لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال ولهذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك وقد استمد في كتابه أيضاً من فتح الباري بحيث كان ينقل منه الورقة بكاملها ، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مؤلفه له ، ولكن مع هذا فالكتاب قيم وقد بذل فيه مؤلفه مجهوداً يشكر . ولئن امتاز شرح العيني بالتوسع في الأنساب واللغات والبيان والبديع ونحوها ، فقد امتاز شرح الحافظ بالصنعة الحديثة واستقراء الأسانيد والمتون بطريقة فنية والتوسع في وصل المعلقات والرد عما أثير حول الصحيح من مشكلات .

وقد كان بين الإمام العيني والحافظ ابن حجر ما يكون بين الأقران المتعاصرين ولهذا تعقب العيني الحافظ في مواضع من كتابه ، وأورد عليه اعتراضات ذكرها في شرحه من غير أن يصرح باسمه فيقول : قال بعضهم

وقد أجاب عن هذه الاعتراضات — إلا القليل منها فقد اخترتمه المنية قبل أن يجيب عنه — الحافظ ابن حجر في رسالة سماها « انتقاض

الاعتراض ، وهى مخطوطة وقد رزق شرح العيني هو الآخر القبول من العلماء وإن كان لم يبلغ مبلغ الفتح وقد طبع فى مصر وفى اسطنبول فى أحد عشر جزءاً .

(٦) شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصرى الشافعى المشهور بالقسطلاقي صاحب المواهب اللدنية المتوفى سنة ٩٢٢هـ .

وهو شرح وسط راعى فيه الاختصار عن سابقه ، وكثيرا ما يعتمد على كلام من سبقه ، ولا سيما صاحب الفتح ، وقد سمي شرحه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى » ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا فى ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدا لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة فى منزلة الحديث النبوى وعناية الأمة به حفظا وجمعا وتدوينا .

وقد طبع مراراً منها طبعة على هامشها شرح صحيح مسلم للنووى ، ومنها طبعات أخرى على سبيل الاستقلال .

(٧) شرح العلامة الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادى السندى ، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٨) وهو إلى التعليقات أقرب منه إلى الشروح إذ اقتصر فيه على شرح ما هو غامض أو مشكل وهو موجز جدا ولكنه على إيجازه لا يخلو من فوائد قيمة ، وهو مطبوع على هامش إحدى طبعات الجامع الصحيح .

شروح أخرى لم تتم

(١) ومن شروحه التى لم تتم شرح الإمام النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ شرح قطعة منه إلى آخر كتاب الإيمان .

(٢) وشرح الحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ شرح قطعة من أوله .

(٣) وشرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ وهو الذي أشرنا إليه آنفاً

(٤) وشرح شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤) شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان في نحو خمسين كراسة .

(٥) وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٩٩٥ شرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجنائز .

مختصراته :

وللجامع الصحيح مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦) بالأسكندرية .

(٢) مختصر العارف بالله الصوفي القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبي جهرة الأندلسي المتوفى سنة (٦٩٥) وهو نحو ثلثمائة حديث وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها ، بمعرفه ما لها وما عليها » ، وهو شرح قيم سلك فيه مسلك العناية بالمعاني دون الألفاظ وهو شرح قيم فيه من التحقيقات والنكات البارعات ما لا تعثر عليه في غيره ، وقد ينقل منه الحافظ بن حجر في شرحه المشهور .

(٣) مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (٧٧٩) وسماه « إرشاد السامع والقارئ المستفي من صحيح البخاري »

(٤) مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣ حذف منه ما تكرر وجمع فيه ما تفرق (١١ - أعلام المحققين)

في الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرًا على الصحابي ولم يذكر إلا ما كان مسندًا متصلًا ، وقد فرغ منه في شعبان سنة ٨٨٩ هـ

وقد شرحه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوى الأزهرى وقد اعتمد في شرحه على شروح من تقدموه ولا سيما « فتح البارى »

وشرحه أيضاً حسن صديق خان ملك بهوبال في الهند وكلا الشرحين مطبوع .

كتب أخرى

وقد ألفت كتب أخرى كثيرة تدور كلها في فلك الجامع الصحيح منها :

(١) كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى للقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ

(٢) وكتاب « التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » أى المشكلات النحوية واللغوية للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى صاحب الألفية المتوفى سنة (٦٧٢)

(٣) وكتاب « أسماء رجال البخارى » للإمام الشيخ أحمد بن محمد الكلاباذى المتوفى سنة (٣٩٨)

(٤) وكتاب « الإفهام بما وقع فى البخارى من الإبهام »^(١) مؤلفه جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة ٨٢٤

(٥) وكتاب « تعليق التعليق » للحافظ ابن حجر وله أيضاً « التشويق إلى وصل التعليق » .

(١) إبهام الراوى أن لا يذكر اسمه ولا يقبل حديث المجهول ولو أبهم بلفظ التعاديل على الأصح وقد مراد بالإبهام ذكر الاسم أو السكنية دون النسبة ومثل هذا مقبول انظر للمقدمة ج ١ ص ١٦٧ ، ١٨٤ وقد يراد به للبهات فى المتن وقد ألف فى كل ذلك الحافظ ابن حجر

نماذج من صحيح البخارى

باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) «أول حديث في صحيح البخارى، قال البخارى : حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول : سمعت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دينا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه ^(١) » .

(٢) باب حفظ العلم : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثنى

مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ، ثم يتلو : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من اليبينات والهدى ، إلى قوله : « الرحيم » ، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا

(١) هكذا وقع فى جميع الأصول التى اتصلت عنها البخارى بمحذف أحد وجهى التفسير وهو قوله : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد رواه البخارى من غير طريق الحميدى مستوفى (كتاب النكاح - باب من هاجر أو عمل خيرا لترويح امرأة فله ما نوى) ورواه الثقات الأتبات من طريق الحميدى تماما مستوفى والظاهر أن الاختصار على هذا الشطر من الحديث من البخارى وأثر هذا حتى لا يكون مركزا لنفسه بالشطر الأول المحذوف وأشار بالمذكور إلى تهويز الأمر إلى ربه المطلع على سريرة المحازى له على مقتضى نيته وقد اعتبر البخارى هذا الحديث بمثابة الخطبة للكتاب التى تنبئ عن مقصوده . فكأنه قال : قصدت جمع وحى السنة للتلقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملى فيه من قصدى وإنما لكل امرئ ما نوى ، فاكتمنى بالتلويح عن التصريح .

من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

(٣) حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال : حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذؤيب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : « أبسط رداءك فبسطته قال : فغرف يديه ، ثم قال : مُضَمَّهُ فضممته فما نسيت شيئاً بعده » .

(٤) باب فضل الجماعة : حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ^(١) بسبع وعشرين درجة » .

(٥) باب اثنتان فما فوقهما جماعة : حدثنا مسدد قال : حدثنا يزيد بن زريع قال : حدثنا خالد عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنوا وأقيموا ثم ليؤمكم أكبركم » .

باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى : ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضى الله عنهم وقال يحيى ابن سعيد الأنصارى : ما أدركت . فقهاء أرضنا إلا يسلمون في كل اثنتين من النهار :

(٦) حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنسكدر عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعلمنا الاستخارة^(١) في الأمور كلها كما يعلنها السورة من القرآن ، يقول :
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : « اللهم
إني استخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ،
فأنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن
كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال :
عاجل أمري ، وآجله فاقدره لي ، ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت
تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال في عاجل
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني
قال : ويسمى حاجته » .

(٧) « باب ليس منا من شق الجيوب » : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان
حدثنا زيد اليماني عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه
قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق
الجيوب^(٢) ، ودعا بدعوى الجاهلية »^(٣) .

(٨) « باب كسب الرجل وعمله بيده » : حدثنا اسماعيل بن عبد الله
قال : حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عروة بن
الزبير أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق
قال : لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ، وشغلت
بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف المسلمون فيه ،
(٩) حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن ثور عن خالد بن
معدان عن المقدم - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي
الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده .

(١) طلب الخير من الله .

(٢) الجيب فتحة العنق من الثوب ، والمراد النبي عن تمزيق الثياب مطلقاً عند اللصائب .

(٣) مثل وإجلاه ، وأرازقاه ونحوها .

« باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم » .

(١٠) حدثنا محمد بن سنان ، حدثنا سليم ، حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة »

(١١) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين » .

باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر »

(١٢) حدثنا اسحاق ، حدثنا يعقوب بن ابراهيم ، حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله ابن حذافة السهمي ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق .

(١٣) حدثنا عثمان بن الهيثم ، حدثنا عوف عن الحسن عن أبي بكره قال : لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم - أيام الجمل^(١) - بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم ، قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى^(٢) قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

(١) متعلق بقوله : نفعني الله لا بسمعتها .

(٢) هي بوران بنت شبرويه .

(١٤) «باب عمل المرأة في بيت زوجها» : حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة قال : حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى ، حدثنا علي وأن فاطمة - عليهما السلام - أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي^(١) ، وبلغها أنه جاءه رقيق ، فلم تصادفه ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته عائشة قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبننا نقوم فقال علي مكانكما ، فجاء فقعدين بيني وبينها حتى وجدت برد قدميه علي بطني فقال : ألا أدلكما علي خير مما سألتكما إذا أخذتما مضاجعكما أو أوتيتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين فهو خير لكم من خادم .

(١٥) «باب خدمة الرجل في أهله» : حدثنا محمد بن عرعة ، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود عن يزيد سألت عائشة رضي الله عنها : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت ؟ قالت : كان في مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج .

«باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف» .

(١٦) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف .

«باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والثففة» .

(١٧) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : « خير نساء ركن الإبل نساء قريش ، وقال الآخر صالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده » ، ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

« باب عقوق الوالدين من الكبائر » .

(١٨) حدثني اسحاق ، حدثنا خالد الواسطي عن الجريري عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا بلى يا رسول الله ، قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ، وشهادة الزور . ألا وقول الزور ، وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلت : لا يسكر » .

(١٩) « باب فضل من بسط له في الرزق بصلة الرحم » : حدثني إبراهيم ابن المنذر ، حدثنا محمد بن معن قال : حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأله في أثره فليصل رحمه » .

(٢٠) « باب رحمة الولد وتقبيله ومعاقبته » : وقال ثابت عن أنس : « أخذ النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم فقبله وشمّه » حدثنا موسى بن اسماعيل ، حدثنا مهدي « حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعيم قال : « كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض فقال : بمن أنت ؟ فقال من أهل العراق ، قال انظروا إلى هذا ، يسألني عن دم البعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « هم لم يحائنائي ^(٢) من الدنيا » .

(١) هو الحسين بن علي رضى الله عنهما

(٢) يريد الحسن والحسين وفي التعبير بالريحانة من اللعان ما تقتصر عنه العبارة .

(٢١) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ، حدثنا أبو سلية ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « قَبَّلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسا فقال الأقرع : إن لى عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : من لا يرحم لا يُرحم » .

(٢٢) «باب الساعى على الأرملة» : حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال : حدثني مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الساعى على الأرملة والمسكين ، كالمجاهد فى سبيل الله ، أو كالذى يصوم النهار ، ويقوم الليل » .

(٢٣) «باب فضل من يعول يتيما» : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال : حدثني عبد العزيز بن أبي حازم قال : حدثني أبي قال سمعت سهل ابن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا ، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى » .

(٢٤) «باب الفأل» : حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، « لا طيرة ^(١) ، وخيرها الفأل ، قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم » .

(٢٥) باب « المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال » .

حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا عُسْدَرٌ ، حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال » .

(٢٦) «باب قص الشارب» : وكان ابن عمر يحقن ^(٢) شاربته حتى يُنظر

(١) الطيرة : التثاؤم بأصوات الحيوانات والطيور وحركاتها ونحوها

(٢) من الثلاثى أو الرباعى وهو الإزالة .

إلى بياض الجلد . يأخذ هذين يعني بين الشارب واللحية ، حدثنا المسكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع قال أصحابنا عن المسكي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة قص الشارب » .

(٢٧) حدثنا علي حدثنا سفيان قال: الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية^(١) : « الفطرة خمس أو خمس من الفطرة الختان ، والاستحداد^(٢) ، ونتف الأبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب » .

(٢٨) « باب ما ينهى من السباب واللعن » ، حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » تابعه غندَر^(٣) عن شعبة .

(٢٩) حدثني عمر بن حفص ، حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المعرور عن أبي ذرٍّ قال : رأيت عليه برداً ، وعلى غلامه برداً فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة وأعطيته ثوباً آخر فقال : كان بيني وبين رجل كلام وكانت أمه أعجمية فقلت منها فذكرني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي : أسأيت فلاناً ؟ قلت : نعم قال أفنلت من أمته ؟ قلت : نعم قال : إنك امرؤ فيك جاهلية قلت على حين سألني هذه من كبر السن ؟ قال نعم هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه ما يأكل وليلبسه ما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه : فليعنه عليه » .

(١) يعني مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى هو ابن المديني وقائل قال : سفيان

(٢) استعمال الحديد أي الموسي في حلق العانة

(٣) غندر هو محمد بن جعفر روفه عن شعبة بالإسناد المذكور

(٣٠) «باب فضل من ترك الفواحش»: حدثنا محمد بن سلام ، أخبرنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المسجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخضاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

(٣١) «باب السمع والطاعة»: حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبينة » .

(٣٢) حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وأكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

(٣٣) «باب ما يذكر في الذات والبعوت وأسامى الله » : حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلى شبرا تقرب إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلى ذراعاً تقرب إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » .

(٣٤) «باب قول الله تعالى : «ونضع الموازين القسط» وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن» .

حدثني أحمد بن إسكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «كلمتان خبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»^(١)

(١) من لطائف البخارى أنه اختتمه بحديث التوسيع والحمد وهاتان الكلمتان جاء منها في ختام دعاء أهل الجنة . قال تعالى : «دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» .

وابن إسكاب هو أبو عبد الله الصفاء الحضرمي نزيل مصر قال البخاري : آخر في لبقته بمصر سنة سبع عشرة يعني : ومائتين وأرخ ابن حبان وفاته فيها .

«الإمام مسلم بن الحجاج»

٢٠٦ — ٢٦١ هـ

نسبه : — هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد ابن كوشاذ القشيري نسباً النسابوري^(١) بلداً ، صاحب الصحيح والمؤلفات القيمة في علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان ، وقد اختلفت في سنة ولادته فقيل سنة مائتين واثنين وقيل : وأربع وقيل : وست وهذا الأخير هو الصحيح في ولادته كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله في سبيل العلم :

وقد كانت حياته حافلة بجلالات الأعمال والارتحال في سبيل الحديث والرواية ، فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر وغيرها من الأقطار ، وقد ابتدأ سماعه للحديث في سن مبكرة وكان أول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين وقد لقي في رحلاته كثيراً من أئمة العلم وأخذ عنهم ، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى ، وإسحاق بن راهويه وآخرين ، وبالري محمد بن مهران وأبا عنسان وآخرين ، وبالعراق ابن حنبل وعبد الله بن مسيلة وآخرين ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى وآخرين .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من أهلها ، وكان آخر قدومه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخاري نيسابور كان مسلم يكثر التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله ، ولما وقعت الفتنة بين البخاري والذهلي انحاز إلى البخاري حتى كان هذا سبباً للقطيعة بينه

(١) قشير مصفراً قبيلة معروفة من قبائل العرب ، ونيسابور بلد بخراسان .

وبين الذهلي ولم يخرج له في صحيحه ولا غيره شيئاً مع أنه من شيوخه وكذلك صنع مع البخاري فلم يرو عنه في صحيحه مع أنه من شيوخه أيضاً، وبعد هذه الحياة المباركة توفي عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ، ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه : وللإمام مسلم شيوخ كثيرون لا يحصيهم العد منهم يحيى بن يحيى النيسابوري ، وأحمد بن حنبل ، واسحق بن راهوية وعبد الله بن مسلمة القعني ، وعثمان وأبو بكر ابن أبي شيبة وشيبان بن فروخ ، وحرمة بن يحيى صاحب الشافعي ، ومحمد بن المثنى ومحمد بن يسار ، ومحمد بن مهران ابن سلمة المرادي وغيرهم كثيرون .

من روى عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء — ومنهم من هو من أقرانه — من أعيانهم أبو حاتم الرازي وموسى بن هرون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر بن خزيمة ، ويحيى بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفرايني ، وأبو عيسى الترمذي وقد روى عنه حديثاً واحداً وهو حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احصوا هلال شعبان لرمضان » ^(١) ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي ، وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد — وهو راوية ^(٢) صحيح مسلم — وغيرهم كثيرون .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخاري هو المجلي في مضمار الحديث الصحيح والعلم بعلم

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ (٢) التناء للمبالغة أى الذى بلغ النفاة فى تحمله وروايته وإن كان رواه كثيرون غيره

الأحاديث ، وسعة الحفظ والإحاطة بها فقد كان مسلم هو المصلي وتاليه في العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تليذه وخريجيه . قال الخطيب البغدادي : « إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه » وقد حظى الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم ، روى الخطيب بسنده عن أحمد بن سلمة قال : « رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وقال : اسحق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » ، وقال اسحق بن راهوية وقد ذكر مسلماً : أى رجل يكون هذا وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالرى ، وقال أبو قريش الحفاظ : حفاظ الدنيا أربعة : فذكر منهم مسلماً^(١) ومراده الممتازون وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

- (١) الجامع الصحيح
- (٢) كتاب « الجامع على الأبواب » قال الحاكم : رأيت بعضه
- (٣) المسند الكبير على الرجال (٤) كتاب الأسماء والكنى
- (٥) كتاب التمييز (٦) كتاب العلل
- (٧) كتاب الوجدان (٨) كتاب الأفراد
- (٩) كتاب الأقران (١٠) كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل
- (١١) كتاب حديث عمرو بن شعيب
- (١٢) كتاب الانتفاع بأهـم السباع^(٢)
- (١٣) كتاب مشايخ الثورى (١٤) كتاب مشايخ شعبة
- (١٥) كتاب المخضرمين (١٦) كتاب من ليس له إلا راو واحد

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) أهـم بضم الهمزة والماء جمع للماء وهو الجله .

(١٧) كتاب الطبقات (١٨) كتاب أولاد الصحابة

(١٩) كتاب أفراد الشاميين (٢٠) كتاب أوهام المحدثين^(١)

وأجل هذه الكتب التي استحق به الشهرة وأعما نفعا « الجامع الصحيح »

صحيح الإمام مسلم :

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ،
واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول ، وقد بالغ الإمام مسلم في
البحث والتحري عن الرجال والتمحيص للرويات والموازنة بينها والتوفيق
في تحرير الألفاظ والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة
الكاملة التي ينشدها باحث بذل الوسع ، وبلغ غاية الجهد ، وليس أدل على
هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة روى عنه أنه قال : « صنف
هذا الحديث من ثلثمائة ألف حديث مسموعة » ، والكتاب ثمرة حياة مباركة
استغلها صاحبها في السفر والارتحال ، والكد والجهد ، والجمع والحفظ
والكتابة ، حتى جاء كما ترى صحة وتهذيبا وتنسيقا ، وقد مكث هو وبعض
تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة ، روى عن
أحمد بن سبله أنه قال : « كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة
وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول — تحدثنا بنعمة
ربه عليه — : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتي سنة ما كان
مدارهم إلا على هذا المسند » ، ويدل على شدة تحريه ، واستيثاقه من الروايات
قوله : « ما وضعت شيئا في كتابي هذا إلا بحجة » ، وما أسقطت منه شيئا
إلا بحجة ،

سماحة الإمام في البحث :

ولم يكن مسلم متعصبا لرأيه كما هو شأن أهل التعنت والغرور بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يبتغون الحق ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ولا يرون غضاضة في الرجوع إلى الحق إذا ظهر بل يعتبرونه فضيلة .

ولذلك لما فرغ من تأليف صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته .

شرط مسلم في صحيحه :

قدمنا في أثناء الكلام على صحيح البخارى مقالة الإمام المقدسى في شروط الشيخين في صحيحها وما قاله الحازمى في شروطهما وضرينا لذلك مثلا بأصحاب الزهرى ، وأنهم على خمس طبقات ، وأن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى إستيعابا ومن أحاديث الطبقة الثانية انتقاء ، وأن مسلم يخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة على غرار ما يفعل البخارى في الثانية ومقتضى ذلك أن مسلما يرتضى من الشروط ما هو دون شروط البخارى وقد ورد عن مسلم أنه قال في كتاب الصلاة من صحيحه : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه »^(١) ولكن العلماء لم يسلبوا له هذه العبارة وقالوا : كيف يقول هذا ؟ وفي صحيحه أحاديث غير متفق على صحتها كالأحاديث المنتقدة عليه وقد أجاب عن ذلك العلامة ابن الصلاح فقال : « وجوابه من وجهين أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط

(١) جمل بشرح التروى ج ٤ ص ١٢٢ .

الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم يعني أنه قال ذلك باعتبار غلبة ظنه وما وصل إليه اجتهاده .

والثاني أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلف الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته . وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة فإذا قرأ فأنتصوا هل هو صحيح ؟ فقال : هو عندي صحيح ، فقبل لم لم تضعه هنا ؟ فأجاب بالكلام المذكور ، وقال بعض العلماء : أراد مسلم بمقالته إجماع أربعة من الحفاظ خاصة وهم أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني .

وقال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلّة قال : وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه ، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً أو كان الحديث مرسلًا ، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها ؟ وهذا هو الأغلب في ذلك ، كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح ، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتمدة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم^(١) . . .

وقد وضع لنا مسلم في مقدمة صحيحه المنهج الذي سار عليه في تخرج
الأحاديث واعتماد الرجال^(١) ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام
« الأول ، ما رواه الحفاظ المتقنون . و « الثاني » ما رواه المستورون
المتوسطون في الحفاظ والإتقان و « الثالث » ما رواه الضعفاء والمتروكون
وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه
ولا يلتفت إليه ، وهذا الذي ذكره مسلم يؤيد ما ذكره الحازمي سابقاً
وأشرنا إليه آنفاً .

ومع أن كلام مسلم صريح في أنه أخرج من أحاديث الطبقة الثانية
فقد حاول بعض الأئمة أن يبرروا أنه لم يخرج من أحاديثهم شيئاً فقال
الإمامان الحفاظان الحاكم والبيهقي — رحمهما الله — إن المنية اخترمت
مسلماً — رحمه الله — قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم
الأول ولكن الحق خلاف ما قالوا وأنه يخرج حديث الطبقتين ، وإليك
كلام خير بضحج مسلم وهو الإمام القاضي عياض — رحمه الله — قال :
« وهذا بما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه ،
وليس الأمر على ذلك لم يحقق نظره ولم يتقيد بالتقليد ، فإنك إذا
نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس — كما
قال — فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه
بأحاديث من لم يوصف بالحدق والاتقان مع كونهم من أهل الستر
والصدق وتعاطى العلم ، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق
الأكثر منهم على تهمة ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره
هنا ، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين وأتى
بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد
في الباب الأول شيئاً^(٢) . . . »

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٣ .

والظاهر أن الحاكم تأول كلام مسلم على أنه يريد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة . ولكن ليس ذلك مراد مسلم .

ومهما يكن من شيء فشروط مسلم دون شروط البخارى ، وقد استفدنا من طريقته أحاديث صحيحة فى التشريع والآداب والمواعظ ما كنا نقف عليها لو أنه شدد فى الشروط وبالغ .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة وذلك أنه يجمع المتنون كلها بطرقها فى موضع ولا يفرقها فى الأبواب ولا يقطعها فى تراجم متعددة كما صنع البخارى ولا يكررها « إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك ؛ لأن المعنى الزائد فى الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام . فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملة إعادة بهيته إذا ضاق ذلك أسلم ، فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه . فلا نتولى فعله إن شاء الله ،^(١) ومعنى هذا أنه لا يكرر الحديث بجملة أو يأتى ببعضه دون بعض إلا قليلا .

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد إلى جمع الأحاديث بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها . أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التى سلكها . ومن هذه الخصائص التدقيق فى الألفاظ والمحافضة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو غيره فى لفظة

والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه وكذلك إذا قال راو حدثنا وقال آخر أخبرنا ^(١) بين الخلاف في ذلك وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكان هناك مغايرة في بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، وكثيرا ما تجد في صحيحه « واللفظ لفلان » وهذا غاية الدقة والأمانة في النقل اللتين امتاز بهما كثير من أئمة علم الحديث

التحويل :

وكذلك سلك مسلك الإيجاز في كتابه بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد وذكر غير المتفق عليه من الرجال وهو ما يعرف بالتحويل وقد أكثر من هذه الطريقة مسلم في صحيحه ورمز إلى ذلك بحرف « ح » ^(٢) وأما البخارى فلم يأت به في صحيحه إلا على قلة وأيضاً فقد حرص أن لا يذكر في كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة فلذلك لم يذكر مع الأحاديث المرفوعة أقوال الصحابة والتابعين فليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث سرداً

التعليق :

وكذلك لم يكثر في كتابه من التعليق فليس فيه منها إلا إثناعشر موضعاً وهي في المتابعات لا الأصول وقد ذكرها الإمام النووى في مقدمة شرحه ^(٣) وقد اعتبروا من التعليق ذكر الراوى بطريق الإبهام مثل حدثني

(١) الذى عليه مسلم وجماعة التفرقة بين حدثنا وأخبرنا فالأول لما سمع من لفظ الشيخ والثانية لما قرئ عليه .

(٢) الذى عليه جهود المحدثين أنها رمز إلى التحويل والانتقال من إسناد إلى إسناد آخر وعلى القارئ للصحیح إذا انتهى إليها أن يقول « ح » فينطق بالحرف ويستمر في قراءته وقيل : لأنها رمز إلى قوله « الحديث » وأهل اللغز يقولون إذا وصلوا إليها « الحديث » وقيل : إشارة إلى لفظ « صح » وحسن كتابتها ههنا لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول والمختار هو الأول وإنما يصنع الإمام مسلم هذا في كتابه فيما إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وبين الإسنادين أو الأسانيد اتفاق في بعض الرواة وتغاير في البعض فيذكر موضع الاختلاف حتى إذا وصل إلى موضع الاتفاق يحول إلى إسناد آخر وهكذا حتى إذا ما استوعب الأسانيد ذكر الرواة المتفق عليهم في الروايات وفي التحويل إيجاز واختصار قبل لا من أن يسوق كل رواية على حدة يوجب بهذا التحويل .

(٣) شرح النووى على مسلم ج ١ ص ١٨ .

بعض أصحابنا ونحوه قال النووى — رحمه الله — « وليس شئ من هذا — والحمد لله — مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ، ففي نفس الكتاب وصلها ، فاكثرتي يكون ذلك معروفا عند أهل الحديث »

ومن لطائف مسلم في صحيحه ما يصنعه في رواية حديث من صحيفة همام ابن منبه التي رواها عبد الرزاق عن معمر عنه فإنه يذكر الإسناد ثم يقول: فذكر أحاديث منها ويذكر الحديث الذي يريده ومثل ذلك قوله حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق — حدثنا معمر عن همام قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها :^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إذا توضأ أحدكم فليستشق » الحديث وهذا غاية التحرى والإتقان ، ومن تحريه أيضا وورعه وأمانته أنه إذا ذكر بعض الرواة باسمه من غير نسبته أو بكنيته فإنه يبين نسبته بما يدل على أنه منه بلفظ يعنى تارة وبلفظ وهو ابن فلان تارة أخرى مثل قوله : حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا سليمان — يعنى ابن بلال — عن يحيى — وهو ابن سعيد —^(٢) وذلك لكونه لم يقع في روايته منسوبا

(١) والسبب في هذه الدقة والتحري أن النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث باسناد واحد كنسخة همام بن منبه المشار إليها ونحوها من النسخ والأجزاء منهم من يجدد ذكر الاسناد عند نخلها في أول كل حديث منها وهو الأخط ، ومنهم من يكتفى بذكر الاسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويقول في كل حديث بمدة وبالاسناد أو به وذلك هو الأغلب الأكثر فإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور في أولها جاز له ذلك عند الأكثرين ومن المحدثين من أبى أفراد شئ من تلك الأحاديث بالاسناد الأول ورآه تدليسا وعلى هذا الرأى فقل من يريد أن يروى حديثا منها بالاسناد الأول أن يبين كما فعل مسلم ، وأما الإمام البخارى فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف عليه الحديث الذى ساق الإسناد لأجله كما فعل في كتاب الطهارة فقد ذكر حديث « نحو الآخرون السابقون » وقال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » فأشكل على قوم المناسبة بين الحديثين وركبوا في المناسبة كل صعب وليس مراده إلا ما ذكرنا وتارة يقتصر على الحديث الذى يريده وكأنه أراد بيان أن كلامه من الأمرين جائز (انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٧) .

(٢) وقد أتبع هذا الصنيع الإمام البخارى في صحيحه .

فلو نسبته من غير بيان لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه مع أنه لم يخبره ، ومع أنه لو لم يبين أن النسبة منه لما كان هناك أى ضرر ما لافى السند ولا فى المتن ولكنها الأمانة والدقة الفائقتان . هذا وهناك غير هذه الدقائق والفوائد كثير تظهر لمن يدرس الكتاب ؛ ويلهمه له الوقوف على محاسنه ومزاياه قال الإمام النووى - رحمه الله - : « ومن حقق نظره فى صحيح مسلم - رحمه الله - واطلع على ما أودعه فى أسانيده وترتيبه وحسن سياقاته وبديع طريقته . من نفائس التحقيق . وجواهر التدقيق ، وأنواع الورع والاحتياط والتحري فى الرواية . وتلخيص الطرق واختصارها . وضبط متفرقاتها وانتشارها ، وكثرة اطلاعه ، واتساع روايته . وغير ذلك من المحاسن والأجويات . واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره . » ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ،

ولصحيح مسلم مقدمة قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرجها فى صحيحه منها وأحوال الرواة والكشف عن معاييبهم وبيان حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والحث على التثبت فى الرواية والنهى عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين وبيان أن الاسناد من الدين وأفاض فى بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبكرة فى علم أصول الحديث .

تراجم الكتاب :

وما ينبغي أن يعلم أن مسلماً لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوة المترجم ولذا نجد النسخ القديمة ليس فيها شئ من ذكر التراجم للأبواب ، ولعل مسلماً فعل ذلك حتى لا يطول الكتاب أو يشحذ القارى ذهنه ويعمل فكره فى البحث والاستنباط ، وما تراه من ذكر التراجم

والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس ذلك من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح .

وفي هذه التراجم الجيد والردى وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى في شرحه فكان على بينة من ذلك . قال النووى : « وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد ، وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة ؛ وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك وأنا إن شاء الله تعالى أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواضعها ، ونعما فعل الإمام النووى فقد ذلل الصعب وقرب البعيد وسهل الاستفادة للباحث والمستبدل

عدد أحاديثه :

ذكر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بسنده عن أبي قريش الحافظ قال : كنت عند أبي زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة : فلمن ترك الباقي ؟ وقد علق على هذا الشيخ ابن الصلاح فقال : أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات ، وقد سمعت أنفاً قول أحمد بن سلمة : إنه اثنا عشر ألف حديث ولعله أراد بالمكرر

وقد وهم بعض المؤلفين كالاستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام^(١) حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً وهذه العدة إنما ذكروها في صحيح البخارى لا في مسلم ؛ وقد بينت فيما سبق عدم صحة هذا العدد بالنسبة لصحيح البخارى أيضاً

وعسى أن يقيض الله سبحانه وتعالى لهذا الصحيح من يقوم بعد أحاديثه من أهل هذا الفن على غرار ما صنع الحافظ ابن حجر في عد أحاديث الجامع الصحيح للبخارى

الرجال الذين طعن فيهم في صحيح مسلم

انتقد بعض العلماء مسلماً في تخريجه في صحيحه عن رجال ضعفاء متوسطين ليسوا على شرطه منهم من شاركه البخارى فيهم . ومنهم من انفرد بهم . وعدة هؤلاء مائة وستون رجلاً .

وقد عرض لهذا الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح وأجاب عن ذلك جواباً إجمالياً من وجوه . وهاك خلاصتها مع التوضيح :

(١) أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، والأناظر تختلف ، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسراً للسبب وإلا فلا يقبل الجرح لأن بعض العلماء قد يجرح بما لا يستحق الجرح كما أسلفنا سابقاً

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسراً للسبب . ولعلك على ذكر مما ذكرناه عن الحافظ ابن حجر في رد ما انتقد على البخارى

(٢) أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد ، لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باستناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبعه بآراء سناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه ، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار — صاحب السيرة — وعبد الله بن عمر العمري ؛ والنعمان بن راشد وأشباههم أقول : ولعل مراد الشيخ أن الغالب والكثير أن يكون من انتقد من

الرجال في المتابعات والشواهد وإلا فهناك بعض من طعن فيهم قد خرج له في الأصول ولكن على قلة ونادرة

(٣) أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن يقظته وقوة عقله وذلك كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الحسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك مثل سعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرًا ؛ ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

(٤) أن يعلوا بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات ولكن نازل فيقتصر على العالي ولا يطيل بإضافة النازل إليه (١) مكفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك وهذا الوجه مما اعتذر به مسلم لما اعترض عليه ببعض الرواة الذين خرج لهم . روى عن سعيد ابن عمرو البردعي أنه حضر أبازرعه الرازي وقد ذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري وأشباههم قال سعيد : فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة . فقال لي مسلم : إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قدر رواه الثقات عن شيوخهم — يعني بما هو معروف عند أهل الحديث — إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقصر على ذلك — يعني

(١) العلو والنزول من مصطلحات فن أصول الحديث ، فإذا روى إمام الحديث بإسناد عدد رجاله خمسة مثلاً ثم رواه بعينه ولكن بإسناد آخر عدد رجاله أربعة قيل : لأنه علا بواحد في الرواية الثانية ، فإذا رواه بإسناد آخر عدد رجاله ستة قيل أنه نزل ، والعلو من الأمور المرغوب فيها عند أئمة الحديث بخلاف النزول فهو مرغوب عنه .

رواية من روى عنهم بارتفاع — وأصل الحديث معروف من
رواية الثقات. قال الشيخ ابن الصلاح : وفيما ذكرته دليل على أن من حكم
لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند
مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى
عنه على ما يبيناه من الوجوه في الرد وأنه على أقسام (١)

ومن أراد زيادة فليرجع إلى ما كتبه الحافظ ابن حجر في مقدمته في
الرد على الاعتراضات التي وجهت إلى بعض رجال الصحيح فإن فيهم من
هو من رجال مسلم في صحيحه وسيتبين مصداق ما ذكره العلامة ابن الصلاح
في إجاباته

الأحاديث المستقيدة على صحيح مسلم

جملة الأحاديث المستقيدة على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث انفرد
البخارى بثمانية وسبعين واشتركا في اثنين وثلاثين حديثا وانفرد مسلم بالباقي
وهو مائة حديث أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في
مقدمته . وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووي في شرحه ،
وجل الانتقادات الجواب عنها يسير سهل مثل وضع راو ثقة مكان راو
ثقة أيضا أو الاختلاف بالزيادة والنقصان أو بالوصل والرفع أو الرواية
بالعننة من المدلس أو نحوها ومن أمثلة ذلك ما رواه مسلم في صحيحه (٢) قال

حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن
سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب
يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر .. الحديث .
قال الإمام النووي : « وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال

(١) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢) مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٥١ .

خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم « منصور بن المعتمر » و « حصين بن عبد الرحمن » و « عمر بن مرة » فرووه عن سالم عن عمر منقطعا — يعنى من غير ذكر معدان . قال الدارقطني : وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه مدلس . ولم يذكر فيه سماعة من سالم فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه قال الإمام النووي : هذا الاستدراك مردود لأن قتادة وإن كان مدلسا فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن مارواه البخارى ومسلم عن المدلسين وعنونه — يعنى روه بالنعنة ^(١) فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث من عنونه عنه وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم ^(٢) وغيره سماعة من طريق آخر متصلا به ، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعننته كما سبق بيانه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح . ولا شك عندنا في أن مسلما — رحمه الله تعالى — يعلم هذه القاعدة ، ويعلم تدليس قتادة فلو لا ثبوت سماعة عنده لم يحتج به ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها . والعجب من الدارقطني — رحمه الله تعالى — في كونه جعل التدليس موجبا لاختراع رجل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذى محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق »

وبعض الانتقادات في الجواب عنها تكلف . وقد يكون الحق فيها مع الناقد ولكنها قليلة جدا ومن ذلك حديث أبى سفيان ابن حرب — رضى الله عنه — في تزويج أم حبيبة للنبي صلى الله عليه

(١) الرواية بلفظ « عن » مثل فلان عن فلان .

(٢) ولذلك كثيرا ما يكرر مسلم بعض الأسانيد لا شيء إلا ليعين سماع من روى بالنعنة من فوقه .

وسلم مع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل ذلك وهي بالحبشة ووكّل النجاشي في العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم . إذ هو من مسلمة الفتح فقد وهم في هذا بعض رواه قطعاً . وحديث أبي هريرة مرفوعاً ، خلق الله التربة يوم السبت ، الحديث وفيه خلق السموات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام والرفع غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من الإسرائيليات ، كما نبه إلى ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده .

وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر فقد أعلن بعض الحفاظ واعتبروه غلطاً ولكن مما يقلل الخطب في هذا أن مسلماً خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة ركع ركوعين حسب (١) ، (٢)

ومهما يكن من شيء فهي هنات قليلة جداً لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح ولم يرد عليها أي نقد

وهكذا يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب في جملته على درجة عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة ودواوينها المعتمدة . وأن نقداً الناقدين إنما هو لأن مسلماً قد نزل في هذه الأحاديث عن درجة ما التزمه في كتابه وليس معنى هذا أن أحداً من الناقدين قال : إن فيه أحاديث موضوعة أو ضعيفة على معنى ضعف روايتها وعدم عدالتهم كما يزعم بعض المرجفين وأعداء السنن والأحاديث . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد ج ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) وقد أجاب بعض الفقهاء المحدثين وغيرهم عن هذا بأن الكسوف كان يختلف طولاً وقصراً فإذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة ، وإذا طال ركع أكثر وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

هل استوعب الصحيح الصحيحان

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ولا التزاما ذلك قط روى عن الإمام البخارى أنه قال : « ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحح. وترك من الصحاح لملال الطول ، وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح »

وقال مسلم في صحيحه : « ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هنا — يعنى في كتابه الصحيح — إنما وضعت ما أجمعوا عليه ،

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح . وأيضا فهناك أحاديث كثيرة صحيحة موجودة في كتب السنن الأربعة لم يخرجاها ولا أحدهما . وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست عندهما ولا عند أحدهما .

وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابا كبيرا مما فاتهما وهو وإن لم يكن مصيبا في كل ما استدركه عليهما فإنه يخلص له منه صحيح كثير^(١) وكذلك يوجد في معجم الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى والبرار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه^(٢)

ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم^(٣) : قلَّ ما يفوت البخارى ومسلم من الأحاديث الصحيحة — فيه تساهل وأن الحق خلاف ذلك وأن هناك أحاديث كثيرة صحيحة ليست

(١) لست الآن في مقام تحقيق ذلك وعندما تكلم عن الحاكم سنعرض لسلك ذلك بالتفصيل

(٢) الباعث الحديث من ١٤٠٠ .

(٣) هو شيخ الحاكم أبى عبد الله صاحب « المستدرک »

في الصحيحين . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثاً صحيحاً أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس في الصحيحين ولعل هذا هو السر في أن بعض الأمة قد عاب مسلماً على تأليف كتابه الصحيح ، فقد روى عن أبي زرعة الرازي أنه قال : إن هذه الطريقة تتبع لأهل البدع أن يجدوا السبيل إلى المعارضة إذا احتج عليهم بحديث يقولون : ليس هذا من كتاب الصحيح ، وكذلك عاتبه وغضب منه أبو عبدالله محمد بن مسلم بن واره وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة فقال له مسلم : « إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ولكن إنما خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني ، ولا يرتاب في صحته » ، فقبل عذره واستصوب رأيه (١)

ونعماً فعل الشيخان في صحيحهما فقد يسرا على الباحث وذللا الطريق للمستفيد ولا يقلل من قيمة العمل الجد المفيد أن يتخذ منه بعض الناس وسيلة للتصويه والتلذذ والتهرب من الحق

المستخرجات على الصحيحين :

المستخرج (٢) في اصطلاح المحدثين : أن يعتمد إمام إلى كتاب من الكتب المعروفة فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شئخة أو من فوقه والكتاب يسمى المستخرج بفتح الراء

قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يواصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة إلى أن قال :

(١) شروط الأئمة الخمسة للعاظمي ص ٦٠ - ٦٣ .

(٢) وقد يقال : المخرج كما وقع في عبارة ابن الصلاح في مقدمته والنووي في مقدمة شرح مسلم مأخوذ من المستخرج بمعنى الاستنباط وذلك لاستنباط مؤلفه للطرق المتعلقة بأحاديث الكتاب المستخرج عليه .

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، ويستفاد من هذه الكتب المستخرجة ثلاث فوائد .

(١) علو الإسناد وذلك لأن مصنف المستخرج لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق التى رواه به المستخرج ، مثاله : أن أبا نعيم لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين ، وكذا لوروى حديثاً فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين (١) .

(٢) الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمت فى بعض الاحاديث يثبت صحتها بهذه التخارج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت .

(٣) تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض .

وهذه المستخرجات منها ما هو على صحيح البخارى . ومنها ما هو على صحيح مسلم . فمن الاول المستخرج لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلى م (٣٧١) ، والمستخرج لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠) والمستخرج لأبى بكر أحمد بن محمد البرقاني شيخ الفقهاء والمحدثين المتوفى سنة (٤٢٥) ومن الثانى المستخرج لأحمد بن حمدان النيسابورى المتوفى سنة (٣١١) والمستخرج لأبى عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائينى المتوفى سنة (٣١٦) والمستخرج لأبى نعيم الأصبهاني السابق .

قال ابن الصلاح : (١) ولم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم .

وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقي ، وشرح السنة لأبي محمد البغوى وغيرهما مما قالوا فيه : أخرجه البخارى أو مسلم فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى .

وإذا كان الأمر على هذا فليس لك أن تثقل حديثاً منها وتقول : هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذى أخرجه قد قال : أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فإن مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تيمات لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها في واحد من الصحيحين .

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والقطع ؟

ذهب العلامة ابن الصلاح إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالأستاد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبه إلى قائله والعلم النظرى حاصل بصحته في نفس الأمر ، وذلك لتلقى الأمة كتابيهما بالقبول والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ وقد استثنى ابن الصلاح من هذا الحكم الأحاديث التى انتقدها الدارقطنى وغيره على الصحيحين أو أحدهما وقد

عرضنا لها فيما سبق وكلام ابن الصلاح في غير المتواتر وخالف ابن الصلاح في هذا الإمام النووي وقال : إن المحققين والأكثرين على أنه يفيد الظن بصدق قائله لأن الأخبار التي ليست بمتواترة من قبيل الأحاد والآحاد إنما يفيد الظن على ما تقرّر في الأصول ، ولا فرق بين الصحيحين وغيرهما في هذا وتلقى الأمة لهما بالقبول إنما يفيد تأكيد وجوب العمل بهما من غير نظر وبحث في أحاديثهما أما غيرهما فلا يعمل بما فيه حتى ينظر فيه ، وتوجد شروط الصحيح فيه ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقد رُدَّ كلام هؤلاء بأن العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة وليس ذلك إلا إفادة أحاديثهما العلم والقطع كما قال ابن الصلاح وقد وافق ابن الصلاح محققون كثيرون كالحافظ ابن كثير في « الباعث الحثيث » والحافظ ابن حجر حيث قال — في شرح النخبة — بعد أن قسم الخبر إلى متواتر وآحاد :

« وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم قال : « والخبر المحتف بالقرائن أنواع : منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما بما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتف به قرائن : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتائيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ بما في الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب — أي التعارض — بين مدلوليه في الكتابين حيث لا ترجيح لأحدهما لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم

صحته ، ، ومن وافق ابن الصلاح الإمام ابن تيمية ، وقد نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقول عن جماعات من الأئمة منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفراييني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى وأبو الخطاب ، وأماهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية كالأستاذ أبي اسحاق الإسفراييني وابن فوركان قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة (١) .

والحق ما ذهب إليه ابن الصلاح وموافقوه من أن الأحاديث المخرجة في الصحيحين — عدا ما انتقد وعدا ما وقع التعارض بين مدلوليه — تفيد العلم النظري بصحة نسبتها إلى قائلها ، وهذا العلم إنما يحصل للعالم بالحديث ، المتبحر فيه ، العارف بأحوال الرواة ، وهذا العلم اليقيني النظري يبدو واضحاً لكل من تبحر في علم من العلوم ، وتشبعت نفسه بنظرياته ، واطمأن قلبه إليها ، وإنما يستبعد هذا من لم يتبحر في الحديث ، ولم يقف على شروط الأئمة ، وما أخذوا به أنفسهم من التحوط البالغ في الرواية ، والتحرى الفائق عن الرجال ، ولا يضيرنا مخالفة مثل هذا ، ومن ذاق عرف ، ومن عرف اعترف .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخاري أصح الكتابين ، قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته : « وكتاباهما — البخاري ومسلم — أصح الكتب بعد كتاب الله . . . ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد » ، ووافق على هذا النووي في مقدمة شرحه لمسلم واستوفى

وجوه الترجيح في مقدمة شرحه للبخاري^(١) وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي : « ما في هذه الكتيب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل » والنسائي لا يعنى بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه ، وتنبهته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الخذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح ، وكذلك رجح صحيح البخاري الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلي - رحمه الله - في كتابه « المدخل » ، والحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو معاصر أبي علي النيسابوري ومقدم عليه في معرفة الرجال وقال : الدارقطني : لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء ، وغير هؤلاء كثيرون وذهب أبو علي النيسابوري إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح^(٢) من كتاب مسلم بن الحجاج ، وبهذا قال بعض العلماء المغاربة ونسب إلى أبي محمد بن حزم الظاهري ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد .

والتحقيق أن القائمين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجميع الطرق كلها في مكان واحد وعدم تقطيع الحديث في أبواب والاقتصار على المرفوعات الموصولات دون الموقوفات والمعلقات إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة إلى غير ذلك مما عرضنا له في بيان خصائصه فلا تنازعهم في هذا بل الحق معهم . وإن أرادوا غير هذا وأن الترجيح يرجع إلى الشروط التي عليها تقوم الصحة فكلامهم مردود وغير مسلم .

(٢) شرح مسلم ج ١ ص ١٤ .

(١) هذه العبارة وإن كانت بوضعها لا تفيد الأفضلية لكنها في الدرف والمادة تدل على ذلك كما يعلم ذلك من استقراء الأساليب والاستعمالات اللغوية .

وذلك لأن مدار الحديث الصحيح على الاتصال ، واتقان الرجال وعدم العلل ، وعند البحث والتأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا وأشد اتصالا وبيان ذلك من أوجه :

(١) إن الذين انفرد بهم البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا . ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عن من تكلم فيه وإن لم يكن الكلام قادحا .

(٢) إن الذين انفرد بهم البخارى من تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كابى الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

(٣) إن الذين انفرد بهم البخارى من تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه من تكلم فيه من تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه من تقدم منهم .

(٤) إن البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءً ومسلم يخرجها أصولاً كما تقدم ذلك من كلام الحافظ أبى بكر الحازمى .

(٥) وهو ما يتعلق بالاتصال وذلك أن مسلماً كان مذهبه على ما صرح به فى مقدمة صحيحه وبالغ فى الرد على من خالفه أن الإسناد المضعف له حكم الاتصال إذا تعاصر المضعف ومن عنعن وإن لم يثبت اجتماعهما

الإلآن كان المعنعن مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت
اجتماعهما ولو مرة وقد أظهر البخارى هنا المنهج فى تاريخه وجرى عليه
فى صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما خرج الحديث الذى لا تعلق له بالبَاب
ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً
ولا شك أن اللقاء بما يقوى جداً أنه سمع منه فهو أدل على الاتصال .

(٦) وهو ما يتعلق بعدم العلة ، فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما
بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى بثمانية وسبعين
واشتركا فى اثنين وثلاثين والباقي اختص به مسلم وهو مائة ، ولا شك أن
ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر^(١)

« شرح صحيح مسلم »

كما عنى العلماء بصحيح البخارى عُنوا بصحيح مسلم تهذيباً واختصاراً
واستدراكاً واستخراجاً ، وشرحا واستنباطاً وإن كانت العناية بشرح
مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى وأشهر شروحه :

(١) « المعلم بفوائد كتاب مسلم » للإمام أبى عبد الله محمد بن على
المازرى^(٢) المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه
خرم من الأول .

(٢) « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » للإمام القاضى عياض بن
موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ أربع وأربعين وخمسةائة وهو
مخطوط والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط ولكننا من
نسخ متعددة .

(٣) شرح الإمام الحافظ أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧ - ٨ .

(٢) ما زلنا كهاجر بلد من بلاد المغرب واليه ينسب شيوخ صحيح مسلم « قاموس » .

النووي الشافعي صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفي في نوى^(١) في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة ، سماه « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازري وعياض وكثيرا ما ينقل عنهما وهو شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيرا مخلا ولا طويلا مملا وقد أبان مؤلفه عن منهجه فيه في مقدمة شرحه فقال : « وأما صحيح مسلم — رحمه الله — فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات ، لا من المختصرات المختلات ، ولا من المطولات المملات ، ولولا ضعف الهمم ، وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلّة الطالبين للبطولات لبسطته ، فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، من غير تكرار ولا زيادات عاطلات ، بل ذلك لكثرة فوائده ، وعظم عوائده ، الخفيات والبارزات ، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات ، صلى الله عليه صلوات دائمت لكنى أقتصر على التوسط ، وأحرص على ترك الإطالات ، وأوثر الاختصار في كثير من الحالات ، فأذكر فيه — إن شاء الله — جملا من علومه الزاهرات ، من أحكام الأصول والفروع ، والآداب والإشارات الزاهرات ، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعية ، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبط المشكلات ، وبيان أسماء ذوى الكنى ، وأسماء آباء الأبناء والمبهمات ، والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات ، واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتن والأسانيد المستفادات ، وضبط جمل من الأسماء المؤلفات والمختلقات ، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهرا ويظن بعض من لا يحقق صناعتى الحديث والفقه وأصوله كونها

(١) قرية بالشام والها ينتسب شيخ الاسلام أبو زكريا النووي « قاموس »

متعارضات ، وأنبه على ما يحضرنى فى الحال فى الحديث من المسائل
العمليات ، وأشير إلى الأدلة فى كل ذلك إشارات ، إلا فى مواطن الحاجة
إلى البسط للضرورات ، وأحرص فى جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح
العبارات وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل
والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى
قائلي إلا نادراً ، وإن كان غريباً أضفته إلى قائلي إلا أن أذهل عنه فى
بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه ، وإذا تكرّر الحديث
أو الاسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه فى أول مواضعه
وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه . . . وأقدم فى
أول الكتاب جملاً من المقدمات مما يعظم النفع به إن شاء الله تعالى ويحتاج
إليه طالبو التحقيقات ،^(١) ويرحم الله الإمام النووى فلو أنه سلك فيه
مسلك البسط لجاء أوفى وأتم مما هو عليه ، ولكن بالنسبة إلى صحيح مسلم
كفتح البارى بالنسبة إلى صحيح البخارى .

وفى الكتاب مواضع - ولا سيما فى أوله - أطال فيها النفس وقصد
إلى الاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها
شرح الحديث ولا سيما المفردات وقد يكون فيها ألفاظ غريبة ، ومعان
مشكلة ، واكتفى فى شرح الحديث بكلمات مجملة ، لا تروى النفوس
المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شئ فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته
القيمة التى تعتبر مفتاحاً لهذا الصحيح الجليل ، وتبويه للصحيح هذا الترتيب
الفائق فى الحسن .

وقد طبع هذا الشرح مراراً بالهند وبالقاهرة ، عمرها الله - سبحانه -
بالعلم والعلماء .

(٤) شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي المتوفى سنة ٧٤٤ وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمعه من المعلم ، وإكاله ، والمفهم ، والمنهاج .

(٥) شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الرشنانى المالكي المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة وهو في عدة مجلدات ، سماه « إكمال إكمال المعلم » ذكر في مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة — المازرى ، وعياض ، والقرطبي ، والنووى — مع زيادات وتكميلات من عنده ، وقد نقل عن شيخه ابن عرفة أنه قال : « ما يشق على فهم شيء كإيشق من كلام عياض في بعض مواضع من الإكمال ، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالดาล إلى محي الدين النووى ، وإذا قال في شرحه هذا قال الشيخ فمراده شيخه ابن عرفة ويغلب على هذا الشرح ذكر التفريعات الفقهية ولا سيما عند المالكية كما هو الشأن في كثير من شراح الأحاديث فإنهم يميلون في شروحيهم إلى بيان مذاهبهم الفقهية وهو شرح جليل وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليها الباحث في غيره وهو مطبوع .

(٦) شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ خمس وتسعين وثمانمائة قال فيه : « إن من أحسن شروح مسلم وأجمعها شرح الآبى ، فعزمت على أن اختصر هذا الشرح ، وأضم إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضرورى وأكملته أيضا بشرح الخطبة فتم النفع وجاء بحمد الله مختصرا يقنع أو يغنى عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب ، وقد أشار إلى الكتب التى اعتمد عليها بهذه الرموز فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالحاء إلى محي الدين النووى وبالباء إلى الآبى وفى الحق أنه لم يزد على الآبى إلا فى القليل النادر جدا وقد سمي شرحه « مكمل إكمال الإكمال »

وهذا الشرح وشرح الأبي مطبوعان في كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ - رحمه الله وأتابه - سنة ١٢٢٨ هـ ابتداء الكتاب بشرح المقدمة للسنوسى إلى باب الإيمان فجعل الصحيح فى الجاهل وشرح الأبي فى الصدر وشرح السنوسى فى الذيل .

(٧) شرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٦ ذكره الشعرائى وقال : غالب مسودته بخطى .

(٨) شرح الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة « ٩١١ » ، إحدى عشره وتسعمائة « سماء » الديباج على شرح مسلم بن الحجاج ، ذكر فى أوله فصولا فى شروط مسلم ومصطلحه فى كتابه وتسمية من ذكر فيه بكنيته على حروف المعجم وضبط ما يخشى التباسه من الأسماء والألقاب كذلك وهو لطيف مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وبيان اختلاف رواياته على قلتها وتسمية مبهم ، وإعراب مشكل ، وجميع بين مختلف وإيضاح وهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط .

(٩) شرح الشيخ العلامة على القارى الهروى الحنفى نزيل مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠١٤ وهو فى أربع مجلدات .

(١٠) ومن الشروح التى لم تتم شرح الشيخ العلامة أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ سماء « الابتهاج » بلغ إلى نحو نصفه فى ثمانية أجزاء كبيرة .

مختصراته :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ أبى عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى .

المتوفى سنة ٦٥٦ .

(٢) ومختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي

المتوفى سنة ٦٥٦ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه : أنه لما خصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ونبته على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه وسمى شرحه هذا « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم » وكثيرا ما ينقل منه الإمام النووى فى شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر فى فتح البارى .

(٣) مختصر الإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ .

كتب أخرى :

وهناك كتب أخرى ألفت حول الصحيح منها .

(١) زوائد مسلم على البخارى لسراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ وهو فى أربع مجلدات .

(٢) كتاب فى أسماء رجال مسلم لأبى بكر أحمد بن على الاصبهاني المتوفى سنة ٢٧٧ هـ .

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط .

وعلى كثرة شروح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال فى حاجة إلى شرح واف شاف ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها قامت بشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة وبلاغة واستنباط الحكم والأحكام وبيان ما يشتمل عليه من توجيهات محمدية وآداب وأخلاق إسلامية ، وتحقيق الروايات والتوفيق بين مظاهرها التعارض منها ، ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قد يماو حديثاً رداً عليها صحيحاً وتقديم كل هذه البحوث

في أسلوب سهل مستساغ بعيد عن التعقيدات أقول: لو تم ذلك لكان أكبر خدمة تقدم للإسلام والمسلمين، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية، وأنها لم تصب بالعقم والجود، وعدم الابتكار.

وفد وضعتُ - لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح في كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمور - أولى اللبانات في هذا العمل المجيد، فشرحت بعض موضوعات هذا الصحيح في ثلاثة أجزاء صغيرة ومن الله استمد العون والتوفيق في إتمام شرح هذا الكتاب الجليل.

نماذج من صحيح مسلم

« أول حديث في صحيح مسلم »

قال الإمام مسلم:

(١) حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر « ح » .

وحدثنا عبد الله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه (١) - حدثنا

أبي حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال:

« كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهنى فانطلقت أنا وحميد ابن عبد الرحمن حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد فاكتفته أنا وصاحبي أحداً عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكمل الكلام إلى فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفرون

(١) يعني وهذا لفظه.

العلم^(١) وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني برى منهم وأنهم بر آء مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل «أحد» ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر ، ثم قال : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال :

« بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته إلى ركبته ، ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، قال : صدقت قال : فمجبنا له يسأله ويصدق قال فأخبرني عن الإيمان قال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » قال : صدقت قال فأخبرني عن الإحسان قال : « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قال : فأخبرني عن الساعة قال : « ما المسؤول عنها بأعلم من السائل » قال : فأخبرني عن أمارتها قال : « أن تله الأُمه ربها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » قال ثم انطلق فلبث ملياً ثم قال لي : يا عمر أتدرى من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال : « فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

حدثني محمد بن عبيد الغُبَرى ، وأبو كامل الجحدرى وأحمد بن عبد قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال :

تحدثت أنا وحميد بن عبد الرحمن حجة . . وساقوا الحديث بمعنى حديث
كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف .

وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن
غياث حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن قالا :
تلقينا عبد الله بن عمر فذكرنا القدر وما يقولون فيه . فاقصص الحديث كنحو
حديثهم عن عمر — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
خوفه شيء من زيادة ، وقد نقص منه شيئاً .

وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن
أبيه عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديثهم
باب بيان أن الدين النصيحة ، (١) :

(٢) حدثنا محمد بن عباد المكي حدثنا سفيان . قال : قلت لسهل : إن
عمر أحدثنا عن القعقاع عن أبيك قال : ورجوت أن يسقط عني رجلا ،
قال : فقال : سمعته من الذي سمعه منه أبي كان صديقاً له بالشام ثم حدثنا
سفيان عن سهيل بن عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة
المسلمين ، وعامةهم . »

« باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، »

(٣) حدثني حرمة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التميمي أنبأنا
ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن
عبد الرحمن وسعيد بن المسيب يقولان قال أبو هريرة : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
مؤمن . » قال ابن شهاب : فأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن

(١) كن على ذكر مما ذكرناه لك أنفاً من أن مسلمان لم ييؤب كتابه بالليل وأن
التيؤب من عمل الشرايع .

أن أبا بكر كان يحدثهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول : وكان أبو هريرة يلحق معهم ، ولا ينتهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أيارهم حين ينتهبها وهو مؤمن .

« باب بيان خصال النفاق »

(٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير « ح » وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا الأعمش « ح » وحدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر » غير أن في حديث سفيان وإن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق .

« باب بيان فضل الوضوء والصلاة »

(٥) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب قال وأخبرني حمزة بن بكير عن أبيه عن حمران مولى عثمان قال : توضأ عثمان بن عفان يوما وضوءا حسنا ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأحسن (١) الوضوء ثم قال : « من توضأ هكذا ثم خرج إلى المسجد لا ينهزه (٢) إلا الصلاة غفر له ما خلا من ذنبه » .

(٦) حدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي قالا : أخبرنا ابن وهب عن أبي صخر أن عمر بن إسحاق مولى زائدة حدثه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « الصلوات الخمس ،

(١) أتى به كاملا بفرائضه وسننه وآدابه .

(٢) قطع الماء والماء وليسكان الثوب ، أي لا يدفعه .

والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهما إذا اجتنبت
الكبائر ،

« باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن ،

(٧) حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا عبد الله بن وهب عن حيوة
وسعيد بن أبي أيوب وغيرهما عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن
جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يقول : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى
على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في
الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل
لي الوسيلة حلت له الشفاعة »

« باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة
ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ،

(٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم
جميعاً عن سفيان قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن
محمد بن الربيع عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم
« لا صلاة ^(١) لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

(٩) وحدثناه ^(٢) اسحق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا سفيان بن عيينة
عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ^(٣) (ثلاثاً) غير تمام
فقليل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام فقال : اقرأ بها في نفسك فإني

(١) حله جمهور العلماء على نفي الحقيقة وحله بعضهم على نفي السكال .

(٢) الضمير يعود على رواية أخرى غير السابقة سنداً لا متناً .

(٣) أي ناقصه .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ (١) بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : حَمَدُنِي عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَتْنِي عَلَى عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، قَالَ : مَجَّدَنِي عَبْدِي وَقَالَ مَرَّةً : فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي فَإِذَا قَالَ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ قَالَ : هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ، فَإِذَا قَالَ : أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ . قَالَ : هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ قَالَ سَفِيَانُ : حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ .

باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج

مطوية ،

(١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ حَدَّثَنِي بَكِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ : « قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا شَهِدْتَ أَحَدًا كُنَ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّسَ طَيِّبًا ،

(١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ حَدَّثَنِي بَكِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ : « قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا شَهِدْتَ أَحَدًا كُنَ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّسَ طَيِّبًا ،

(١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ — يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ — عَنْ يَحْيَى — وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ — عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) المراد بها الفأخة بدليل سياق الحديث .

وسلم رأى ما أحدث النساء ^(١) لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل ، قال فقلت لعمرة : أنساء بني إسرائيل ممنع المسجد ؟ قالت نعم .
« باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد »

(١٣) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني يونس ومالك عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

« باب استحباب تحية المسجد بركتين وكرامة الجلوس قبل صلاتهما »

(١٤) حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالوا : حدثنا مالك « ح » وحدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقي عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس »

« باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة »

(١٥) حدثنا حسن بن الربيع وأحمد بن جواس الحنفي قالوا : حدثنا أبو الأحوص عن عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيصاً من فوقه فرفع رأسه فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملك » فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال : أبشر بنورين أو بتنهما لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته »

(١) يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب ، ولعل في هذا عظة للذين يبيعون للنساء الخروج عاريات كاسيات مائلات ميلات ولا أدري لو أن السيدة عائشة رأت نساء عصرنا المسافرات فإذا كانت تقول ؟؟؟ !!

باب ثبوت أجر المصدق وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه .

(١٦) حدثني سويد بن سعيد حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل : لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، قال : اللهم لك الحمد على زانية ! لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني فقال : اللهم لك الحمد على غني ! لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق فقال : اللهم لك الحمد : على زانية وعلى غني وعلى سارق !! فأني ^(١) فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت : أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها ، ولعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستعف بها عن سرقة

« باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للبوت »

(١٧) حدثنا يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال نعم ، وذلك في حجة الوداع .

« باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره »

(١٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان

قال أبو بكر : حدثنا سفان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار عن أبي معبد قال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجال فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإني اكتسبت في غزوة كذا وكذا قال : انطلق فحج مع امرأتك ،
 « باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله »

(١٩) حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة - وهو ابن القعقاع - عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضمن الله لمن خرج في سبيله ، لا يخرجه إلا جهاداً^(١) في سبيل ، وإيماناً ، وتصديقاً برسلي ، فهو على ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه ثائلاً مائلاً من أجر أو غنيمة ، والذي نفس محمد بيده مامن كلتم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئة حين كلتم لونه لون الدم وريحته مسك . والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً ، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ، ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني ، والذي نفس محمد بيده : لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، .

« باب تحريم التداوى بالخمر وبيان أنها ليست بدواء »

(٢٠) حدثنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثني - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن سَمَّاك بن حرب عن علقمة ابن وائل عن أبيه وائل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر قهاه أوكره أن يصنعها فقال : إنما أصنعها للدواء فقال : إنه ليس بدواء ولكنه داء

(١) منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي لا يخرجه الخرج إلا لأجل الجهاد والإيمان والتصديق .

« باب لكل داء دواء واستحباب التداوى »

(٢١) حدثنا هرون بن معروف وأبو الطاهر وأحمد بن عيسى قالوا : حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - عن عبد ربه ابن سعيد عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله » .

« باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر »

(٢٢) حدثني زهير بن حرب وعبد الله بن سعيد قالوا حدثنا وهب ابن جرير حدثنا أبي سمعت حرملة المصرى يحدث عن عبد الرحمن بن شماسه عن أبي بصرة عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم ستفتحون مصر وهى أرض يسمى فيها القيراط^(١) فإذا فتحتوها فأحسنوا إلى أهلها ؛ فإن لهم ذمة ورحما أو قال : ذمة وصهرا^(٢) فإذا رأيت رجلين يتخصمان فيها فى موضع لبنة فأخرج منها قال : فرأيت عبد الرحمن بن شرحبيل بن حسنة وأخاه ربيعة يتخصمان فى موضع لبنة فخرجت منها »

« باب بر الوالدين وأبهما أحق به »

(٢٣) حدثنا قتيبة بن جميل بن طريف الثقفى وزهير بن حرب قالوا : حدثنا جرير عن عُمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك ، قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك »

(١) القيراط جزء من أجزاء الدينار والدرهم وكان أهل مصر يكتزون من استعماله .

(٢) الذمة التمام والحرمة والرحم لكون هاجر أم اسماعيل منهم ، وأما الصهر فليكون مارية أم إبراهيم ولد النبي منهم والحديث من أعلام نبوته ومعجزاته صلى الله عليه وسلم فقد وقع ما أخبر به فى عهد الفاروق عمر رضى الله عنه .

« باب الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة »

(٢٤) حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد « واللفظ لمحمد » قال عبد : أخبرنا وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تجدون الناس كابل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة » (١)

« باب إذا أحب الله عبدا ... »

(٢٥) حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل فقال : إني أحب فلانا فأحبه ، قال : فيحبه جبريل ، ثم ينادي في السماء فيقول : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، قال : ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبدا دعا جبريل فيقول : إني أبغض فلانا فأبغضه قال : فيبغضه جبريل ، ثم ينادي في أهل السماء : إن الله يبغض فلانا فأبغضوه ، قال : فيبغضونه . ثم توضع له البغضاء في الأرض . »

« باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه »

(٢٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع « ح » وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني « واللفظ له » حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا : حدثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو الصادق المصدوق (٢) — « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ،

(١) الراحلة : الناقة التلول الصبورة للتحملة لمشاق الأسفار . والمراد أن أهل التحمل والصبر وسعة الناس بالمال والصبر من الناس قليل .

(٢) الصادق في كلامه وللمصدق الذي يصدق الناس فيما ينبر عن ربه .

فوالله الذى لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

« الجنة وصفة نعيمها ،

(٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا : حدثنا أبو معاوية « ح ، وحدثنا ابن نمير — واللفظ له — حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً ^(١) به » ما أطلعكم الله عليه ، ثم قرأ : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون ،

(١) بمعنى دفع . يعنى دفع ما أطلعكم الله عليه فهذا مفروغ منه .

« الإمام أبو داود السجستاني »

٢٠٢ — ٢٧٥ هـ

نسبه ومولده

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني^(١) صاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتحاله : —

لقد نشأ من صغره محبا للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عللا بعد نهل . ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتحال ، فطوف بالبلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجزيرة ، والثغر ، وخراسان وغيرها ثم أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي غربلها وأودع خلاصتها في كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنن أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه وقد اتخذ من البصرة موطناً وذلك لما عزم عليه أميرها — أخو الخليفة — على المقام بها لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

(١) قال ابن خلسكان في وفاته : إنه نسبته إلى مجستان الاقليم المشهور ، وقيل بل نسبة إلى مجستان ، أو مجستانة قرية مرقى البصرة ، وقد تعقبه السبكي في القول الأخير وعده من أوهامه فقال : هذا وهم والصواب أنه نسبة إلى الاقليم المعروف متاخماً بلاد الهند وهو بين السند والهراة أو بين خراسان وكرمان ، ويقال في النسبة أيضاً السجزي نسبة إلى السجستان وهو من عجيب التغير في النسب .

شيوخه :

وقد مكن له ارتحاله لقاء كثير من الشيوخ في الأمصار المختلفة التي كانت تموج آنذاك بالعلم والعلماء والرواة ، من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعنبى ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسى ، وأحمد بن يونس ، وأبو توبة الحلبي ، وسليمان بن حرب وغيرهم ، وقد شارك البخارى ومسلماً في بعض شيوخها كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد .

من روى عنه :

وقد روى عنه الحديث كثيرون من أعيانهم أبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابى ، وعلى بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى وأبو عمرو أحمد بن على وهؤلاء السبعة الآخرون رَوَوْا عنه سننه^(١) وحدث عنه أيضاً محمد بن يحيى الصولى وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقرى وغيرهم ، وبحسبه فضلاً أن يروى عنه شيخه — إمام أهل السنة — أحمد بن حنبل حديثاً ويكتبه عنه^(٢) وهذا الحديث هو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها »^(٣)

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٥ .

(٣) العتيرة : شاة كانوا يذبحونها فرحباً فياً كلون منها ويطعمون من جاءهم وقيل كان الواحد منهم يندري أن بلغ مالى كذا وكذا فذبحت منها رأساً ، فلما جاء الاسلام أقرها ، وأما الحديث : « لا فرع ولا عتيرة » التى رواه البخارى ، فالمعنى لاعتيرة واجبة فلا ينافى استحبابها .

أخلاقه وسمته

كان الإمام أبو داود من العلماء العاملين ، وكان في أعلا درجات النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث وجهابذته، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة كان يقول : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسماته ، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه بسفيان ، وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم أى النخعي ، وإبراهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود ، وكان ابن مسعود يشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته ، وتلك — لعمر الحق — منقبة شريفة تدل على كمال دين وخلق وسمت ، وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئته . ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق ، فقيل له في ذلك ، فقال : الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف .

عليه وثناء الأئمة عليه :

كان أبو داود عالماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً ومعرفة بالأحاديث وعلمها ، وقد حظى بثناء كثير من الأئمة عليه وعلى رأسهم شيخه أحمد بن حنبل — رحمه الله —

وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التستري فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه ، فقال له : يا أبا داود لي إليك حاجة ، قال : وما هي ؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسانك الذي حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله ، وقال إبراهيم الحربي — لما صنف أبو داود كتاب السنن — : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد وهو تشبيه يدل على فضل الرجل في صنعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، وذلّل الصعب

ووصفه أبو بكر الخلال فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحدم من أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصماني وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ويذكرانه بما لا يذكران أحدا في زمانه بمثله .

مذهبه : وقد عدّه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره في طبقات الحنابلة^(١) القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ . ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من شيوخه . وقيل إنه كان شافعيًا . والظاهر أنه كان مجتهدًا كما يدل على ذلك صنيعه في سننه . ولا سيما وقد كان الاجتهاد صفة من صفات أئمة الحديث في العصور الأولى .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

وبما يدل على اعتزازه بكرامة العلم والعلماء ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود ، قال : كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته ، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيء الزنج ، فقال : هذه واحدة هات الثانية . قال : وتروى لأولادى كتاب السنن ، فقال : نعم . هات الثالثة ، قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفهم

ووضعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة ، وهكذا فليكن العلماء لا يسعون بعلمهم إلى الملوك والأمراء وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وجمع الأحاديث ونشرها توفي بالبصرة التي اتخذها موطناً له لما عرض عليه الأمير سكنها على ما سمعت ، وكان ذلك في السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، فرضى الله عنه وأرضاه ، وقد ترك الإمام أبو داود ابنه أبا بكر عبد الله الحافظ الكبير فهو إمام ابن إمام حتى قيل إنه كان أحفظ من أبيه ، ولد أبو بكر سنة ٢٣٠ هـ وتوفي سنة ٥٣٦ هـ .

مؤلفاته :

وللإمام أبي داود مؤلفات كثيرة منها :

- | | |
|-------------------------|---------------------------|
| (١) كتاب السنن | (٢) كتاب المراسيل |
| (٣) كتاب القدر | (٤) النسخ والمنسوخ |
| (٥) كتاب التفرّد | (٦) كتاب فضائل الأعمال |
| (٧) كتاب المسائل | (٨) كتاب الزهد |
| (٩) كتاب دلائل النبوة | (١٠) كتاب الدعاء |
| (١١) ابتداء الوحي | (١٢) كتاب أخبار الخوارج |

وأجل هذه الكتب السنن وأبقاها كتاب السنن وسنوسعه بحثاً .

كتاب السنن

وصفه ودرجة أحاديثه :

كانت المؤلفات في الحديث - الجوامع والمسانيد ونحوها - يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستيفاء والاستقصاء ، ولما صنف أبو داود كتابه السنن عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب - كما فعل البخاري ومسلم - بل الصحيح والحسن لذاته ولغيره^(١) والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله : كتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنها ، هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكنى الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث .

(١) أحدها : « إنما الأعمال بالنيات » .

(٢) الثاني : « من حسن المرء تركه ما لا يعنيه » .

(١) الحسن لذاته : ما اتصل سنده برواية العدول الضابطين إلا أن ضبهم أقل من ضبط رواية الصحيح ولم يرو من طرق عدة ، والحسن لغيره هو الحديث الضعيف المحتمل الذي توبع بأقوى منه أو بمساويه .

(٣) الثالث : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه .. »

(٤) الرابع : « الحلال بيّن والحرام بيّن .. » الحديث (١).

وقد اختلف في قوله : فهو صالح : فقال ابن الصلاح : ما لم يوجد في الصحيحين ولا نص على صحته أحد فهو من الحسن عند أبي داود ، وذلك لأن لفظ صالح دأثر بين الصحة والحسن ، وما دام اللفظ محتملاً لهما فالأولى حمله على الأدون على سبيل الاحتياط ، وقال ابن رشيد : ليس بلام أن يكون حسناً فقد يكون صحيحاً عنده ، والحق أنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف ، فقد يكون صالحاً للاحتجاج في نظر أبي داود وهو في نفس الأمر ليس كذلك .

شرطه في السنن :

ومن مقالاته تلك تدبين شرطه في السنن ، وطريقته فيها ، وأنه لا يلتزم بتخريج الصحيح ، ولذا قال عبد الله بن منده : إن شرط أبي داود والنسائي

(١) وقد وجه بعض العلماء معنى الكفاية بما توضحه : لأنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد في جزئيات الوقائع ، لأن الحديث الأول يكفي لتصحيح العبارات فالأعمال الشرعية لا يمتد بها إلا إذا قارنتها النية ، وكل لمسان إنما يجازى على حسب نيته ، والاخلاص لله في الأعمال أس السعادتين الدنيوية والدنيوية ، والحديث الثاني يكفي لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع في الدين والدنيا ، واعتناء أوقات العمر في الأعمال الصالحات ، وترك الاشتغال بما لا يجدي ، والحديث الثالث يكفي لمراعاة حقوق الأهل والجيران وإحسان المعاملة مع الغير وترك الاستئثار ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس ، فهو يرشد إلى ما ينبغي أن تكون عليه علاقة المسلم بأخيه المسلم ، والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام ، وترك الشهات وتحصيل الورع ودفع الشك والتردد الذي يحصل باختلاف العلماء في القروع ، واختلاف الأدلة ، وبذلك ظهر أن الاهتمام بهذه الأحاديث الأربعة كاف لإحلالاً في طلب الفوز والسعادة . ويمكن حل مقالة أبي داود على المبالغة في بيان منزلة الكتاب وعظم ما اشتمل عليه لأنه إذا كان هذا شأن الأربعة الأحاديث فما بالك بالكتاب كله .

إخراج أحاديث قوم لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال^(١).

وقد وضع أبو داود طريقته في سننه ، وبيان درجة أحاديثها في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة جواباً لهم . وإليك بعض هذه الرسالة النافعة قال : « فإنكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أي أصح ما عرفت في الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم ، فاعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه قدم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعتها ، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتاج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس ، ، والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد ابن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتاج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة .

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء^(٢) وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٢ .

(٢) مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنه على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه كما قال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي .

في الباب غيره ... فإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإني لم أخرج الطرق ؛ لأنه يكثر على المتعلم ...

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد ينته وفيه ما لم يصح سيده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه إلا أن يكون كلاماً استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا ، ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزام للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب ، والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وليس بمتصل ... وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للبحار الأعوز في كتاب السنن إلا حديث واحد فإني كتبت بآخره ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة الآلاف والثمانية كلها في الأحكام ... (١)

ثناء العلماء على كتاب السنن :

وقد حظيت سنن أبي داود برضاء العلماء وثنائهم .

قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن : « اعلوا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس ، فصار حكا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فشكل منه ورد ومنه شرب (١) وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن اسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ومن نأخوهما في جمع الصحيح على شروطهما في السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبي داود أحسن وضعا وأكثر فقها ، وكتاب أبي عيسى أيضا كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم ، وقال ابن الأعرابي : « لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : « إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام ، وقال الإمام النووي في مقدمة القطعة التي كتبها من شرح سنن أبي داود : « ينبغي للشغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتناؤه بهذيبه » .

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث — رحمه الله — من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكا بين أهل الإسلام ، وفصلا في موارد النزاع والخصام ، فالله يتجأكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقاها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء ، إلى أن قال : « جعلت كتابه أفضل الزاد الخ » .

(١) الورد والشرب بكسر أولهما بمعنى المفعول ما يورد ويمد شرب

الاحاديث المنتقدة على السنن

وقد انتقد العلامة ابن الجوزى بضعة احاديث ذكرها ابوداود في سننه وعددها من الموضوعات وهي تبلغ تسعة احاديث^(١)، ومع ما عرف عن ابن الجوزى من التساهل في الحكم بالوضع فهي قليلة جدا وهي على قلتها لا يسلم له فيها الحكم بالوضع من جميع العلماء وقد اجاب عن هذه الاحاديث الإمام الجلال السيوطى في كتاب سماه «التعقبات على الموضوعات»، وهكذا يتبين لنا أن هذه الاحاديث التسع موضع التنازع واختلاف الآراء، ولو سلم لابن الجوزى الحكم عليها فهي لا تكاد تذكر بالنسبة إلى مجموع احاديث الكتاب.

وقد نفي الإمام الخطاى وقوع الموضوع في السنن فقال: «كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبى داود خلا منها برىء من جملة وجهها، لذلك لا نرى بعد البحث والموازنة حرجا في تقديمها على كتب السنن الأخرى وعددها من دواوين الإسلام وأصول كتب الحديث المعتمدة.

أشهر رواية السنن

قد روى السنن عن أبى داود كثيرون جدا. أشهرهم أربعة: —

(١) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق القمار المصرى المعروف بابن داسة^(٢) المتوفى سنة (٣٤٦) هـ

(٢) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ...

(٣) أبو على محمد بن أحمد بن عمرو التلوى البصرى ..

(١) التعليقات على الموضوعات من ٦٠ ط المجلد:

(٢) فتح السند ونحوها.

(٤) أبو عيسى اسحاق بن موسى بن سعيد الرملي ووراق أبي داود
إلا أن رواية ابن الأعرابي يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف
والقرامات والختام ونحو النصف من كتاب اللباس وفاته أيضا من كتاب
الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة — كما قال السيوطي —

ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملي تقاربها ، ورواية
المؤثري من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات
وكان ذلك في المحرم سنة ٢٧٥ .

قال الشاه عبد العزيز الدهلوي : رواية المؤثري مشهورة في المشرق ،
ورواية ابن داسة مروجة في المغرب وإحداهما تقارب الأخرى ، وإنما
الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان بخلاف رواية
ابن الأعرابي فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين .

وقد تعقب الشيخ شمس الحق شارح السنن العلامة الدهلوي في قوله :
دون الزيادة والنقصان وعده تسامحا وسهوا منه ، قال : لأن كثيرا من
الروايات موجودة في رواية ابن داسة . وليس هو في رواية المؤثري كما
نبهت على ذلك في مواضع من هذا الشرح وقد طبعت سنن أبي داود غير
مرة في مصر وفي الهند .

« عدة سنن أبي داود ،

قد سمعت أنفا عن أبي داود أن عهدها أربعة آلاف وثلاثمائة حديث ،
وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب وعدة الكتب خمسة
هـ ثلاثون كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا ، وعدة الأبواب أحد
وسبعون وثلاثمائة وألف .

ولا يشك عليك أن بعض نسخ سنن أبي داود المطبوعة حديثا قد عد

محققها^(١) أحاديث السنن فبلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً لأن الأمر كما ذكرت آنفاً من أن النسخ تختلف بالزيادة والنقصان في عدد الأحاديث والتقديم والتأخير .

وأيضاً فإن النسخة التي عدها محققها اعتبر الحديث المكرر بمثابة أحاديث لأنه عد جميع المتن حتى ولو كانت بلفظ واحد أو متقارب ما دامت أسانيدھا متغايرة فلعل أباداود — رحمه الله — أراد بما ذكره من عدة كتابه ما عدا المكرر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين ، وأيا كان الأمر فالخطب سهل يسير .

« شرح سنن أبي داود »

لقد شرح سنن أبي داود كثير من العلماء وإن كانت العناية بها لم تبلغ درجة الصحيحين وأهم شروحا :

(١) شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المفيدة المتوفى في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة (٣٨٨) وسمى شرحه « معالم السنن » ، وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات ، وضبط الكلمات ، واستنبط الأحكام والآداب ، والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث ، وبيان ما استغلق من المعاني .

وقد ألف شرحه استجابة لجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل ، وهذا الشرح مطبوع في مصر وفي غيرها .

(٢) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن

(١) انظر مقدمة الطبعة التي حققها الأستاذ الجليل الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،

الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة شرح زوائده على الصحيحين في مجلدين .

(٣) شرح قطب الدين أبو بكر البني الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ في أربع مجلدات كبار .

(٤) شرح الشيخ الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ ، وقد بسطه جداً كتب منه من أوله إلى سجد السهو في سبع مجلدات وكتب مجلدا فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدا .

(٥) شرح الشيخ العلامة علاء الدين بن قليج الحنفي المعروف بمغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢ اثنان وستون وسبعمائة ولم يكمله .

(٦) شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ وهو لم يكمل .

(٧) شرح الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وسماه « مرعاة الصعود إلى سنن أبي داود » .

(٨) شرح الشيخ أبو الحسن السندی المدني المتوفى سنة ١١٣٨ وهو تعليق لطيف وجيز .

(٩) شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر الصديقي العظيم آبادي المتوفى في القرن الرابع عشر الهجري سمي شرحه « عون المعبود على سنن أبي داود » ، جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر في مقدمة شرحه : أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية ، وكشف بعض اللغات المغلقة ، وترا كيب العبارات مجتنباً الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله ، ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه

الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة ، وقد طبع في الهند في أربعة أجزاء كبار .

(١٠) « غاية المقصود ، في حل سنن أبي داود ، ومؤلفه أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ولد في آخر ذي القعدة سنة ١٢٧٣ هـ وأدرك جماعة من العلماء الأعلام المحققين ، وأخذ عنهم كما هو مذكور في كتابه « نهاية الرسوخ في معظم الشيوخ » .

وقد ذكر صاحب « عون المعبود » أن هذا الشرح جامع واف بكل المقصود ، وأنه استفاد من هذا الشرح كثيرا .

(١١) « المنهل العذب المورود ، شرح سنن الإمام أبي داود ، للعارف بالله والعالم العامل المدقق الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي^(١) وهو شرح مبسوط عني فيه « بيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه وما يستفاد منه من الأحكام والفوائد ، مبينا أوجه الخلاف وأدلته إن كان ، ثم يذكر من أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأئمة الستة أم غيرهم ، ويبين حاله من صحة أو حسن أو غيرهما ، وإتمام الفائدة بدأ الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث وعلى ترجمة المصنف وتلاميذه وبيان النسخ المروية عنه وأسانيد روايته هذه السنن عن المصنف . وقد وصل في هذا الشرح القيم إلى « باب التلييد » من « كتاب المناسك » ثم وافاه أجله يوم الجمعة ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ ، وقد وعد بإتمام هذا الشرح الجليل نجله العلامة الشيخ أمين محمود خطاب من علماء الأزهر الشريف وفقه الله إلى الوفاء بوعدده .

(١) نسبة إلى « سبك الأحد » مركز أشمون بمحافظة المنوفية .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبي داود الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى صاحب « الترغيب والترهيب » ، والمتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستائة ، وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه العلامة الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) إحدى وخمسين وسبعمائة قال في مقدمته : « وكان الإمام الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذرى - رحمه الله تعالى - قد أحسن في اختصاره ، وتهذيبه ، وعزو أحاديثه ، وإيضاح غلله ، وتقريبه ، فأحسن حتى لم يكدر يدع للأحسان موضعاً ، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً . جعلت كتابه من أفضل الزاد ، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد ، فهديته نحو ما هذب به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكنت عنها أو لم يكملها ، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على متون مشككة لم يفتح مغلقها ، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يشر إليها ، وبسطت الكلام على مواضع جليلة لعل الناظر إليها لا يجدها في كتاب سواه ، فانا أبرأ إلى الله من التعصب والحمية وجعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعة لأراء الرجال منزلة عليها ، مسوقة إليه كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو ،

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب « معالم السنن » للأمام الخطابي في كتاب واحد بمصر .

« نماذج من سنن أبي داود »

(١) « أول حديث في السنن » ، كتاب الطهارة — باب التخلي
عند قضاء الحاجة .

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ثنا عبد العزيز — يعني بن
محمد — عن محمد — يعني ابن عمرو — عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد ،^(١)
باب إذا خاف الجنب البرد يقيم »

(٢) حدثنا ابن المثنى حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال : سمعت
يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس
عن عبد الرحمن بن جبيرة عن عمرو بن العاص قال : « احتلمت في ليلة
باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت أن اغتسل فأهلك ، فتممت ثم
صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال
يا عمرو صليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعني من
الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان
بكم رحيمًا ،

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً » ،^(٢)
قال أبو داود : عبد الرحمن بن جبيرة مصري مولى خاتمة بن حذافة
وليس هو جبيرة بن نفير

(٣) حدثنا محمد بن سلمة حدثنا ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن
يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبيرة عن
أبي قيس مولى عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص كان على سرية

(١) يعني إذا أراد قضاء حاجته ذهب بعيداً حتى لا يراه أحد .
(٢) في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم تقرير له واستصواب لعمله ، والتقرير أحد
وجوه السنن المعروفة .

وذكر الحديث نحوه ، قال : فغسل مغابنه ^(١) وتوضأ وضوءه للصلاة
ثم صلى بهم فذكر نحوه ولم يذكر التيمم
قال أبو داود : وروى هذه القصة عن الأوزاعي عن حسان بن عطية
قال فيه : فتيمم .

باب الأرض يصيبها البول ،

(٤) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وابن عبدة في آخرين —
وهذا لفظ ابن عبدة — قال أنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فصلى — قال أبو عبيدة — ركعتين ثم قال : اللهم ارحمني ومحمداً
ولا ترحم معنا أحداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تججرت واسعا ^(٢)
ثم لم يلبث أن بال في ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فنهاهم النبي صلى
الله عليه وسلم وقال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه
سجلاً ^(٣) من ماء أو قال : ذنوباً من ماء

(٥) حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت
عبد الملك — يعني ابن عمير — يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن ،
قال : صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال فيه : وقال
— يعني النبي صلى الله عليه وسلم — خذوا ما بال عليه من التراب
فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء . قال أبو داود : وهو مرسل : ابن معقل
لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المغابن : الأرقاع والآباط ، والأرقاع بواطن الأخاذ من أعلاحيث يجتمع العرق
والوسخ .

(٢) ضيق واسعا .

(٣) السجل والذنوب الدلو ، وبعضهم يزيد إذا كانت مملوءة .

« باب الأذى يصيب النعل »

(٦) حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا أبو المغيرة « ح » ، وحدثنا عباس ابن الوليد بن مزيريد أخبرني أبي « ح » ، وحدثني محمود بن خالد حدثنا عمر يعني ابن عبد الواحد عن الأوزاعي المعنى قال : أنبت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال : « إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور » (١)

(٧) حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير — يعني الصنعاني — عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال : « إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورهما التراب »

(٨) « باب اتخاذ المساجد في الدور » ، حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وألا تطيب وتنظف »

(٩) حدثنا محمد بن داود بن سفيان حدثنا يحيى — يعني ابن حسان — حدثنا سليمان بن موسى حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه سمرة قال : أنه كتب إلى بني : أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في دورنا ونصلح صنعها ونظفها .

(١٠) « باب التحريض على النكاح » : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بنى إذ لقيه عثمان فاستخلاه ، فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي : تعال يا علقمة فحمت ، فقال له عثمان : ألا تزوجك

يا أبا عبد الرحمن جارية بكرا لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد؟
 فقال عبد الله: «لئن قلت ذلك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول: «من استطاع منكم الباءة^(١) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن
 للفرج، ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(٢)
 «باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين»

(١١) حدثنا مسعود حدثنا يحيى، يعني ابن سعيد حدثني سعيد بن
 أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
 «تسكح النساء لأربع: لملها، ولحسبها، ولجلها ولدينها، فاطفر بذات
 الدين تربت يداك»^(٣)

«باب قوله تعالى: «لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن»

(١٢) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني عن
 عكرمة عن ابن عباس قال الشيباني: وذكره أبو الحسن السوائي ولا أظنه
 إلا عن ابن عباس في هذه الآية: «لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا
 تعضلوهن». قال: كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته من ولي
 نفسها إن شاء بعضهم زوجها أو زوجها وإن شاؤا لم يزوها فترلت
 هذه الآية في ذلك

(١٣) «باب الصوم في السفر»: حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالا:

حدثنا حماد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمي
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني رجل أسرد الصوم^(٤)
 أفأصوم في السفر؟ قال: «صم إن شئت وأفطر إن شئت»

(١) الباءة: الشكاح، أو مؤنه.

(٢) الوجاء: الحياء، أي كالحياء في كسر الشهوة.

(٣) لصقت بالتراب، والمراد الحث على طلب ذات الدين لا الدماء عليه بذلك وهو من

الكلمات العربية التي خرجت عن معانيها الوضعية.

(٤) أتابعه.

(١٤) حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال : سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ،
« باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو »

(١٥) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . قال مالك : أراه مخافة أن يناله العدو
« باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب »

(١٦) حدثنا سعيد بن منصور « نا » سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة : فقال أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم . قال ابن عباس : وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيتها .
(١٧) حدثنا الحسن بن علي « نا »^(١) أبو عاصم وعبد الرزاق قال « أنا ، ابن جريح » أنا ،^(١) أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أخبرني عمر ابن الخطاب — رضى الله عنه — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلما
« باب في لزوم السنة »

(١٨) حدثنا عبد الوهاب بن نجدة « نا » أبو عمرو بن كثير بن دينار عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه

(١) جرى بعض الحديثين على الاقتصاد من حدثنا على « ثنا » أو « نا » ومن أخبرنا على « أنا » .

ولما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الجمار الأهلئ ، ولا كل ذئ ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل على قوم فعليهم أن يقرؤه ، فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراه .

(١٩) حدثنا أحمد بن حنبل « نا » الوليد بن مسلم « نا » ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر قالوا : أتينا العرياض بن سارية وهو بمن نزل فيه : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه » ، فسلمنا وقلنا أتيناك زائرين وعائدين ومقتسين ، فقال العرياض : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد علينا ؟ فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجد ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

(٢٠) « باب في الحد يشفع فيه » : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني قال : حدثني (ح) و « نا » قتية بن سعيد الثقفي « نا » الليث عن ابن شهاب عن عروه عن عائشة أن قریشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها — یعنی رسول الله صلى الله عليه وسلم — قالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ ثم قام فاختطب ، فقال : إنما هلك الذين من قبلکم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرت لقطع يدها .

« باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢١) حدثنا مسدد « نا » أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

(٢٢) « باب في الحذر من الناس » : حدثنا قتيبة بن سعيد « نا » ليث

عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » ،

(٢٣) حدثنا سليمان بن داود المهري ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا سعيد ابن أبي أيوب عن شراحيل بن زيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يدعك لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يحدد لها أمر دينها » .

(٢٤) « باب في الرجل يسب الدهر » : حدثنا محمد بن الصباح بن

سفيان وابن السرح قالوا : ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، يبدى الأمر ، أقلب الليل والنهار » ، قال ابن السرح : عن ابن المسيب مكان سعيد والله أعلم .

وهذا آخر حديث في سنن أبي داود .

« الإمام أبو عيسى الترمذى »

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذى^(١) أحد الأئمة الأعلام الذين يقتدى بهم ويرحل إليهم في طلب الحديث وصاحب التصانيف المشهودة والآثار الباقية ، ولد سنة تسع ومائتين .

نشأته وارتجاله

كان جد أبي عيسى مروزيا ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها وبها ولد حفيده أبو عيسى وقد حجب إليه العلم والحديث من صغره ورحل في سبيله المراحل الطويلة ، فارتحل إلى الحجاز والعراق ، وخراسان وغيرها ، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وأشياخ الحديث وأخذ عنهم وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يثبتها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذى لقيه بطريق مكة ، وستأتى عن قرب وبعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وألف وصنف أضره في آخر عمره وبقي ضريرا سنين ثم توفي وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

• شيوخه •

وكان له شيوخ كثيرون سنع منهم وروى عنهم من أعيانهم الإمام البخارى وبه تخرج ومسلم ، وأبو داود ، وشاركهم في بعض شيوخهم

(٢) السلمي نسبة إلى بني سليم بالصغير اسم قبيلة من غيلان ، والترمذى نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له : « جسون » و « ترمذ » يخرج الماء ويبلغ ويكبرها ويضمها .

وقتيبة بن سعيد واسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى ، وسليمان بن وكيع وغير هؤلاء كثيرون .

من روى عنه

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي ومكحول بن الفضل ، ومحمد بن محمود بن عنبر وحامد بن شاكر ، وعبد بن محمد السفينون والهيثم بن كليب الشاشي ، وأحمد بن علي بن حسنويه ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي ، وأحمد بن يوسف النسفي ، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي راوية كتابه الجامع وغيرهم ، وبما يدل على جلالة ما قيل إن إمام الأئمة البخاري روى عنه حديثا خارج الصحيح وهو حديث عطية عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « لا يحل لأحد يحجب في هذا المسجد غيري وغيرك » (١) .

حفظه وثناء الأئمة عليه ،

كان أبو عيسى مشهودا له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط ، وبما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ما ذكره الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢) عن أحمد بن عبد الله بن أبي داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذي يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ فر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي وإنما حملت معي في محملي جزءين غيرهما شبههما

(١) يعني عمر به جنبا للضرورة قال الترمذي عقب هذا الحديث : هذا حديث حسن غريب لا ينفرد به إلا من هذا الوجه وسمع من محمد بن اسماعيل هذا الحديث فاسعفه (الجامع الترمذي — مناقب علي رضي الله عنه) .

فلما ظفرت به سألته السماع ، فأجاب . وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح
 فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت
 له : إني أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولا ، قال : هل استظهرت
 قبل أن تجيء إلي ؟ قلت : لا ثم قلت له : حدثني بغيره فقرأ على أربعين
 حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره
 فقال : ما رأيت مثلك ، وقد أثنى عليه كبار الأئمة . قال الإمام الحاكم :
 سمعت عمر بن عك يقول : مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي
 عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان
 في الثقات وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر ، وقال أبو يعلى
 الخليلي في كتابه « علوم الحديث » : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد
 الحافظ متفق عليه ، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل روى عنه
 أبو محبوب ، والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم ، وكتابه
 الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية
 تسحره في فن الحديث ، وقد جمع إلى الحفظ الفقه ومعرفة المذاهب الفقهية
 والترجيح بينها ، ولا يضير الترمذي تجاهل ابن حزم له ودعواه أنه مجهول
 قال العلامة ابن كثير في البداية والنهاية ^(١) : « وجهالة ابن حزم لأبي عيسى
 لا تضره حيث قال في محله : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته
 لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
 وقال : الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ^(٢) : « وأما أبو محمد بن
 حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض ، محمد بن
 عيسى بن سورة مجهول ولا يقولون قائل : لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع
 على حفظه ولا على تصانيفه ؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة

في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كآبي القاسم البغوي ، واسماعيل بن محمد الصفار ، وآبي العباس الأصم ، والعجب أن الحفاظ ابن الفرضي ذكره في كتابه « المؤلف والمختلف » ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه ،

وأنتي عليه الأدرسي فقال : كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتاريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفاظ .

فقاھتھ : وقد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله الفقه ، وله فيه باع طويل ومن يطلع على جامعه يرى مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وإحاطته بها وتصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثلاً لذلك ، قال في جامعه :

« باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين » .

حدثنا هناد وأبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا تخرج أمته ،

وفي الباب عن أبي هريرة قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد ، وعبد الله بن شقيق بن العقيلي .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا . حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنّس عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبار » .

قال أبو عيسى : وحش هذا هو أبو علي الرجي وهو حُسين ابن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للريض ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعي للريض أن يجمع بين الصلاتين ^(١) .

مؤلفاته :

- (١) كتاب « الجامع » .
- (٢) كتاب « العلل » ، في آخر جامعته وهو قيم في الجرح والتعديل .
- (٣) كتاب « التاريخ » .
- (٤) كتاب « الشمائل النبوية » ، وهو أحسن الكتب في هذا الباب وأشملها .
- (٥) كتاب « الزهد » .
- (٦) كتاب « الأسماء والكنى » .

جامع الترمذی :

هو أجل كتب الترمذی وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد دواوين الإسلام المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذی » ، ويقال له أيضا « سنن الترمذی » ، والأول هو الأكثر ، ولم يتحاش بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه

فيقولون « صحيح الترمذى ^(١) » وهو تساهل ومجازفة كما ستعلم عن كذب لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم ، روى عنه أنه قال : « صنف هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرفضوا به ، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم » .
درجة أحاديثه وشرط الترمذى فيه :

كتاب الترمذى بكيفية كتب السنن لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده ، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علمه .

وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال : « ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء » ، وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح ، وقد أراح عن نفسه الاعتراض فإنه شق في تصنيعه وتسكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته — رحمة الله عليه — أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه ، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول ، وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول : « وفي الباب عن فلان وفلان » ، ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر ، وقبلها يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة ^(٢) .

(١) قال ابن كثير في « الباعث الحثيث » ص ١٨ : وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذى « الجامع الصحيح » . وهذا تساهل منهما فإن فيه أحاديث كثيرة منكورة .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٤ .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وثانيهما حديث « فإن عاد — أى شارب الخمر — في الرابعة فاقتلوه ^(١) » .

وقال الحافظ الذهبي في تذكرته : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي : الجامع على أربعة أقسام :

(١) قسم مقطوع بصحته .

(٢) وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا .

(٣) وقسم أخرجه للصد به وأبان عن علته .

(٤) وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء ^(٢) .

وقال الحافظ ابن رجب في شرح « علل الترمذي » : « اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بغض ضعف ^(٣) ، والحديث الغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه

(١) قال الإمام النووي في شرح مسلم ج ٥ ص ٢١٨ : « وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه .. إلى أن قال : وذهب جماعة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب وحكاة الخطابي عن أنفالق والشاشي الكبير عن أبي إسحاق اللوزي عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته فلم يعلله بمرض ولا غيره » .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) المراد به الحسن لغيره ،

خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهمه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره (١)

وقال الحافظ الذهبي : وإنما تأخر جامع الترمذى عن سنن أبي داود والنسائي لتخريجه أحاديث المصلوب والكلبي وأمثالهما وكلاهما متهم بوضع الأحاديث .

خصائصه وثناء الأئمة عليه :

قال المجد بن الأثير في مقدمة « جامع الأصول » (٢) : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس في غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يحق قدرها على من وقف عليها .

وقال صاحب « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذى كثيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح ، بل هو من بعض الوجوه والحيثيات أحسن من جميع كتب الحديث .

(١) من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٥ هامش .

(٢) ج ١ ص ١١٤ .

(٢) من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

(٣) من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل .

(٤) من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال ، وفي آخر الجامع كتاب العلل ، وفيه من الفوائد الحسنة ما لا يخفى على الفطن ، ولذا قالوا : هو كاف للجهتد ، ومغن للمقلد ، وكتاب العلل صنفه بسم رقند وكان فراغه منه في يوم عيد الأضي .

سنة ٢٧٠ هـ .

وقد جعله بعض العلماء أسهل تناولا ومأخذا من الصحيحين قال محمد ابن طاهر المقدسى سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى يقول : « كتاب الترمذى عندى أنور من كتاب البخارى ومسلم ، قلت : ولم ؟ قال لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، وكتاب الترمذى قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس . من المحدثين والفقهاء وغيرهم .

حديث ثلاثى للترمذى :

وقد علا الترمذى فى جامعہ حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة وذلك فى ثلاثى واحد . قال الترمذى فيه :

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاکر عن أنس بن مالك — رضى الله تعالى عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتى على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالباقض على البحر ،

الترمذى أول من نوه بالحسن وأكثر منه :

قال العلامة ابن الصلاح فى مقدمته^(١) : « كتاب أبى عيسى الترمذى

— رحمه الله — أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كإحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما... ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك ، والدارقطني متأخر عنه ومن عهده اشتهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، واستقر الأمر عند المحدثين ، وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين صحيح وضعيف .
وأما الحسن فقد ذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته في الاحتجاج به وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة :

أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك بل المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ، لا يحسن الترمذى حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف ، والضعيف إما ضعيف متروك ، وإما ضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع بعض قول الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلى من القياس ، فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذى وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه أتبع للحديث وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى منه بالرجحان .

قول الترمذى في جامعه « حديث حسن صحيح »

لقد أكثر الترمذى في جامعه من قوله : هذا حديث حسن صحيح وظاهر العبارة مشكل لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح كما سبق بيانه ، فالجمع بينهما في حديث واحد جمع بين إثبات ذلك القصور ونفيه وهو محال عند العقلاء .

فما الجواب ؟ وقد أحيب هن ذلك بأجوبة : —

(١) أن ذلك باعتبار إسنادين بأن يكون الحديث روى بإسنادين أحدهما حسن ، والآخر صحيح ، فلك أن تقول : حسن صحيح ، أى حسن بالنسبة إلى أحدهما ، صحيح بالنسبة إلى الآخر فلا تناقض إذا ، ولكن هذا الجواب لا يهتض في بعض الأحاديث التي يقول فيها الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(٢) وقال بعضهم مراده حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد وغرض هذا القائل من حسن المتن الحسن اللغوى^(١) لا الحسن الاصطلاحي حتى لا يلزم التناقض ورد هذا الجواب أيضا بأن الترمذى يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك من أحاديث الترهيب ، وبأنه يلزم عليه أنه يجوز أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ حسنا أيضا وهو ما لم يقل به أحد من المحدثين .

(٣) وذهب ابن كثير في الجواب إلى أن ما قيل فيه : حسن صحيح قسم ثالث مزج من القسمين يقال في الحديث الذى فيه شبه لم يتحمض لأحدهما وأنه درجة متوسطة بين الصحة والحسن ، فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه حسن ودون ما قيل فيه صحيح ، وقد انتقد هذا الرأى بأنه تحكم لا دليل عليه .

(٤) ولعل أصح الأجوبة ما ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها ، وخلاصته : أنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد حسن بإسناد آخر ، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف العطف ، وكان الأولى أن يقول : حسن وصحيح وعليه فيكون ما يقول فيه : حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فحسب ، لأن كثرة الطرق تقوى .

(١) وهو التمييز بالكلام العذب عن اللحن المرغوب فيه كأحاديث الترهيب مثلا .

وأما إذا لم يكن له إلا إستاذ واحد فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها؟ ولا يرجح عنده أحدهما فاقتضاه الأمر إلى التعيير بهذا رعاية للأمانة، وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف الشك والتردد، وكان حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح لأن الجزم أقوى من التردد.

قول الترمذى: «حسن غريب»

وكذلك «ما يكثر منه الترمذى في جامعه قوله: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وهذه العبارة مشككة، لأن الحسن عنده أن يروى من غير وجه نحو هذا الحديث فكيف يقول: لا يروى إلا من هذا الطريق، هذا ظاهر التناقض.

والجواب — كما قال الحافظ ابن حجر — في نخبه الفسك —

أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا يعنى بقسميه الحسن لذاته، والحسن لغيره وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير ضم صفة أخرى، ذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: حسن، وفي بعضها: صحيح، وفي بعضها: غريب^(١)، وفي بعضها: حسن صحيح، وفي بعضها: حسن غريب، وفي بعضها: صحيح غريب وفي بعضها: حسن صحيح غريب، وتعريفه للحسن إنما أراد به الأول فقط وعبارته في آخر جامعه ترشد إلى ذلك حيث قال: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك

(١) الغريب ما تفرد به راويه في بعض السند أو في كله فإن كان التفرد في أصل السند — يعنى من جهة الصحابي — فهو التفرد المطلق، وإن كان في غيره فهو التفرد النسبي.

فهو عندنا حديث حسن ، فعرف بهذا أنه يعرف ما يقول فيه حسن فقط ، أما ما يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب فلم يرجع على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على ما يقول فيه : حسن فقط إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله : « عندنا » ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها ، ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم .

فكن على ذكر من هذه الأمور التي ذكرناها لك حتى لا يشكلك عليك اصطلاح الترمذي في جامعه .

« ما انتقد على الجامع » :

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذي أحاديث ذكرها في جامعه وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزي في موضوعاته والإمامين ابن تيمية والذهبي وجملة ما انتقده ابن الجوزي عليه ثلاثون حديثا ، وقد نازعه في الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين الأسيوطي في كتابه « التعقبات على الموضوعات » .

وفي الحق أن كثيرا منها في الفضائل وأن هذه الأحاديث المنتقدة منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزي ، ومنها ما لا يسلم له . ومهما يكن من شيء فهي أحاديث قليلة لا تغض من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح الجامع :

للجامع شروح كثيرة منها :

(١) شرح الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الأشيلي

المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ^(١) بفاس سماه « عارضة الأحوذى على الترمذى »^(٢) ، تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فنونا من النحو والعقائد والأحكام والآداب ونسكتاً من الحكم والمصالح . وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها . ولا سيما مذهب أمامه مالك — رحمه الله تعالى — كل ذلك في عارضة قوية ، وبيان مشرق وأسلوب عربي رصين . وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ الإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة ٧٣٤ (أربع وثلاثين وسبعمائة) بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتم ، ولو اقتصر على فن الحديث لكان أحسن ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانمائة .

(٣) شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلي وهو في نحو عشرين مجلدآ . وقد احترق شرحه في الفتنة .

(٤) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه « قوت المغتذى على جامع الترمذى » ، ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزله ، واصطلاحاته . وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي ، وقد طبع بالهند .

(٥) شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ .

(١) هذا هو الذى ذكره ابن خلكان وصححه الذهبي وقال ابن النجار في تاريخه توفى سنة ٥٤٦ هـ .

(٢) قال ابن خلكان في وفاته : أما معنى عارضة الأحوذى فالعارضة القدرة على الكلام يقال فلان شديد الدارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذى الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها الذى لا يشد عليه شيء منها وهو يفتح الهمة وسكون الحاء المهمة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وفى آخره ياء مشددة .

(٦) شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادى السندى المدينى المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو شرح لطيف مختصر ، اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء ، وهو مطبوع .
مختصراته . منها :

- (١) مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٩ (تسع وعشرين وسبعائة) .
(٢) مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٠ (عشر وسبعائة) .

نماذج من جامع الترمذى :

أول حديث فى الجامع .

(١) ثنا ^(١) قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب « ح » .

وحدثنا هناد ثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول » . قال هناد فى حديثه : « إلا بطهور » .

قال أبو عيسى : هذا الحديث أصح شيء فى هذا الباب وأحسن . وفى الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبى هريرة وأنس

وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر ويقال : زيد بن أسامة بن عمير الهذلى .

« باب ما جاء فى المسح على النعلين والجوربين » :

(٢) حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان

(١) جرت عادة بعض المحدثين أن يقتصروا من لفظ « حدثنا » على « ثنا » وعلى القارىء أن ينطق بها حدثنا .

عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : « توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والنعلين » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : « مسح على الجوربين وإن لم يكن نعلين إذا كانا ثخينين وفي الباب عن أبي موسى » .

« باب ما جاء في إنذار المعسر والرفق به » :

(٣) حدثنا أبو كريب حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » .

وفي الباب عن أبي اليسر ، وأبي قتادة ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعبدادة .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(٤) حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلاً موسراً فكان يخالط الناس فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر فقال الله تعالى : « نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » هذا حديث حسن صحيح .

« باب ما جاء في مطل الغني ظلم » :

(٥) حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغني ظلم . وإذا اتبع أحدكم عن ملي فليتبعض » .

وقال بعض أهل العلم : إذا أحيى الرجل على مليء فاحتاله فقد برىء المحيل وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم : إذا توى مال هذا يافلاس المحال عليه فله أن يرجع على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم توى . وقال إسحاق : معنى هذا الحديث ليس على مال مسلم توى : هذا إذا أحيى الرجل على آخر وهو يرى أنه مَلِيٌّ فإذا هو معدوم فليس على مال مسلم توى .

« باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضى » :

(٦) حدثنا هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء وكل إلى نفسه ، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك فيسده » .

(٧) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن حدثنا يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن عبد الأعلى الثعلبي عن بلال بن مرداس الفزارى عن خيشمة — وهو البصرى — عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسده » . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى .

(٨) « باب ما جاء فى الراشئ والمرتشئ فى الحكم » .

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ ^(١) فى الحكم » قال : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حديدة

(١) الراشئ : دافع الرشوة ، والمرتشئ : طالبا ، والرشوة حرام مطلقا فى الحكم وفى غير الحكم .

وأما سلمة قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقدرى هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح قال: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

(٩) «باب ما جاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه».

حدثنا محمد بن سهيل بن عسكر البغدادي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا نافع بن عمر الجمحي عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه»، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه.

(١٠) «باب ما جاء في إفشاء السلام».

حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم». وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشرح بن هاني عن أبيه وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر.

(١١) «من كتاب الدعاء» — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود قال أنبأنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو: اللهم إني أسألك الهدى، والتقى، والعفاف، والغنى». قال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٢) حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حدثني صفوان بن صالح حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذي لا اله إلا هو ، الرحمن ، الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، الخالق ، الباري ، المصور ، الغفار ، القهار ، الوهاب ، الرزاق ، الفتاح ، العليم ، القابض ، الباسط ، الخافض ، الرافع ، المعز ، المذل ، السميع ، البصير ، الحكيم ، العدل ، اللطيف ، الخبير ، الحليم ، العظيم ، الغفور ، الشكور ، العلي ، الكبير ، الحفيظ ، المقيت ، الحسيب ، الجليل ، الكريم ، الرقيب ، المجيب ، الواسع ، الحكيم ، الودود ، المجيد ، الباعث ، الشهيد ، الحق ، الوكيل ، القوي ، المتين ، الولي ، الحميد ، المحصي ، المبدئ ، المعيد ، المحي ، المميت ، الحي ، القيوم ، الواجد ، الماجد ، الواحد ، الصمد ، القادر ، المقدر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، الولي ، المتعال ، البر ، التواب ، المستقم ، العفو ، الرؤوف ، مالك الملك ، ذو الجلال ، والإكرام ، المقسط ، الجامع ، الغني ، المغني ، المانع ، الضار ، النافع ، النور ، الهادي ، البديع ، الباقي ، الوارث ، الرشيد ، الصبور .

قال أبو عيسى : هذا حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناده صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بأسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيه الأسماء ، وليس له إسناده صحيح .

(١٣) « باب خلق الله مائة رحمة ، حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خلق الله مائة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يتراحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة » .

(١٤) « باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم ،

حدثنا خلاد بن أسلم حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي عن أبي
عمار عن واثلة بن الأسقع رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واصطفى من ولد إسماعيل
بنى كنانة ، واصطفى من بنى كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بنى هاشم .
 واصطفاني من بنى هاشم . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١٥) « من أبواب المناقب » حدثنا علي بن الحسن السكوني حدثنا محبوب
ابن محرز القواريري عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما لأحد عندنا يد إلا وقد
كافيناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يدًا يكافئه الله به يوم القيامة ،
وما نفعى مال أحد قط ما نفعى مال أبي بكر ولو كنت متخذا خليلا
لا اتخذت أبا بكر خليلا ألا وإن صاحبكم خليل الله . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

(١٦) حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثنا سفيان بن عيينة عن
زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع عن حذيفة قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر . »

(١٧) حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن رافع قالوا : حدثنا أبو عامر
العقدي حدثنا خارجة بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم أعز الإسلام بأحب هذين
الرجلين إليك : بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب ، قال : وكان أحبهما إليه
عمر ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث
ابن عمر . »

(١٨) حدثنا محمد بن يحيى حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد حدثنا عبيدة بن رائطه عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فحببى أحبهم ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(١٩) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا اسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أن عليا ذكر بنت أبي جهل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما فاطمة بضعة منى يؤذينى ما أذاها ، وينصبني ما أنصبها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٢٠) حدثنا هرون بن موسى بن أبي علقمة القروي المدني ، حدثني أبي عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد أذهب الله عنكم سمّيه^(١) الجاهلية ونفخها بالآباء ، مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، والناس بنو آدم وآدم من تراب قال : وهذا أصح عندنا من الحديث الأول ، وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة ، ويروى عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة .

وهذا آخر حديث فى سنن الترمذى .

(١) بضم الميم وتشديد الباء المكسورة عضيتها .

الإمام النسائي

٢١٥ - ٣٠٣ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام - كما وصفه الذهبي في تذكرته -
أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني.
القاضي صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة ، كان إمام أهل عصره .
في الحديث والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مولده وارتحاله في سبيل الحديث :

ولد الإمام النسائي بنسائه^(١) سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة
أربع عشرة ومائتين

ولما شب عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولما تجاوز
الخامسة عشرة فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع
من الكثيرين من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع في هذا الشأن
وتفرد بالمعرفة والاتقان وعلو الأسناد حتى قيل : إنه أحفظ من مسلم بن
الحجاج صاحب الصحيح

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن بزقاق يسمى
« زقاق القناديل » وقد استمر بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق .
وهناك حدثت له حادثة كانت السبب في استشهاده كما ستعلم فيما بعد

وقد رمى النسائي بالتشيع ، ولعل السبب في ذلك أنه ألف كتاب
الخصائص في فضل علي وآل البيت ، والظاهر أنه برىء من هذه التهمة

(١) نساء بفتح النون والسين المهملة وفي آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة
من الأعيان « وفيات الأعيان »

ولما السبب في تأليفه الخصائص ما ذكره هو فقد روى عن محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال : سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي رضي الله تعالى عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين - أبي بكر وعمر - فذكرت ذلك له فقال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير ، فصنفت كتاب « الخصائص » رجوت أن يهديهم الله ، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة .

فلما خرج إلى دمشق في آخر حياته فمثل بها عما جاء من فضائل معاوية وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله كما ألف في فضائل علي فقال للنسائي : ألا ترضى رأساً برأس حتى تفضل . وقيل إنه قال لا أعلم له فضيلة . فحازوا ما يدفعونه ويضربونه في خصيته ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت ، وقد اختلف موطن وفاته فقال الدارقطني إنه لما امتحن بدمشق وأدرك الشهادة قال : احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها ، وهو مدفون بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره أنه حمل إلى مكة فتوفي بها . قال الذهبي : كذا في هذه الرواية « مكة » وصوابه « الرملة » (١) .

وبهذا جزم ابن يونس في تاريخه حيث قال : كان النسائي إماماً حافظاً ثبتاً خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلثمائة ، وذكر ابن خلكان أن وفاته كانت في شعبان سنة ثلاث وثلثمائة وقال بوفاته في الرملة أبو جعفر الطحاوي وأبو بكر ابن نقطة الحافظ ، ومع أنه توفي بالرملة فقد دفن ببית المقدس (٢) فرحمه الله . رحمة واسعة . وأنزله منازل الشهداء .

(١) بلدة فلسطين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ -

شيوخه :

للنسائي شيوخ كثيرون من أعيانهم قتبية بن سعيد وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة وأقام عنده سنة وشهرين .

ومنهم إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وحيد بن مسعدة ، وعلي بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، وهناد بن السري ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبو داود السجستاني صاحب السنن ، والترمذي صاحب الجامع ، وهشام بن عمار ، وعيسى بن زغبة ، ومحمد بن النضر المروزي ، وأبو كريب ، وسويد بن نصر وغيرهم كثير

من روى عنه :

وقد أخذ عنه الحديث والعلم خلق كثير منهم أبو بشر الدولابي ، وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة ، وأبو جعفر الطحاوي ، ومحمد بن هارون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد ابن صالح بن سنان وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري ، وحمزة الكناقي ، والحسن بن الخضر السيوطي ، ومحمد بن معاوية بن الأحمري الأندلسي ، والحسن بن رشيق ومحمد بن عبد الله بن حيوية ، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ وهو راوية السنن وآخرون^(١)

صفاته الخلقية والخلقية :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة مع كبر السن ، وكان يكثر أكل الديوك الكبار تشتري له وتخصى وتسمن ، وكان يؤثر لباس البرود النوية ، وكان مجتهدا في العبادة بالليل والنهار ، ومواظبا على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن الماثورة في فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذي

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٤١ مقدمة جامع الأصول ج ١ ص ١١٥ .

خرج معه الشيء الكثير ، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم فإذا مادوا داعي الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء ، وقد بلغ من ورعه وتقواه أنه كان يصوم يوما ويفطر يوما ، وهو هدى نبي الله داود عليه السلام .

« ثناء الأئمة عليه » :

قد حظى الإمام النسائي بثناء كثير من أئمة الحديث وجهابذته بما يدل على سعة حفظه وتبحره وإتقانه ومعرفته بالعلل والرجال .

نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني أنه قال : أبو عبد الرحمن النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم — علم الحديث — من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » ، وقال حافظ خراسان أبو علي النيسابوري : حدثنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي . وكان يقول أيضا : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج وقال ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه ، فقلت قد ضعفه النسائي ، فقال : يابني إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم ، ^(١)

وقال : الدارقطني : كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث ولم يحدث عن غير النسائي . وقال : رضيت به حجة بيني وبين الله ، إلى غير ذلك من ثناء الأئمة عليه .

تخرجه وتشده في الرواية :

لقد كان الإمام النسائي شديدا التحري عن الرجال ومن المتشددين في قبول المرويات ، وقد سمعت آنفا مقالة أبي علي النيسابوري فيه وأن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم ومقالة الزنجاني فيه وأن شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم . والحق أن في العبارتين شيئا من المبالغة

(١) هذا القول والذي قبله غير مسلم لقائلهما ، وستعرف الحق فيما بعد .

والمغالة فالشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما لا محالة، ولذلك لم يسلم بعض العلماء المحققين لهما هذا القول إلا أنهما تدلان مهما كان المحمل على شدة تحريره في نقد الرجال وعليه بطل الحديث وقد كان مبرزاً فيهما ولا شك، وقد دعاه هذا المنهج في التحرى والتوثيق إلى ترك أحاديث ابن لهيعة قال أحمد بن نصر الحافظ : من يصبر على ما يصبر عليه النسائي ؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعنى عن قتيبة عنه فاصنفها، قال ابن حجر : وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه — يعنى ابن لهيعة — ولم يحدث به لافى السنن ولا فى فى غيرها .

وكان النسائي شديد التحرى فى الألفاظ أيضاً فلا يتساهل فى وضع حدثنا مكان أخبرنا ولا أخبرنا مكان حدثنا وليس أدل على ذلك من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر ، وكان بينه وبين أبى عبد الرحمن شىء لم يمكنه من حضور مجلسه ، فكان يستتر فى موضع ويسمع حيث لا يراه فلذلك تورع وتحرى فلم يقل : « حدثنا وأخبرنا » ولكن يقول : « الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع » وهذا غاية الأمانة والورع فى النقل .

فقهه :

كان النسائي إلى حفظه للحديث ومعرفته بالعلل والرجال فقيهاً قال الدارقطني فيه : « وكان أفقه مشايخ مصر فى عصره وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فما أكثر من أن تذكر ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه .

وقد ذكر مجد الدين ابن الأثير الجزرى فى مقدمة جامع الأصول أنه كان شافعى المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعى .

مؤلفاته :

لقد ألف النسائي كتابا كثيرة منها :

(١) السنن الكبرى

(٢) السنن الصغرى المسمى « المجتبى »

(٣) الخصائص

(٤) فضائل الصحابة

(٥) المناسك

سنن النسائي :

لما ألف النسائي كتابه السنن الكبرى أهداها إلى أمير « الرملة » فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما يقاربها فقال له : ميزلى الصحيح من غيره ، فصنف كتاب « السنن الصغرى » وسمّاها « المجتبى ^(١) من السنن » وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

درجة أحاديثه وشرطه فيه :

ذكرت أنفاً تشدد النسائي في نقد الرجال ومبالغته في التحرى حتى قال بعضهم : إن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم بل والبخارى وقال أحمد بن محبوب الرملى : سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة على ما سمعت ، والظاهر أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليف كتابه السنن الصغرى ، فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا ، ولذا نجد أن

(١) وبعضهم يقول : المجتبى بالنون والمعنى قريب والأشهر المجتبى بالباء .

الأحاديث التي استدرکها أبو الفرج بن الجوزی علی السنن وحکم علیها بالوضع قليلة جدا وهی عشرة أحاديث وليس الحكم علیها بالوضع بمسلم لابن الجوزی بل نازعه فیها بعض العلماء كما فعل السيوطی فی كتابه « التعقبات علی الموضوعات » .

ولیس بقليل من یفضل کتاب النسائی « المجتبى » علی سنن أبی داود لكن إذا نظرنا إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزی علی کتب السنن یكون الترتیب هكذا سنن أبی داود ثم سنن النسائی ثم سنن الترمذی ، ثم سنن ابن ماجه .

وسنن النسائی « المجتبى » اشتمل علی الصحیح والحسن والضعیف ولكنّه قليل بالنسبة إلى غيرها من کتب السنن الأخری ، وأما ما قاله ابن منده وابن السکن وأبو علی النیسابوری وأبو أحمد بن عدی والخطیب والدارقطنی : کل ما فی السنن صحیح فتساهل صریح ، وقول غیر دقیق ، ولعلمهم أرادوا أن معظمها صحیح .

وکذا ما قاله محمد بن معاوية الأحمر الراوی عن النسائی : قال النسائی : کتاب السنن کلّه صحیح ^(١) وبعض معلول إلا أنه لم یبین علته والمستخب المسمی بالمجتبى صحیح کلّه فهو محمول ایضاً علی الغالب والكثیر أو أنه قال ذلك علی حسب اجتهاده وغالب ظنه .

قال العلامة ابن کثیر فی « الباعث الحثیث » ^(٢) : وقول الحافظ أبی علی بن السکن وكذا الخطیب البغدادی فی کتاب « السنن » للنسائی : أنه صحیح . فیہ نظر ، وإن له شرطاً فی الرجال أشد من شرط مسلم : غیر مسلم فإن فیہ رجالاً مجهولين : إمامنا ، أو حالاً ، وفیهم المجروح ، وفیہ أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا علیہ فی الأحكام الکبیر .

(١) مراده بالکل المعظم كما يدل علی ذلك قوله بعد : وبعضه معلول ، ومراده السنن الکبری .

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في كتابه « شروط الأئمة الستة » (١) :
ما خلاصته : كتاب أبي داود والنسائي ينقسم على ثلاثة أقسام :

« القسم الأول » الصحيح المخرج في الصحيحين .

« الثاني » صحيح على شرطهما حكى أبو عبد الله بن منده أن شروط
أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح
الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من
الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما .

« الثالث » أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبانا
علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية
قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبيننا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم
يجد له طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال .

وقد علق الحافظ أبو الفضل العراقي على مقاله ابن منده بقوله : هذا
مذهب متسع . وقال الحافظ ابن حجر : إن الذي يتبادر إلى الذهن من أن
مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك فكم من رجل أخرج له أبو داود
والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث
جماعة من رجال الصحيحين (٢) .

وهذه السنن الصغرى هي التي عدت من الأصول المعتمدة عند أهل
الحديث ونقاده . وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن يخرج عن
كل من لم يجمع على تركه ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن الصلاح في علوم
الحديث حيث قال :

(١) ص ١٢ .

(٢) زهر الربى على المجتبى ج ١ ص ٢ ، ٣ .

حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول :

« كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، فراده — والله أعلم — صنيعه في السنن الكبرى ، وإذا نسب إلى النسائي حديث فإنما يعنون روايته في السنن الصغرى وهى المجتبى إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين في الحديث كما نبه على ذلك صاحب « عون المعبود في آخر سنن أبي داود » ، في آخر كتابه حيث قال : وأعلم أن قول المنذرى فى مختصره وقول المزى فى الأطراف الحديث أخرجه النسائي فالمراد به السنن الكبرى للنسائي ، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض من الهند والعرب والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلا ، فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزى أخرجه النسائي وما وجدته فى السنن الصغرى فعالم أنه فى الكبرى ولا تنحيز لعدم وجدانه فان كل حديث فى الصغرى موجود فى الكبرى ولا عكس ، ويقول المزى فى كثير من المواضع أخرجه النسائي فى التفسير وليس فى السنن الصغرى تفسير . »

والسنن الصغرى مشهورة من رواية ابن السنى وهو رواية السنن المتوفى سنة ٣٦٤ .

وأما رواية ابن حيويه وابن الأحمر وابن القاسم فهى للسنن الكبرى قال أبو جعفر بن الزبير : وما ينبغي التنبيه عليه أن روايات النسائي تختلف اختلافا كثيرا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى : لولا أن الأجازه تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة . ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائي . ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجاوز فى الذى ذكره تجاوزا قادحا ، ومهما يكن من شئ فسنن النسائي الصغرى من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح السنن :

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ في شرحه حيث قال في مقدمته : « وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذى ، وهو بذلك حقيق ، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق » .

وأشهر شروحه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وهو شرح لطيف موجز وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه « زهر الربى على المجتبى » وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ والغريب وذكر نكت من الحكم والأحكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث ، وكثيرا ما ينقل فيه عن سبقه من العلماء ، ولا سيما الحافظ ابن حجر — رحمه الله — وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادى الحنفى المشهور بالسندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال في مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللغة وإيضاح الغريب والأعراب . . . ، وهو أوفى من شرح السيوطي وله فيه آراء دقيقة وقد طبع هذان الشرحان في الهند ومصر والطبعة المصرية جعل فيها السنن في أعلا الصلب وتحتها زهر الربى وعلى الهامش تعليق السندى ، وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .

(٣) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤) هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي وهو يقع في مجلد .
« نماذج من سنن النسائي »

أول حديث في السنن تأويل قوله عز وجل : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق »

(١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدرى : أين باتت يده ؟ »
« باب الترغيب في السواك »

(٢) أخبرنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى عن يزيد وهو ابن زريع قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عتيق قال حدثني أبي قال سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للفرج ، مرضاة للرب » (١)

باب تأويل قول الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض »

(٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن ، ولم يجامعوهن في البيوت فسالوا نبي الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله عز وجل : « يسألونك عن المحيض قل هو أذى » الآية فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

(١) بفتح الميم وكسرها فيها إما مصدران بمعنى اسم الفاعل أى مطهر للفرج مرض للرب وإما على أنهما اسماء آلة للطهارة وللرضا .

يؤاكلوهن ويشاربوهن ويجمعهن^(١) في البيوت وأن يصنعوا بهن كل شيء ما خلا الجماع .

« فضل الصلوات الخمس »

(٤) أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلبية عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رأيتم لو أن نهرا يباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء » ، قال : فكذاك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا .

(٥) « باب الدعاء عند الأذان » أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا علي بن عياش قال : حدثنا شعيب عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته إلا حلت له شفاعتي يوم القيامة » .

(٦) « الفضل في بناء المساجد » أخبرنا عمرو بن عثمان قال : حدثنا بقية عن بجير عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن عمرو بن عبسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بنى مسجدا يذكّر الله فيه بنى الله عز وجل له بيتا في الجنة » .

(٧) « النهي عن اتخاذ القبور مساجد » أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر ويونس قالا : قال الزهري أخبرني عبيد الله ابن عبد الله أن عائشة وابن عباس قالا : لما نزل^(٢) برسول الله صلى الله

(١) أي يساكنوهن .

(٢) نزل به مرض الموت .

عليه وسلم فطفق يطرح خيصة^(١) له على وجهه فإذا اغتم^(٢) كشفها عن وجهه قال — وهو كذلك — : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

(٨) أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثني يحيى قال : حدثنا هشام ابن عروة قال : حدثني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير^(٣) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة »

(٩) « تخليق المسجد » أخبرنا اسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عائد بن حبيب قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحسكتها وجعلت مكانها خلوقا^(٤) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا .

(١٠) « إيجاب الجمعة » أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن الخزومي قال : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم وهذا اليوم الذي كتب الله عز وجل عليهم فاختلقوا فيه فهدانا الله عز وجل له . يعني يوم الجمعة فالتناس لتأفيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد .

(١) كساه رقيق لين له أعلام .

(٢) تضايق واحتبس نفسه .

(٣) تماثيل .

(٤) الخلق نوع من الطيب يتخلف من الزعفران وغيره من أنواع الطيب .

« إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة » .

(١١) أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم عليه السلام ، وفيه قبض ، وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة ، فإن صلاتكم معروضة علي قالوا : يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ^(١) أي يقولون : قد بليت قال : إن الله عز وجل قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام .

(١٢) « باب مانع الزكاة » أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن مسعود قال : لما توفي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن صلى الله عليه وسلم أمرت أن تقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه : لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقالا ^(٢) كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، قال عمر — رضي الله عنه — فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

(١٣) « باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر » أخبرنا هرون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر الأيلي قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله

(١) أرمت على وزن ضربت أصله أرمت من أوم بتشديد الميم إذا صار زميها لحذفوا إحدى الميمين كما في ظفت والمعنى ضربت زميها .

(٢) الخيل الذي يقبل به البعير الذي يؤخذ في الصدفة .

عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا^(١) العشر ، وما سقى بالسواني والنضح^(٢) نصف العشر » .

أخبرنا هناد بن السرى عن أبي بكر — وهو ابن عياش — عن عاصم عن أبي وائل عن معاذ قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ مما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي^(٣) نصف العشر

١٤ — « باب حب النساء » حدثني الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن النسائي قال : أخبرنا الحسين بن عيسى القومسي قال : حدثنا عفان بن مسلم قال : حدثنا سلام أبو المنذر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حب إلى من الدنيا النساء^(٤) والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة » .

١٥ — « ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض »

أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا همام عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أخذ شقيه مائل » .

١٦ — « فضل الحاكم العادل في حكمه »

أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن عمرو (ح) وأبنا محمد ابن آدم بن سليمان عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار

(١) السماء أى المطر البعل : ما شرب من الخيل بعروقه من الأرض من غير مطر ولا غيره .

(٢) السواني جمع سانة البعير يستقى عليه النضح السقى بآلة كالشادوف مثلاً .

(٣) الدوالي جمع الدلاء جمع دلو وهو المستقى به من البئر ، والمراد السقى بكل ما يحتاج إلى عمل ومشقة من آلة أو دابة ونحوها .

(٤) هى محبة عطف وحنان وبر وتكريم وإذا علمنا ما كانت تغاينه النساء من احتقار وازدراء أدركنا ما فى قول الرسول الرحيم من تكريم لها واعتراف بانسانيتها .

عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » ، قال محمد في حديثه : وكلتا يديه يمين .

١٧ — « بظانة الإمام ، أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال : حدثنا مُعَمَّرُ ابن يعمر قال : حدثني معاوية بن سلام قال حدثني الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من وال إلا وله بطانتان : بظانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر ، وبظانة لا تألوه خبالا فن وقى شرها فقد وقى وهو من التي تغلب عليه منهما .

١٨ — « فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر ، أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجله في الغرز : أي الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر .

١٩ — « الإصابة في الحكم ، أخبرنا اسحق بن منصور قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أنبأنا معمر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

« النهي عن استعمال النساء في الحكم ،

٢٠ — أخبرنا محمد بن المثني قال : حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حميد عن الحسن عن أبي بكرة قال : عصمتي^(١) الله بشيء سمعته من رسول الله

(١) يعني حين أراد أن يقاتل عليا من طرف السيدة عائشة تذكر هذا الحديث في فريقها مغلوب لا محالة وبذلك عصمه الله أن يشاء في هذه الفتنة الثانية .

حلى الله عليه وسلم : « لما هلك كسرى قال : من استخلفوا ؟ قالوا بنته .
قال : ان يخلع قوم وانوا أمرهم امرأة ،
ذكر الأشربة المباحة ،

٢١ - أخبر إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير عن ابن شبرمة
قال : قال طلحة لأهل الكوفة : في النيز فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها
الكبير قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزير يسقيان اللبن
والعسل فقبل لطلحة : ألا تسقيهم النيز ؟ قال : لاني أكره أن يسكر
مسلم في سبي .

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير قال : كان ابن شبرمة
لا يشرب إلا المال واللبن ، وهو آخر حديث في السنن (١) .

(١) ولقد أحسن المصنف وإنجاد حيث ختم كتابه بهذا الأثر الدال على كمال الورع
والتقوى أن في الحلال غنية عن الشراب المحرام .
فيه يحتمل الكتاب به على أن غاية العلم هي التقوى والورع وصدق الله « إن أكرمكم
عند الله أهماكم » .

الإمام ابن ماجه

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه^(١) الرقبي القزويني صاحب السنن وغيرها من الكتب المعتبرة .

ولد سنة تسع ومائتين وتوفي ثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته ، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة ، وغيرهما من الأمصار والأقطار ، ولقي كثيراً من شيوخ الحديث وأئمة وذا كرم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث - رحمهما الله تعالى - حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف .

شيوخه :

سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وجبارة ابن المغلس ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وعبد الله بن مخلوة ، وهشام

(١) بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذي عليه جمهور العلماء لا بالناء كما زعم البعض وهو لقب والد محمد بن يزيد لا جده كما قال صاحب القاموس (ج ١ ص ٨ - ٢) ونقل ابن كثير في « البداية والنهاية » عن الحلي أنه قال : « يعرف يزيد عاچه مولى ربيعة » وعلى هذا كان ينبغي أن يقال محمد بن يزيد « ماجه » لا ابن ماجه ، ولكن أغلب المترجمين له قالوا : محمد بن يزيد بن ماجه .

ابن عمار ، ومحمد بن ربح ، وداد بن رشيد ، وعلقمة بن عمرو الدارمي ،
وعلي بن محمد ، والعباس بن الوليد ، وأحمد بن الأزهر ، وموسى بن
عبد الرحمن ، وبشر بن آدم ، وأزهر بن مروان ، ومحمد بن بشار وعمرو
ابن عثمان بن سعيد ، وغيرهم .

من روى عنه :

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري ، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن
حكيم ، وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزويني ، وأحمد بن
روح البغدادى وابن سيويه ، وإسحاق بن محمد ، وأحمد بن إبراهيم
وغیرهم کثيرون .

ثناء الأئمة عليه :

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني : ابن ماجه ثقة كبير
متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ ووصفه الإمام الذهبي بأنه
الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار وقال
الحافظ ابن كثير : محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة
وهي دالة على عمله وعلمه ، وتبحره وإطلاعه ، واتباعه للسنة في الأصول
والفروع .

مؤلفاته — وله مؤلفات كثيرة منها :

- ١ — كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة .
- ٢ — تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير .
- ٣ — كتاب التاريخ أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

كتاب السنن

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان وبه عرف واشتهر وقد رتبته على الكتب والأبواب ، قد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث^(١) وقد نقلت هذه العدة عن أبي الحسن القطان صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه ، وهى مرتبة ترتيباً فقهياً كما هو الشأن فى الكتب الخمسة وقد أحسن وأجاد حينها بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق فيه الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد ، وأبو جعفر محمد بن عيسى ، وأبو بكر حامد الأبهري .

« درجة أحاديثها ومنزلتها من كتب السنة »

من الحفاظ من جعل أصول كتب السنة خمسة (١) صحيح البخارى (٢) وصحيح مسلم (٣) وسنن أبى داود (٤) وسنن النسائى (٥) وسنن الترمذى ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدّها سادس السنة الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر بن على بن أحمد القيسرانى المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته « شروط الأئمة الستة » ثم الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ستمائة فى كتابه « الإكمال فى أسماء الرجال » وتابعها أصحاب كتب الأطراف والمتأخرون وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطن مالك — مع أنه أصح منها بل فى درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء — لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩ البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٢ وسيأتى تحقيق الحق فى عدة الكتب والأبواب والأحاديث .

الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه — إلا القليل منها — موجودة في الكتب الخمسة مندرجة فيها ، فهذا هو السبب في عدم السادس سنن ابن ماجه دون الموطأ .

ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك — رحمه الله — أحد الأصول الستة .

ولم يضم إليها سنن ابن ماجه وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزّين^(١) السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٥ في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» ، وتبعه على ذلك أبو السعادات مبارك بن محمد المشهور بابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وسار على هذا أيضاً العلامة الزبيدي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٤ هـ في كتابه «تيسير الوصول» .

والحق أن موطأ الإمام مالك أعلا درجة من سنن ابن ماجه وقد قدمنا في الكلام على الموطأ آراء العلماء في منزلة الموطأ من كتب الحديث . ومن المحدثين من قال : ينبغي أن يجعل سادس الستة كتاب الدارمي ، ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ وأنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة^(٢) .

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزي : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ،

(١) رزّين بفتح الراء وكسر الزاي كما ضبطه شارح المشكاة لا مصفرا كما اشتهر على الأصلته .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقاله وقال : « إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال ، ومراعاة الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع ونفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روي من طريق آخر بإسناد صحيح ولهذا كثيراً ما يقول المحدثون : هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتاباً سماه « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه » تكلم على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكنت عنه فقيه نظر ، وقد يصرح في بعضها بمن حكم بوضعه وقد لا يصرح ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار ، وصنيع البوصري هذا ، يرد مقالة الحافظ المزني ويؤيد كلام الحافظ وكفى بهما إمامين .

وقد روي عن ابن ماجه أنه قال : « عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قل : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسناده ضعف » (١)

ونقل ابن طاهر المقدسي « في شروط الأئمة الستة » أنها بضعة عشر حديثاً أو نحوها (٢) .

وهذه القصة قد طعن فيها بعض الأئمة بالانقطاع ، وعلى فرض صحتها فلعل مراده الأحاديث التي هي شديدة الضعف الذي يصل بها إلى حد النكادة أو السقوط والوضع . قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : كتاب النسائي أبداع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسبهما ترصيفاً ، وكان

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩ .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٦ .

كتابه جامعاً بين طريقى البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل وفى الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً ويقاربه كتاب أبى داود ، وكتاب الترمذى ، ويقابله من الطرف الآخر^(١) كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك ، والعلاء بن زيد ، وداد بن المحبّر ، وعبد الوهاب بن الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السكّونى ، وعبد السلام بن يحيى أبى الجنوب وغيرهم ، وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبى زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً بما فيه ضعف فهى حكاية لا تصح لا لقطع سندها وإن كانى محفوظاً فلعلة أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية ، أو كان مارأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة ، أو منكرة ، وذلك محكى فى كتاب العلل لأبى حاتم^(٢) وقال الحافظ الذهبى فى تذكرته : « سنن أبى عبد الله — يعنى ابن ماجه — كتب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة » .

وقال العلامة ابن كثير فى البداية والنهاية^(٣) : وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلها جيد سوى اليسيرة . وقد حكى عن أبى زرعة الرازى أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال : إنها موضوعة أو منكرة جداً .

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن .

(١) يعنى الذى رجاله مجرحة .

(٢) زهر الربى على المجتبى ج ١ ص ٣

(٣) ج ١١ ص ٥٣

والضعيف وأن على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد
البحث والتحري ومعرفة درجته .
الرجال والأحاديث المتقدمة :

قد سمعت آنفاً مقاله الإمام ابن رشيد في نقد بعض رجال السنن
لابن ماجه وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث
وأن بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي
حبيب وداود بن الحبر واسماعيل بن زياد وغيرهم .

ومأقاه بعض الأئمة أبو زرعة وغيره في نقد بعض أحاديث السنن
ونزولها عن درجة الاحتجاج ، وقد انتقد الحافظ ابن الجوزى أحاديث
ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها كما ذكر
السيوطى في « تعقباته » ثلاثون حديثاً وقد نازع السيوطى ابن الجوزى
في الحكم عليها بالوضع

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزى كثير وبعض هذه الأحاديث بما
أجمع الحفاظ على وضعها غلطاً : وذلك مثل ما روى : « من كثرت صلاته
بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فإنه موضوع ولكن لا على سبيل التعمد ،
بل على سبيل الغلط .

وقد روى ابن ماجه هذا الحديث في سننه عن اسماعيل بن محمد الطلحي
عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن
جابر مرفوعاً « من كثرت... الخ » وقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثاً
وليس بحديث ، والسبب في هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال : دخل ثابت بن
موسى على شريك بن عبد الله القاضي والمستملى بين يديه وشريك يقول :
حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر المتن « فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : « من كثرت
صلاته . الخ » وإنما أراد شريك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى

هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطاً وقد سرقه منه جماعة ضيفاء وحديثوا به عنه وحقيقته كما سمعت . وهذه القصة إن دلت على شيء فإنما تدل على بعد نظر نقاد الحديث ووضارفته وسعة اطلاعهم ومعرفةهم الدقيقة بعلم الحديث ومن أين يدخل الدخيل فيها .

« عدد أحاديث السنن »

قد سمعت آنفاً . ما قاله العلامة أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه من أن عدة أحاديث السنن أربعة آلاف حديث ، والظاهر أنه أراد التقريب ، أو أن في بعض نسخ السنن لابن ماجه من الزيادات ما ليس في الأخرى .

وقد عد أحاديث السنن بعض المحققين ^(١) لنصوصها في أحدث طبعها وأتقنهما فكان جملة أحاديثها ٤٣٤١٠ ، أربعة آلاف وثلثمائة وواحد وأربعون حديثاً من هذه الجملة « ٣٠٠٢ » ، اثنان وثلاثة آلاف حديث أخرجهما أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم .

وباقى الأحاديث وعددها « ١٣٣٩ » ، ألف وثلثمائة وتسع وثلاثون حديثاً هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ، وهذه الزوائد هي التي عرض لها الحافظ الشهاب البوصيري في « مصباح الزجاجة » .

ومن هذه الزوائد « ٤٢٨ » ، أربعمائة وثمان وعشرون حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد .

ومنها « ١٩٩ » تسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد .

ومنها « ٦١٣ » ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفة الإسناد .

(١) هو الأستاذ الفاضل محمد فؤاد عبد الباقي .

و « ٩٩ »، تسع وتسعون حديثاً ما بين واهية الأستاذ أو منكورة-
أو مكذوبة ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله أبو زرعة في أن جملة ما فيها من-
ضعيف بضعة عشر حديثاً أو ثلاثون حديثاً غير صحيح وأن ما قاله الإمام-
ابن رشيد هو الحق والصواب كما حقق أن عدد كتب السنن ٣٧ كتاباً
عدا المقدمة وعدد أبوابه ١٥١٥ باباً وهو قريب مما ذكر عن القطان .
« ثلاثيات ابن ماجه » :

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار يئنه وبين النبي صلى الله-
عليه وسلم ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات .
« شروح السنن »

(١) شرح سنن ابن ماجه الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميمري-
الشافعي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨) في خمس مجلدات وأسمى-
شرحه « الديباجة » ، ولكن عاجلته المنية قبل تحريره وثقيقه .

(٢) شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة واحد وأربعين-
وثمانمائة (٨٤١) .

(٣) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة-
وتسعمائة (٩١١) وأسمى شرحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » .
وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجار والاقتصار
على المهم .

(٤) شرح الشيخ السندی المدنی المتوفى سنة ألف ومائة وثمان-
وثلاثين ، وهو شرح لطيف وجيز ومفيد على وجازته ، اقتصر فيه على
المهمات وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

(٥) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي-
المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، اقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجه
على الكتب الخمسة ، وقد سلك فيه مسلك البسط والإطناب حتى بلغ به
ثمان مجلدات ، وأسمى شرحه هذا « ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه » .

« نماذج من سنن ابن ماجه » .

« باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا شريك عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرتكم به فتفدوه وما نهيتكم عنه فانتهوا » .

(٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله » .

« باب المنهبل بعد الوضوء والغسل » .

(٣) حدثنا محمد بن ربح حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن أبي هند أن أبا مرة مولى عقيل حدثه أن أم هانئ بنت أبي طالب حدثته أنه لما كان عام الفتح قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله ^(١) فسترت عليه فاطمة ثم أخذت ثوبه فالتحف به .

(٤) حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا ابن أبي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن محمد بن شرحبيل عن قيس بن سعد قال : « أنا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعا له ماء آفاغسل ثم أتته بملحفة ورسية ^(٢) فاشتمل بها فكأنى أنظر إلى أثر الورس على عسكرته » ^(٣) .

(٥) حدثنا العباس بن الوليد وأحمد بن الأزهر قالا : حدثنا مروان ابن محمد حدثنا يزيد بن السمط حدثنا الوضين بن عطاء عن محفوظ

(١) الغسل الاغتسال .

(٢) مصبوغة بالورس ، وهو زيت أصفر يصنع به الثياب

(٣) طبقات بطنه ، واحدها عكنة .

ابن علقمة عن سليمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه .

« باب ما يقال بعد الوضوء » .

(٦) حدثنا موسى بن عبد الرحمن حدثنا الحسين بن علي وزيد ابن الحباب « ح » وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو نعيم قالوا : حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سليمان النخعي قال : حدثني زيد العمر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتح له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل » قال أبو الحسن بن سلمة ^(١) القطان حدثنا إبراهيم بن نصر حدثنا أبو نعيم بنحوه .

« باب الوضوء من النوم » :

(٧) حدثنا محمد بن المصقي الحصى حدثنا بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائد الأزدي عن علي ابن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العينان وكاء السَّه ^(٢) فمن نام فليتوضأ » .

باب ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي .

(٧) حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد أحدكم الغائط وأقيمت الصلاة فليبدأ به » .

حدثنا بشر ابن آدم حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح عن

(١) هو أحد تلاميذ ابن ماجه ، وقد روى الحديث من غير طريق شيخه فملا بواحد ولو رواه عن شيخه لسكان بينه وبين أبي نعيم اثنتان والعلو من الأمور المحبوبة للحدثين .

(٢) أي الدبر ، والوكاء ما يربط به الشيء ، والمني على المجاز .

السفر بن نسير عن يزيد بن شريح عن أمانة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل وهو ساجد (١) ،

• باب الرجل ينحل ولده ، :

(٨) حدثنا أبو بشر بكر بن خلف حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : انطلق به أبوه يحمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أشهد أنى قد نخلت النعمان من مالى كذا وكذا قال : فكل بئيك نخلت مثل الذى نخلت النعمان ؟ قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيرى ، قال : أليس يسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ قال : بلى : قال : فلا إذا .

• باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ، :

(٩) حدثنا محمد بن بشار وأبو بكر بن خلاد الباهلي قالا : حدثنا ابن أبي عدى عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن جابر عن ابن عباس وابن عمر يرفعان الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : • لا يحل للرجل أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده .

• باب المسلمون شركاء فى ثلاث ، :

(١٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ، ثنا ، سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : • ثلاث لا يمتنع : الماء ، والكلاء ، والنار [فى الزوائد : هذا إسناد صحيح ، رجاله موثقون] .

• باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء ، :

(١١) حدثنا محمد بن رُمح أنبأنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصارى سرح الماء يُمسَر فأبى عليه ، فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » ، فغضب الأنصارى فقال : يا رسول الله ، أن كان ابن عمك ؟ قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر^(١) ، قال : فقال الزبير : والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما .

« باب الخروج إلى الحج » :

(١٢) حدثنا علي بن محمد وعمرو بن عبد الله ، قالوا : (ثنا) وكيع (ثنا) إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل (أو أحدهما عن الآخر) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أراد الحج فليتعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة » ، في الزوائد : في إسناده إسماعيل أبو خليفة أبو إسرائيل الملائى قال فيه ابن عدى : عاملة ما يرويه يخالف الثقات ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال الجرجاني : مفتر زائع نعم قد جاء : « من

(١) الشراج جمع شريحة : مسيل الماء ، والحرة أرض ذات حجارة سود ، سرح الماء أرسله أن كان ... أى حكمت له لكونه ابن عمك . الجدر : جمع الجدار وهو ما يكون حول المزرعة لصيانة الماء ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بأمر فيه مصلحة للخصمين وهو أن يسقى يسيرا ثم يرسله إلى جاره ، فلما اغضب الرجل الرسول بفقره حتى استوفى الرسول للزبير حقه في أن يسقى أرضه مبقيا قاما ثم يرسل الماء لجاره بعد ذلك .

أراد الحج فليعجل ، بسند آخر رواه الحاكم وقال : صحيح ورواه أبو داود أيضا .

(١٣) « باب الشرب من زمزم ، حدثنا علي بن محمد ، ثنا ، عبد الله ابن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل فقال : من أين جئت ؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغي ؟ قال : وكيف ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضع منها فإذا فرغت فحمد الله عز وجل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضعون من زمزم » ،^(١) في الزوائد : هذا إسناد صحيح رجاله موثقون .

(١٤) « باب أكل كل ذي ناب من السباع ، حدثنا بكر بن خلف ، ثنا ، ابن أبي عدي عن سعيد عن علي بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير » ،^(٢) .

(١٥) « باب الطافي من حيد البحر » ، حدثنا هشام بن عمار ، ثنا ، مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة — وهو من بني عبد الدار — حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البحر الطهور ماؤه ، الحل ميتته » ،

(١) تنفس ثلاثا أي في أثناء الشرب لكن بإقامة الإناء عن الفم عند التنفس ، وتضع : أكثر من الشرب حتى يملئ جنبك وأضلعك آية ما بيننا . . . أي علامة .

(٢) كل ذي ناب كالأسد والذئب والكلب والنمر ونحوها مما يقترب بنابه وكل ذي مخلب كالنسر والصقر والبازي ونحوها مما يمتدئ بمخلبه ، والمخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر من الإنسان .

قال أبو عبد الله : بلغني عن أبي عبيدة الجوادى أنه قال : هذا نصف العلم لأن الدنيا بر وبحر فقد أفتاك في البحر وبقى البر .

(١٦) « باب كل مسكر حرام » حدثنا سهل (ثنا) يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سبرة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

(١٧) « باب ما أسكر كثيره فقليله حرام » حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم « ثنا » أنس بن عياض حدثني داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ٢

(١٨) « باب من تطيب ولم يعلم منه طب » حدثنا هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملي قالا : « ثنا » الوليد بن مسلم « ثنا » ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن » (١)

(١٩) « باب التوكل واليقين » حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان ابن عيينة عن ابن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ولا تعجز ، فإن غلبك أمر فقل : قدر الله وما شاء فعل ، وإياك واللّو فإن اللّو تفتح عمل الشيطان » .

(٢٠) « باب الحكمة » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب حدثنا عبد الله ابن نمير عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال :

(١) تطيب : تعاطى الطيب وهو لين من أهله ضامن : ملتزم ضمان ما أفسده بتطيبه وهذا الحديث الجليل يعتبر أصلا في مفاقة أدعياء الطب وتضمينهم جناباتهم

قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الحكيمة ضالة المؤمن ،
حيثما وجدها فهو أحق بها » (١) .

« باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم »

(٢١) حدثنا أبو كريب وأحمد بن سنان قالا : (ثنا) أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : يجيء النبي ومعه الرجلان ويحيى النبي ومعه الثلاثة وأكثر
من ذلك وأقل فيقال له : هل بلغت قومك ؟ فيقول : نعم فيدعى قومه ،
فيقال : هل بلغكم ؟ فيقولون : لا ، فيقال : من شهدك ؟ فيقول محمد وأمة
فدعى أمة محمد ، فيقال : هل بلغ هذا ؟ فيقولون نعم ، فيقول : وما عليكم
بذلك ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا فصدقناه ، قال :
فذلكم قوله تعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
ويكون الرسول عليكم شهيدا .

(٢٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالا حدثنا أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا له منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في
النار ، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله ، فذلك قوله تعالى :
« أولئك هم الوارثون » .

(١) الكلمة الحكيمة : ذات الحكيمة ضالة : مطبوعة له والمزاد الإرشاد إلى ما يليق
بالمؤمن وهو الحريص على الحكيمة والاستفادة منها من غير نظر إلى قتلها ، وفي معنى الكلمة
المصل النافع المصيب .

« الإمام الطبري »

(٢٢٤ - ٣١٠ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ المفسر المؤرخ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري^(١) كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين .

صفاته : كان أسمر أعين مليح الوجه ، مديد القامة ، فصيح اللسان ، زاهدا ، مترفعا عن الدنيا ، وصله أمير المؤمنين « المقتدر » بجوائز عرفانا لعلبه فأبى أن يقبلها ، وكذلك أهدى إليه أحد الوزراء ألف دينار فردها كما عرض عليه القضاء فأبى ، ولعل بما أعانه على هذا الترفع أن أباه ، ترك له ضيعة بطبرستان فكان ينفق ما يستغله منها على نفسه وأهله وطلابه .
مثال للتفاني في العلم :

كانت حياة ابن جرير مثالا عاليا للتفاني في العلم ، والعمل الدائب على البحث والتأليف ، وما ظنك برجل مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة ، وقد حسب تلاميذه عمره من يوم أن احتمل إلى أن مات ثم قسموا إنتاجه على هذه المدة فنال كل يوم أربع عشرة ورقة ، هذا إلى ارتحاله وأسفاره المتصلة في سبيل جمع الحديث ، ولقاء الشيوخ وأئمة العلم ، وفي آخر حياته استوطن بغداد ، وأقام بها إلى حين وفاته .

شيوخه : كثيرون منهم محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، وأبو همام السكوني ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وإسماعيل بن موسى السعدي ، ومحمد بن حميد الرازي وآخرون .

تلامذته : وقد أخذ عند العلم كثيرون منهم أحمد بن كامل ، وأبو القاسم الطبراني ، وعبد الغفار الحظيني ، وأبو عمرو بن حمدان وغيرهم .
عليه : كان ابن جرير دائرة معارف في التفسير والحديث ، والفقه والأصول ، والقراءات والتاريخ ، وليس أدل على هذا من أن الخليفة المقتدر أراد في بعض الأيام أن يكتب كتاب وقف تكون شروطه متفقاً عليها بين العلماء ، فقبل له : لا يقدر على هذا إلا أحمد بن جرير الطبري ، فطلب منه ذلك ، فسكتب له هذا الكتاب ، فأراد الخليفة جائزته فأبى ، وكان في أول أمره شافعيًا ومكث ينشر المذهب ببغداد سنين ، واقتدى به ثم اتسع عليه ، وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه^(١)

ثناء الأئمة عليه : وقد قال فيه إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة :
« ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير ، ولقد ظلمته الخبايلة »
كما أثني عليه الخطيب البغدادي فقال : « كان من أكابر أئمة العلم ، ويحكم بقوله ، ويرجع إلى معرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظاً لكتاب الله ، عارفاً بالقراءات كلها بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في الأحكام ، عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم » .

محنة وابتلاء :

وقد أصيب ابن جرير بمحنة في حياته من عوام الخبايلة وجهلتهم بسبب مقالته عن الإمام أحمد : إنه رجل حديث لا فقه ، وقد أودى كثيراً ، وضيق عليه ، حتى لقد حالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه ، بل استمرت هذه العداوة بعد وفاته فقد أبى رعاهم أن يدفن نهاراً ، فلم يكن

بدئ من أن يدفن بداره ، والإسلام يقدر حرية الرأي ، وهب أنه خطأ في رأيه ، فما كان ينبغي أن يؤذى هذا الإيذاء ، وشيوخ الحنابلة أعقل من أن يصدر منهم ما كان ، ولكنه منطق العوام الجهلاء في كل عصر فالإسلام يرى ما حدث .

وقد رماه الحاقدون عليه بالرفض ، بل والإلحاد ، قال ابن كثير : « وحاشاه من ذلك كله ، بل كان أحد أئمة الإسلام علما وعملا بكتاب الله وسنة رسوله ، وإنما تقلدوا ذلك عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض^(١) ، ولعل السبب في هذه الفرية أنه أُلِفَ في فضائل سيدنا عليّ ، ولكن شتان ما بين ذكر الفضائل والرفض .

وما افتروه عليه أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء ، وأنه لا يوجب غسلهما وهو خطأ نشأ من عدم الفهم : ذلك أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح فلم يفهم بعض الناس مراده ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح أي الدلك^(٢) .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وافاه أجله في شوال سنة عشر وثلاثمائة ، ولما توفي اجتمع الناس من سائر أحياء بغداد ، وصلوا عليه بداره ، وورثاه خلق كثير من أهل العلم والأدب .

مؤلفاته

(١) التفسير الكبير الذي قال فيه النووي في تهذيبه : كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله وقال أبو حامد الإسفرايني : لو رحل

(١) الرافضة قوم من غلاة الشيعة أجازوا الطعن في الصحابة ولا سيما الشيخين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٧ .

رجل إلى الصين حتى ينظر تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيراً عليه ، وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور وأصحها ، يذكر فيه ما ثبت عن النبي وما ورد عن الصحابة والتابعين ، وقد عرض فيه لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض ، كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط ، والأعاريب واللغات ، والاستشهاد بالشعر على بعض معاني الألفاظ ، وهو مطبوع .

(٢) كتاب « تهذيب الآثار » ، قال الخطيب البغدادي فيه : وله كتاب سماه « تهذيب الآثار » ، لم أرسواه في معناه إلا أنه لم يتمه . وقال الذهبي ^(١) : وهو من عجائب كتبه ، ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم على كل حديث وعلمته وطرقه ، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججه واللغة فم مسند العشرة ، وأهل البيت والموالي ، ومن مسند ابن عباس قطعة ، ومات وقال ابن كثير في بدايته : ومن أحسن مصنفاته « تهذيب الآثار » ، ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء ، ولكن فيه الكفاية لكن لم يتمه ^(٢) .

(٣) « تاريخ الأمم والملوك » ، ولما عزم على تأليفه قال لأصحابه : هل تنشطون لتاريخ العالم ؟ قالوا كم يحىء فذكر نحواً من ثلاثين ألف ورقة فقالوا : هذا بما يفنى الأعمار قبل تمامه ، قال : إنا لله فأمله في نحو ثلاثة آلاف ورقة .

(٤) كتاب القراءات ، وكان حجة فيها كما كان حسن الصوت بالقرآن
(٥) كتاب « العدد والتنزيل » ، (٦) كتاب « اختلاف العلماء » ،
(٧) كتاب « تاريخ الرجال » ، (٨) كتاب « الخفيف في الفقه » ،
(٩) كتاب « البسيط في الفقه » ، (١٠) كتاب « لطيف القول في الفقه » ،
(١١) كتاب « التبصير في الأصول » ، (١٢) كتاب « الفضائل » ،

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) يوجد منه جزءان كتباً في القرن الثامن ، أحدهما يحتوي على القسم الأخير من مسند علي بمكتبة « كوبريلي » رقم (٢٧٠) والآخر فيما روى عن ابن عباس بهذه المكتبة أيضاً رقم (٢٩٦) .

« علماء كثيرون ... »

إن من ذكرناهم من أئمة الحديث قل من كثر ، وغيض من فيض ، وإن هناك غيرهم كثيرين جداً ممن ألفوا في الحديث ، منهم من بقيت له كتب وإن كانت مخطوطة ، ومنهم من لم يبق من كتبه إلا أسماء ورسوم ، ومنهم من ضاعت كتبه في الفتن التي نزلت بالمسلمين في تاريخهم الطويل كما حدث في غزو التتار ، وفي غزو الصليبيين ، وفي حملة الإبادة التي قام بها المسيحيون في الأندلس لما غربت بها شمس المسلمين ، فقد حرقوا من كنوز العلم ما حرقوا .

وبحسبك — أيها القارىء — أن تأخذ بكتاب من كتب التراجم كتذكرة الحفاظ للإمام الذهبي ترى المئين من أئمة هذا العالم النبوى في هذا القرن وما قبله ، ومنهم من هم في درجة بعض من ذكرنا أو أجل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من حياتهم إلا تنقياً ، ومن مؤلفاتهم إلا أسماءها ، وسنذكر بإيجاز بعضاً من هؤلاء فمنهم :

(١) الإمام الحافظ قدوة أرباب هذا الفن أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن نجيج السعدي مولاهم المديني ثم البصري ، ولد سنة إحدى وستين ومائة سجع أباه وحماد بن زيد وابن عينية وطبقتهما ، وروى عنه الذهلي والبخارى ، وأبو داود ، وأبو يعلى ، وغيرهم .

وقد امتاز ابن المديني بمعرفة علل الحديث ، فقد كان في ذلك نسج وحده ، وفريد عصره ، وقد أثنى عليه الأئمة بما هو أهله قال شيخه ابن عيينة : يلوموننى على حب على بن المديني ، والله لما أعلم منه أكثر مما يتعلم منى ، وكفاه فضلاً قول البخارى فيه : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المديني ، وقال أبو حاتم : كان ابن المديني عالماً في الناس في معرفة الحديث والعلل ، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط إنما كان

يكنيه تبجيلا له ، وقد أخذوا عليه ترده إلى أحمد بن أبي ذؤاد حامل لواء فتنة القول بخلق القرآن ، ولكنه تنصل من ذلك ، وندم على ما كان .

مؤلفاته : قال الإمام النووي : إنه له نحو من مائتي مصنف ، منها تاريخ الرجال في عشرة أجزاء ، وكتاب العلل ، وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومائتين .

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام التميمي الدارمي السمرقندي ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائة وسمع من النضر بن شميل ، ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر ، وروى عنه مسلم ، وأبو داود والترمذي والنسائي خارج سننه ، وكان أحد الحفاظ والرحالين ، موصوفاً بالثقة والورع والزهد ، كما كان على غاية العقل ، وفي نهاية الفضل ، يضرب به المثل في الديانة والحلم ، والاجتهاد ، والعبادة قال فيه أبو حاتم : ثقة صدوق ، ومن مؤلفاته كتاب المسند ، ^(١) والتفسير ، وكتاب الجامع ، وكانت وفاته عام خمس وخمسين ومائتين .

(٣) الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي البصري .
نزىل بغداد .

سمع الكثير من الشيوخ ، وأخذ عنه الكثيرون ، وكان من كبار علماء الحديث ، وله دنيا واسعة وتحمل وقد ألف كتاب المسند الكبير ، ما ألف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه ، والذي تيسر له منه : مسند العشرة ، وابن مسعود ، وعمار ، والعباس ، وبعض الموالى ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الأزهر قال : بلغني أنه كان في منزل يعقوب بن شيبه أربعون لحافاً أعدّها عنه لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيتون له المسند ،

وقد أنفق على ما تم منه عشرة آلاف دينار ، ولا تعجب فقد قيل :
إن مسند علي وحده خمس مجلدات ، وكانت وفاته سنة اثنين وستين ومائتين .
(٤) الإمام الحافظ الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
الملقب بإمام الأئمة ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

حياته وعلمه : عني بالحديث من حدائته ، وطاف البلاد ، ورحل
إلى الآفاق في طلبه ، وسمع من الشيوخ الكبار وروى عنه الكثيرون
من أعيانهم البخاري ومسلم في غير الصحيحين ، وأبو علي النيسابوري
وغيرهم ، وقد جمع إلى العلم بالحديث العلم بالفقه وبلغ رتبة الاجتهاد وإن كان
يذكره المؤلفون في « طبقات الشافعية » شافعيًا ، روى عنه أنه قال .
ما قلدت أحداً منذ بلغت ستة عشر ، وكان يرى رأى السلف في الصفات
والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفترين عليه ، وقد كذبهم فيما يدعون
عليه (١) .

ثناء الأئمة عليه : وقد أثنى عليه الأئمة ، قال فيه أبو حاتم محمد
ابن حبان البستي : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ،
ويحفظ ألفاظها الصحاح ، وزياداتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد
ابن إسحاق بن خزيمة ، وقال الدارقطني : كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم
النظير ولما سئل عنه ابن أبي حاتم الرازي قال : ويحكم هو يسأل عنا
ولا نسأل عنه هو إمام يقتدى به .

مؤلفاته : قال الحاكم في كتابه « علوم الحديث » : إن مصنفاته تزيد
على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء .
وله فقه بريرة في ثلاثة أجزاء ، وكتاب الصحيح ، وهو من أجل الكتب

سوانقها ، ومن مؤلفاته كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » وكتاب
الفقه ، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

(٥) الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأردى ، المصرى الطحاوى ^(١) ، إمام الحنفية ومحدثهم بمصر ، ولد سنة
سبع وثلاثين ومائتين ، وقيل سنة تسع وعشرين ومائتين ، وهو ابن أخت
المزنى صاحب الإمام الشافعى

شيوخه : سمع الحديث من هارون بن سعيد الأبل ، ويونس بن
عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وطبقتهما ، كما أخذ الفقه عن أبي
جعفر بن أبي عمران الفقيه الحنفى قاضى مصر وأبى حازم الفقيه الحنفى
قاضى الشام فقد خرج إليها سنة ثمان وستين ومائتين وتفقه عليهما ،
وغيرهما من أئمة الفقه الحنفى .

تلاميذه : وقد أخذ عنه الحديث والفقه أحمد بن القاسم الحنشاب ،
ويوسف الميانجى ، وأبو بكر المقرئ ، والطبرانى ، وعبد العزيز بن محمد
الجوهري قاضى الصعيد وآخرون .

علمه : كان الطحاوى من كبار علماء الحنفية بالديار المصرية ، كما كان
يعتبر من كبار محدثيهم ، وتأليفه فى الحديث والفقه تشهد له بالإمامة ،
وقد كان فى أول أمره شافعيًا يأخذ الفقه عن خاله المزنى ، فقال له خاله
يوماً : والله لا يجرى منك شيء ، فغضب من ذلك وتركه ، وتفقه على أبى
جعفر ابن أبى عمران الفقيه الحنفى حتى برع فى الفقه ، وفاق أهل زمانه ،
وصارت إليه الرئاسة فى المذهب وصنف الكتب الكثيرة ، وكان يقول :
رحم الله المزنى لو كان حياً لكفر عن يمينه ، وقد أهله فقهه أن ناب فى القضاء
عن عبد الله بن محمد بن عبدة قاضى مصر بعد ستة سبعين ومائتين ، وبذلك

على إمامته في الفقه والحديث ما روى أن رجلاً قال له : رأيتك في العشية
مع الفقهاء في ميدانهم ، وأنت الآن في ميدان أهل الحديث وقل من يجمع
ذلك !! فقال له الطحاوي : هذا من فضل الله وإنعامه وقد قال فيه ابن
يونس : كان ثقة ثباتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله ، وقال أبو إسحاق الشيرازي
في الطبقات : انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر .
مؤلفاته : وللإمام الطحاوي مؤلفات كثيرة تشهد له بطول الباع في
الحديث والفقه منها : —

(١) أحكام القرآن .

(٢) اختلاف العلماء .

(٣) معاني الآثار .

(٤) مشكل الحديث ، وهو كتاب كبير عظيم النفع في بيان مشكل

الحديث ، وقد اختصره القاضي أبو الوليد الباجي وسماه مختصر مشكل
الآثار .

(٥) التاريخ الكبير .

(٦) كتاب الشروط .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالحديث والفقه والقضاء والتدريس .

والتأليف توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (١) .

(٧) الحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار ارتحل

في سبيل طلب الحديث والعلم ، وكان رفيق الإمام مسلم في الرحلة إلى بلخ ،
وإلى البصرة ، سمع قتيبة بن سعيد وابن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة .

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٨ ، ٢٩ — البداية والنهاية ج ١١ ص ١٧٤ .

وغيرهم وحدث عنه أبو حامد بن الشرقى ، وأبو زرعة ، وابن وارة ،
وهما من شيوخه وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح » ، وتوفى سنة
ست وثمانين ومائتين .

(٨) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابورى
الأسفرائينى ، أكثر الترحال ، وطاف فى البلدان ، وسمع من اسحاق بن
راهويه ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المدينى وغيرهم ، وروى عنه أبو عوانة ،
وأبو حامد بن الشرقى ، وابن الأخرم وغيرهم ، وقد أثنى عليه الحاكم فقال :
كان ديناً ثبتاً مقدماً فى عصره ، له كتاب « الصحيح » توفى سنة ست
وثمانين ومائتين .

أشهر المؤلفين في القرن الرابع وما بعده

منهج التأليف في القرن الرابع وما بعده

قدمنا فيما سبق أن القرن الثالث كان أخصب القرون في جمع الأحاديث والسنن، وحفظ متونها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ونقد روايتها والعلم بأحوالهم، وكل من أتى بعد هذا القرن من أئمة الحديث، فهم عيال على أهل في الغالب الكثير، وأن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس الثلاثمائة، ولئن كانت كتب السنن والأحاديث في القرن الثاني والثالث تمتاز غالبا بأولية الجمع والإبداع، فأكثر كتب الحديث في القرن الرابع وما بعده سلكت مسلك التهذيب، أو جمع الشئب في كتاب واحد أو بيان الغريب، أو التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها، أو استدراك ما فات السابقين، أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب، بحذف الأسانيد والاختصار على المتسئون أو بعضها، أو الاختصار على بعض الأبواب كالأحكام، والترغيب والترهيب، وما اتفق عليه الشيخان ونحو ذلك .

كما عنى المحدثون في هذا الطور من التأليف بشرح متون الأحاديث وبيان ما اشتملت عليه من حكم وأحكام، وأخلاق وآداب، ومواعظ وزواجر، وبلاغة وبيان، وقواعد نحوية وصرفية، ولغة واشتقاق، وكانت عنايتهم بالصحيحين أكثر من عنايتهم بغيرهما من كتب الحديث وموسوعات، وتركوا في هذا المضمار ذخائر ونفائس أكثر من أن تحصى، تشهد بما كان لأسلافنا من فضل على العلوم والمعارف الإنسانية الشريفة، وسنعرض في الفصول الآتية للنأحي التي نأحيها أئمة الحديث وجهابذته في خدمة الأحاديث في القرن الرابع وما بعده مع الاختصار على أشهر المؤلفين ومهمهم .

« كتب الصحاح »

قد علمت فيما سبق أن بعض المؤلفين في القرن الثالث التزم أن لا يخرج إلا الحديث الصحيح ، وأول من فتح هذا الباب الإمام البخاري ، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج ، ثم قفاهما بعض من جاء بعدهما ، كذلك التزم بعض المؤلفين في القرن الرابع وما بعده تخرج الحديث الصحيح وإن كانوا لم يبلغوا شأوا البخاري ومسلم في التصحيح والتضعيف ، ونقد الرجال والعلم بعلل الحديث ، ولم يبلغوا في شروط الصحيح كما بالغ صاحبها الصحيحين ، فمن ثم تأخرت مرتبة كتبهم — مع التزام الصحيح — عن مرتبة الصحيحين ، وإليك أشهر هؤلاء .

(١) قاسم بن أصبغ الأندلسي (م ٣٤٠)

نسبه : هو الإمام الحافظ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح أو واضح محدث الأندلس أبو محمد الأموي مولاهم القرطبي .

شيوخه : سمع من شيوخ كثيرين من أشهرهم بتي بن مخلد ، وابن أبي الدنيا ، وابن أبي خيثمة وقد كتب عنه التاريخ وغيرهم .

تلاميذه : وروى عنه حفيده قاسم بن محمد ، وعبد الله بن محمد الباجي الحافظ ، وعبد الوارث بن سليمان وغيرهم .

علمه : وكان إماماً جليلاً انتهى إليه يلد الأندلس علو الإسناد والحفظ والجلالة ، وأثنى عليه غير واحد من الأئمة ، وكان بصيراً بالحديث ورجاله ، وقد جمع إلى الحديث الفقه والعلم بالعربية فقد كان رأساً فيها ، وفي آخر عمره كثر نسيانه ولكن ما أخطأ ، فلما أحس بذلك انقطع عن الرواية صوناً لعله ، وتحوطاً للحديث .

- مؤلفاته : ومن مؤلفاته : — (١) مسند مالك .
 (٢) كتاب « بر الوالدین » ، (٣) كتاب « الصحيح » ،
 (٤) كتاب « المنتقى فى الآثار » ، وقد جعله ابن حزم فى المرتبة الأولى
 من كتب الحديث والظاهر أنه ألف المنتقى بعد كتابه الصحيح .
 (٥) كتاب « الأنساب » .
وفاته : وكانت وفاته بقرطبة سنة أربعين وثلاثمائة ^(١) .

(٢) ابن السكن (م ٣٥٣)

نسبه : الحافظ أبو على سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزيل مصر ،
 ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .
شيوخه : سمع أبا القاسم البغوى ، ومحمد بن يوسف القبرى ، وسعيد
 ابن عبد العزيز الحلبي وطبقهم .
تلامذته : روى عنه أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ،
 وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبي وآخرون .
ارتحاله وعلیه : وقد طوف البلاد من جيحون إلى النيل ، وعنى بهذا
 الشأن ، وجمع وألف وبعد صيته فى الحديث وعلومه ، ومن مروياته
 ما رواه بسنده عن أبى حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة فى
 الأرض وفساد عريض » ، قال أبو على : أبو حاتم صحابى ما روى سوى هذا
 الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح المنتقى » ، وقد وقع إلى

أهل الأندلس فاعتنوا به ، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى من كتب الحديث ، وتوفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة (١) .

(٣) « ابن حبان البستي » (م ٣٥٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٢) صاحب « التقاسيم والأنواع » ،

شيوخه : سمع الحسين بن إدريس الهروي ، وأبا عبد الرحمن النسائي ، وأبا يعلى الموصلي ، وأبا بكر ابن خزيمة ، وغيرهم كثيرين من مصر إلى خراسان حتى قال : إنه كتب عن أكثر من ألفي شيخ .

تلامذته : وروى عنه الحاكم أبو عبد الله ، ومنصور بن عبد الله الخالدي ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني وغيرهم .

ارتحاله وعلمه : كان ابن حبان كثير الارتحال ، وهذا هو ما هيا له لقاء هؤلاء الشيوخ ، قال الحاكم : قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نساء ، ثم أنصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبني الخانقاه ، وقرأ عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه بجزستان عام أربعين ، فكانت الرحلة إليه لسماع كتبه .

وكان عالماً أيضاً بالطب والفلك والفلسفة وغيرها من العلوم ، وقد يكون من المستغرب ذلك ، فقد كان أئمة الحديث لا يعنون بهذه العلوم ، ولكن الإسلام دين العلم والمعرفة ، لا يحجر على المسلم أن يتعلم أى علم

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) نسبة إلى بستان بسجستان .

شاء مادام ذلك لا يخل بدينه ولا مروءته، وكان فقيهاً وتولى القضاء زمناً طويلاً، قال أبو سعيد الإدريسي: «كان على قضاء سمرقند زماناً، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفتون العلم» وكان مقامه بسمرقند أخصب أيام حياته وفيها ألف معظم مؤلفاته وقد ذكره بعض المؤلفين في الطبقات «في طبقات الشافعية»^(١).

موقف النقد منه :

وقد اختلف موقفهم منه، فمنهم من أثنى عليه قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال» وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة نبيلاً فهماً».

ومنهم من جرحه وطعن فيه برقة الدين قال أبو اسماعيل الهروي: سألت يحيى بن عمار عنه، فقال: نحن آخر جناه من سجستان، كان له كبير علم ولم يكن له كبير دين، وقال ابن الصلاح في «طبقات الشافعية»: ربما غلط الغلط الفاحش في تصرفاته، وبما أنكروه على ابن حبان قوله «النبوة العلم والعمل»، فحكموا عليه بالزندقة، وهجر وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله، وقد انتصر لابن حبان الحافظ الذهبي فقال ما خلاصته: «إنه لم يرد حصر المبتدأ في الخبر ومثله «الحج عرفة» فقد ذكر النبي مهم الحج، كما ذكر ابن حبان مهم النبوة، إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل. نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاها من أولى العلم والعمل لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح، ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن ابن أبي حاتم لا يسوغ وذلك نفس فلسفي»^(٢) وقد تشكك الحافظ ابن كثير في صحة ما نسب إليه حيث قال: «وقد حاول

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٥٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٢٥.

بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة ،
وهي نزعة فلسفية والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه ،^(١)

والذي يظهر لي أن تعاطيه لعلوم الفلسفة والطب والفلك هو الذي
حمل هؤلاء العلماء على التحامل عليه ، وأن الرجل كان ثقة نبيلادينا عاقلا

مؤلفاته : كثيرة منها : —

(١) التاريخ (٢) الضعفاء (٣) فقه الناس

(٤) المسند الصحيح والظاهر أنه المعروف بكتاب « التقاسيم
والأنواع » ، قسمه على الأوامر ، والنواهي والأخبار ، والإباحات ،
وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، ونوع كل نوع منها إلى أنواع ، والكشف
على الحديث منه عسر جداً ، لأنه غير مرتب على الأبواب ولا المسانيد ،
وقد رتبته على الأبواب ابن الملقن ، وجرّد أبو الحسن الهيثمي زوائد على
الصحيحين في مجلد

منزلة صحيح ابن حبان : وقد نسب بعض الأئمة لابن حبان تساهله
في التصحيح قال ابن الصلاح في مقدمته ص (١٨) : « ويقال به — يعني
مستدرك الحاكم — في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي ، أي أنه
يقاربه في التساهل في الحكم بالتصحيح فتصحيحه أعلا من تصحيح الحاكم
قال الحازمي : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم .

وفاته : وبعد هذه الحياة الخصب الغنية بالتأليف توفي في شوال سنة
أربع وخمسين وثلاثمائة .

(٤) الضياء المقدسى (م ٦٤٣)

نسبه : هو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى المقدسى ، ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

ارتحالاه : ارتحل إلى مصر ، وبغداد ، ونيسابور ، ومرو ، ودخل مرتين إلى أصبهان^(١) ، وسمع بها ما لا يوصف كثرة ، ولقى الشيوخ الكثيرين وأخذ عنهم .

شيوخه : سمع من أبي المعالى بن صابر ، وعمر بن على الجوينى ، ويحيى الثقفى وطبقتهما بدمشق ، وأبى القاسم البوصيرى وطبقته بمصر ، وابن الجوزى وطبقته ببغداد ، وأبى جعفر الصيدلانى وطبقته بأصبهان ، وعبد الباقي بن عثمان بهمدان ، والمؤيد الطوسى وطبقته بنيسابور ، وأبى المظفر السمعانى بمرو ، وغيرهم .

تلاميذه : حدث عنه القاضى تقي الدين ، وابن الموازى ، والنجم السفرأوى ، وابن الحجاز ، وابن الحلال ، وعثمان النساج ، وعيسى السمان ، وسالم القاضى وآخرون ،
عليه وثناء الأئمة عليه :

كان من علماء الحديث وأهل التصحيح والتعليل ، والجرح والتعديل ، وكان المرجوع إليه فى هذا العلم ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه ، وقد أثنى عليه العلماء ، قال تليذه عمر بن الحاجب : شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته ، ونسيح وحده ، علما وحفظا وثقة ودينا ، من العلماء

(١) بفتح الهجزة وكسرها وقد تبدل الباء فاء ، « قاموس » .

الربانيين ، كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعاً ، متواضعاً ، سهل العارية ، وسئل عنه الزكى البرزالى فقال : ثقة جبل حافظ دين ، وقال ابن النجار : حافظ متقن حجة عالم بالرجال ورع تقى ، مارأيت مثله فى نزاهة وعفة وحسن طريقة ، وقال الشرف ابن النابلسى : مارأيت مثل شيخنا الضياء ^(١) .

مؤلفاته : وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « المختارة » التزم فيه الصحة فصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ولم يتم الكتاب . قال ابن كثير : وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى فى ذلك كتاباً سماه « المختارة » ولم يتم كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على على مستدرك الحاكم ^(٢) وقال السيوطى فى اللآلىء : ذكر الزركشى فى تخريج الرافعى أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الترمذى وابن حبان .
(٢) كتاب الأحكام ولم يتمه (٣) فضائل الأعمال وغير ذلك ^(٣) .

التأليف على العلل

التأليف على العلل من أصعب التأليف وأدقها ، ولا يقف على العلل إلا من رزقه الله حفظاً واسعاً ، وفهماً ثاقباً ، ومعرفة تامة بالرواة ومراتبهم ، وملاسته قوية يميز بها بين الصحيح والمعلول ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليلون من أهل هذا الشأن كابن المدينى . وأحمد . والبخارى . ومسلم . والترمذى وابن أبى حاتم . وأبى زرعة . والحلال . والدارقطنى .

وعلل الحديث عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه . من وصل منقطع . أو رفع موقوف ، أو إدخال سند فى سند . أو متن فى متن ونحو

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٩١ .

(٢) الباعث الحثيث ص ١٥ .

(٣) البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٧٠ .

ذلك مما يقدح في صحة الحديث ، والطريق إلى معرفة العلل : جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

ومن أحسن الكتب التي وضعت في ذلك وأجلها وأجلها كتاب « العلل » لعل بن المديني ، و « العلل » للخلال و « العلل » لابن أبي حاتم الرازي . و « العلل » للدارقطني . وسنقصر الكلام على هؤلاء ، أما ابن المديني فقد سبقت ترجمته وسنترجم للباقيين .

(١) الخلال (م ٣١١)

نسبه : هو الفقيه العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادى الحنبلى المعروف بالخلال مؤلف علم الإمام أحمد وجامعه ومرتبته .
شيوخه : وقد ارتحل كثيراً . وتغرب زماناً طويلاً ولقى الكثيرين من الشيوخ كالحسن بن عرفة وسعدان بن نصر وحرب بن اسماعيل وغيرهم .
تلاميذه : وحدث عنه تلميذه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الملقب بغلام الخلال . ومحمد بن المظفر وغيرهما .

علمه : كان من أئمة الحديث العارفين بعلمه : ومن فضائله جمعه مذهب الإمام أحمد وتنظيمه وكتابته . قال الخطيب فيه : « جمع علوم أحمد ابن حنبل . وتطلبها وسافر لأجلها . وكتبها وصنفها كتباً . ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد بن حنبل أحد أجمع لذلك منه » ومن يدرى ؟ فلعل المذهب لو لم يقيض الله له الخلال لما كان له هذا البقاء . ولا سيما وأن الإمام ما كان يحب تدوين الكتب .

مؤلفاته : (١) كتاب السنة في ثلاث مجلدات ،

(٢) كتاب « العلل » في عدة مجلدات .
 (٣) كتاب « الجامع » لعلوم الإمام أحمد وهو كبير جداً قال فيه ابن كثير . ولم يصنف في مذهب الإمام أحمد مثل هذا الكتاب .
 وفاته : وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله سبع وسبعون سنة ، وقيل نيف على الثمانين (١) .

(٢) « ابن أبي حاتم الرازي » (٢٤٠ — ٣٢٧)

نسبه : هو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس التيمي الحنظلي (٢) الرازي فهو حافظ ابن حافظ وإمام ابن إمام ، ومن بيت عرف بالعلم والدين ، ولد سنة أربعين ومائتين . ارتحاله : ارتحل به أبوه وهو صغير ، وسمع الأسانيد العالية ، ولما كبر ارتحل بنفسه إلى الشام ، ومصر ، وأصبهان وغيرها من الأقطار .
 شيوخه : لقي الكثير من الشيوخ من أمثال ابن وادة ، وأبي زرعة ، والحسن بن عرفة ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم .
 تلامذته : وعنه أخذ الكثيرون من أشهرهم أبو أحمد الحاكم ، ويوسف الميائجي ، وعلي بن محمد القصار وطبقته .

عليه وثناء الأئمة عليه : كان ابن أبي حاتم بحراً في العلوم ولا عجب فقد تخرج على أبيه ، وعلى أمثاله من الأئمة ، وقد أبي عليه أبوه أن يطلب الحديث حتى يحفظ القرآن فقرأه على الفضل بن شاذان ، ثم شرع في طلب الحديث فبرع فيه ولا سيما في العلل ، وتاريخ الرجال ، والجرح والتعديل ، وكان عبداً زاهداً ورعاً حتى لقد كان أبوه يقول : من يقوى

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧ ، ٨ — البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٨ .

(٢) نسبة إلى « دريه حنظلة » بالري .

على عبادة عبد الرحمن ، لا أعرف له ذنباً وقد أثنى عليه العلماء . قال أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبى زرعة ، وكان بجرافي العلوم ومعرفة الرجال . وقال أبو الوليد الباجي : ابن أبي حاتم ثقة حافظ . مؤلفاته :

- (١) كتاب « التفسير » وهو في عدة مجلدات قال ابن كثير : اشتمل على النقل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا .
 - (٢) كتاب الجرح والتعديل مشى فيه خلف البخاري . قال الذهبي : كتابه في الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة في الحفظ .
 - (٣) كتاب كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته .
 - (٤) كتاب العلل صنفه ورتبه على أبواب الفقه^(١) ، هذا عدا مصنفات أخرى في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين^(٢) .
- وفاته : وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

(٣) « أبو الحسن الدارقطني » ٣٠٦ - ٣٨٠

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البنداري الدارقطني^(٣) ، ولد ببغداد سنة ست وثلاثمائة . حياته وارتحاله : نشأ الدارقطني ببغداد ، بلد الخلافة والعلم والحضارة ، وحط ارتحال العلماء من كل قطر ومصر ، فشرّب من معينهم عللاً بعد نهل حتى ارتوى وكرع ، ولكنه لم يكتف بهذا فارتحل إلى البصرة ، والكوفة وواسط ، كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر ، فأكرمه الوزير أبو الفضل

(١) طبع بمصر في مجلدين .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٦ ، ٤٧ - البداية والنهاية ج ١١ ص ١٩١ .

(٣) تسمية « دار القطن » محلة ببغداد .

جعفر بن الفضل المعروف بابن حنزابه^(١) وزير كاهن الأخشيدى ، وكان أبو الفضل عازماً على تأليف مسند لأنه كان من علماء الحديث بمصر فساعده هو والحافظ عبد الغنى بن سعيد على إكمال مسنده ، وقد أقام عنده مدة بالغ في إكرامه فيها ، وحصل للدارقطنى منه مال جزيل^(٢) .

شيوخه : وللدارقطنى شيوخ كثيرون من أعيانهم ابن أبى داود ، وابن صاعد ، والحضرى ، وابن دريد ، ومحمد بن القاسم المحاربى ، وأبو عمر القاضى ، وابن زياد النيسابورى ، وأحمد بن القاسم الفرائضى .
تلاميذه : وقد روى عنه كثيرون من أشهرهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو حامد الإسفرائينى ، وتمام الرازى ، والحافظ عبد الغنى الأزدي ، وأبو ذر الهروى ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وأبو محمد الخلال والقاضى أبو الطيب الطبرى وكلهم كما ترى أئمة أجلاء .

عليه : كان الدارقطنى من أئمة الحديث وجهادته الكبار ، وكان فريد عصره ، ونسيج وحده ، وإمام دهره ، فى أسماء الرجال ، وصناعة التعليل ، والجرح والتعديل ، وحسن التصنيف والتأليف ، واتساع الرواية ، والاطلاع التام فى الدراية .

وكان من صفه موصوفاً بالحفظ الباهر ، والفهم الثاقب ، جلس مرة فى درس الحافظ إسماعيل الصفار ، وهو يمل على الناس الأحاديث ، والدارقطنى ينسخ فى جزء حديث ، فقال بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وأنت تكتب ، فقال الدارقطنى فى للإملاء أحسن من فهمك ، وأحضر ، فقال له هذا الرجل : أتخفظ كم أملى الشيخ ؟ فقال : إنه أملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن ثم ساقها كلها بأسانيد وألفاظها ، لم يسقط منها شيئاً فتعجب الحاضرون منه .

(١) هم أم أبيه الفضل وهى المرأة القصيرة الغليظة .

(٢) وفيات الأعيان ج ٢ ص ٥٠ .

وكان إلى عليه بالحديث وعلمه عالماً بالفقه ، ومذاهب العلماء ، وقد درس الفقه على أبي سعيد الأصبخري ، وعليه تخرج ، كما كان عالماً بالقراءات ، وقد أخذها عن ابن مجاهد شيخ القراء ، وقرأ القرآن على النقاش ، وأحمد ابن محمد الديباجي ، وعلى بن داوود القزاز ، فلا عجب أن صار إماماً في القراءات ، وتصدر في آخر أيامه للإقراء .

كما كان عالماً بالنحو والشعر والأدب ، فقد قيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء ، ومنها ديوان السيد الحميري ، ولهذا نسب إلى التشيع ، وما أبعد — كما قال الذهبي — من التشيع . وليس أدل على نفي التشيع عنه من أنه لما سئل عن التفضيل بين علي وعثمان — رضى الله عنهما — أمسك عن الكلام وقال الإمساك خير ، ثم لم يرض لنفسه السكوت وقال : عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا .

وهكذا نجد أن هذا الإمام قد برز في علوم كثيرة ، وقد كان يعلم ذلك من نفسه فقد سئل : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال : أما في فن واحد فربما رأيت من هو أفضل مني ، وأما فيما اجتمع لي من الفنون فلا .

ثناء الأئمة عليه : قال الحاكم : « صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والفهم ، والورع ، وإماماً في القراء والنحويين ، وأقامت في بغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لي وسألته عن العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله » .

وقال أبو الطيب الطبري : الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث ، وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري : لم يتكلم على الأحاديث مثل علي بن المديني في زمانه ، وموسى بن هارون في زمانه ، والدارقطني

في زمانه وهؤلاء الثلاثة تلامذته، وأعرف الناس به، فشهادتهم لها تقديرها.

وقال الخطيب البغدادي: «كان فريد عصره، وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والآخذ من علوم كالقراءات، فإن له فيه مصنفاً سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس الحروف وتأسى القراء به بعده».

مؤلفاته: — له مؤلفات كثيرة، منها:

(١) كتاب العلل وهو كتاب جليل قال فيه الذهبي: إذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له، فإنك تدهش ويطول تعجبك.

(٢) الاستدراكات والتتبع، ذكر فيه الأحاديث المستقاة على الصحيحين.

(٣) المسند على الصحيحين. (٤) كتاب الأفراد.

(٥) كتاب «القراءات»، (٦) كتاب «السنن»، وسنخه بالكلام

كتاب السنن للدارقطني

وهو كتاب ألفه على الأبواب الفقهية، فهو يعتبر نموذجاً للكتب التي ألفت على الأبواب في القرن الرابع، جمع فيه بين الصحيح والحسن، والضعيف، بل والموضوع على ندرة، ومن هذه الموضوعات ما نبه عليه الدارقطني، ومنها ما لم ينبه عليها، فمن أمثله الأول: «ما رواه بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه». قال الدارقطني: عمر بن إبراهيم — يعني أحاديثه — يضع الأحاديث، وهذا باطل لم يروه غيره، وإنما يصح عن ابن سيرين من قوله، وأما ما لم ينبه على وضعه فمن أمثله حديث علي وعمر في الجهر

بالقسمة وهو : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر في المكتوبات
بسم الله الرحمن الرحيم ، وحديث علي قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة ؟ قال : قلت : الحمد لله رب العالمين فقال قل :
بسم الله . وفي السندين عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي لا يحل الاحتجاج
بهما^(١) ، ومثل حديث « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ، فهو موضوع
وقد ذكره ابن الجوزي في موضوعاته^(٢) .

والإمام الدارقطني كان أعلم أهل زمانه بالعلل ، ونقد الأحاديث ،
ومعرفة الرجال كما سمعت وإن الباحث ليعجب كيف يروى في سننه مثل هذا
ولا ينبه عليه كالحديث الأخير ؟ ! ويمكن أن يعتذر عن الدارقطني بأن
أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وما بعدها ولا سيما
الطبراني ، وأبا نعيم ، وابن منده ، كانوا إذا ساقوا الحديث بإسناده ،
اعتقدوا أنهم برئوا من عهده ، ويرون إبراز السند من البيان ، فمن ثم لم
ينبهوا على وضعها^(٣) .

وقد شرح السنن العلامة الشيخ شمس الحق أبو الطيب محمد بن أحمد
الآبادي ، وقد طبعت مع الشرح في الهند .

وفاته : وكانت وفاته في ذى القعدة عام خمس وثمانين وثلاثمائة ، ودفن
من الغد بمقبرة معروف الكرخي ببغداد .

(١) سنن الدارقطني وشرحها ص ١١٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٣) ألفية العراقي ينزه السخاوي ١٠٦ .

التأليف على المعاجم

سبق بينا أن بعض المؤلفين في الحديث رتب على حروف المعجم وهوؤلاء منهم من رتب الصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم ، وذلك كما صنع الطبراني في معاجمه الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير ، ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم ، وذلك كما فعل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير والصغير ، وسنذكر الآن الطبراني لأنه من أبناء القرن الرابع .

أبو القاسم الطبراني ٢٦٠ — ٣٦٠

نسبه : هو الإمام الحافظ العلامة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي اللخمي الطبراني^(١) مسند الدنيا كما قال الذهبي .

حياته وارتحاله : ولد سنة ستين ومائتين ، وسمع الحديث وهو صغير سنة ثلاث وسبعين ، وارتحل إلى الحرمين واليمن ، ومصر وبغداد والكوفة والبصرة ، وأصبهان والجزيرة ، وغيرها ولقي من الشيوخ عددا لا يحصون قيل ألف أو يزيدون ، وقد انتهى به المطاف إلى أصبهان فأقام بها ستين سنة حتى مات .

شيوخه : سمع أبا زرعة الثقفي ، وإسحاق الدبري . وإدريس العطار ، وبشر بن موسى ، وحفص بن عمر ، وهاشم بن مرثد الطبراني وغيرهم . تلاميذه : وحدث عنه أبو خليفة الجني . وابن عقده . وأحمد بن محمد الصحاف وهم من شيوخه وأبو بكر ابن مردويه . والفقيه أبو عمر محمد ابن الحسين البسطامي . والحافظ أبو نعيم . وعبد الرحمن بن أحمد الصفار . وأبو بكر ربذة خاتمة أصحابه .

(١) نسبة إلى « طبرية » بالشام على غير قياس .

عليه وثناء الأئمة عليه : كان الطبراني من كبار أئمة الحديث الجامعين له ، الحفاظين لما لا يحصى منه ، وكثرة مؤلفاته تدل على تبحره في السنة ، وإحاطته بعلومها ، كما كان عالماً بالتفسير والمناسك .
قال فيه ابن عقدة : ما أعرف له نظيراً ، وقال ابن منده : الطبراني أحد الحفاظ المذكورين ، وقال الذهبي : كان من فرسان هذا الشأن مع الصدوق والأمانة .

وقد أخذ عليه بعضهم أنه غلط في اسم رجل وسماه باسم أخيه ، والخطب في ذلك يسير ، ولم يعتبر النقد ذلك مخلاً بضبطه وحفظه . وما غلطته إلا قطرة بجانب بحر صوابه . وما نقل عن ابن مردويه من أنه كان يسيء الرأي فيه غير صحيح ، فقد كتب عنه كثيراً من الحديث ، وذكره في تاريخه فما ضعفه . قال الذهبي : فدل على أنه تبين له أنه صدوق^(١) . ولما قال أبو نعيم لابن مردويه : فن رأيت مثله ؟ لم يقل شيئاً .
مؤلفاته : للطبراني مؤلفات كثيرة جداً ، عد منها الذهبي في تذكرته

ما ينيف عن سبعين مؤلفاً منها ما وقع في عدة مجلدات ، وهاك بعضها :
(١) المعجم الكبير : رتب فيه الصحابة على حروف المعجم ، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث .

(٢) المعجم الأوسط : رتب فيه شيوخه على حروف المعجم . قال الذهبي : يأتي فيه عن كل شيخ بماله من الغرائب ، والعجائب فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني ، وكان يقول : هذا الكتاب روحي .

(٣) المعجم الصغير : وهو عن كل شيخ له حديث واحد . (٤) التفسير

(٥) دلائل النبوة (٦) السنة (٧) المناسك

(٨) عشرة النساء (٩) حديث الشاميين (١٠) الدعاء

وفاته : وكانت وفاته بأصبهان في ذى القعدة سنة ستين وثلاثمائة .

التأليف على الأبواب

وقد ألف بعض العلماء على الأبواب في هذا القرن والذي يليه ، وأشهر هؤلاء أبو الحسن الدارقطني والبيهقي وهو يعتبر من علماء القرن الخامس ، أما الدارقطني فقد سبق ، وأما البيهقي فهناك ترجمته : —

« البيهقي » ٣٨٤ — ٤٥٨

نسبه : هو الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسْرو جردى البيهقي ^(١) ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .
شيوخه : لقد طوف في البلاد والأمصار ، ولقى الشيوخ الكبار منهم : الحاكم ، وأبو بكر بن فورك ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وقد أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي وغيره .

من روى عنه : حدث عنه شيخ الإسلام أبو اسماعيل الأنصاري بالإجازة ، وأبو الحسن عبد الله بن محمد ، وابنه القاضي اسماعيل وأبو المعالي محمد بن اسماعيل الفارسي وغيرهم .

علمه وخلقه : كان البيهقي من كبار أئمة الحديث ، وحفاظة العارفين بعلمه ، الجامعين بين مختلفه ، كما كان فقيه الشافعية غير مدافع ، وبحسبه فضلا مقالة إمام الحرمين في حقه : مامن شافعي إلا وللشافعي عليه منه إلا البيهقي ، فإن له المنة على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه ، وقد طلب منه العلماء الانتقال إلى « نيسابور » ، فأثارت سنة إحدى وأربعين

(١) بفتح الباء وسكون الياء وفتح الهاء قرى مجتمعة بنواحي نيسابور ، وخسر وجر د يضم الهاء وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم ثم راء ودال قوية مشها « وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥ » .

وأربعمائة ، وكان له فيها مجلس علم يحضره الأئمة ، وكان على سيرة العلماء قانعا بالسير ، متجملا في زهده وورعه ، كثير الصيام .

ثناء العلماء عليه : وقد سمعت آنفا مقالة لإمام الحرمين فيه ، وقال أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في « ذيل تاريخ نيسابور » : أبو بكر البيهقي الفقيه الحافظ الأصولي الدين الورع ، واحد زمانه ، وفرد أقرانه ، في الإتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله ، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ... ، كما أثبت عليه الذهبي في « تذكرته » ، ^(١) وقال : عنده عوال ، وبورك في عمله لحسن مقصده ، وقوة فهمه وحفظه .

مؤلفاته : وللبيهقي مؤلفات كثيرة جداً حتى قيل : إنها تقارب ألف جزء ^(٢) ، ومنها ما لم يسبقه أحد إليه — منها : —

(١) السنن الكبرى . (٢) الأسماء والصفات .

(٣) السنن الصغرى في مجلدين .

(٤) نصوص الشافعي في عشر مجلدات (٥) شعب الإيمان .

(٦) السنن والآثار في أربع مجلدات (٧) دلائل النبوة .

(٨) المدخل . (٩) الدعوات .

(١٠) الزهد . (١١) البعث .

(١٢) المعتقد . (١٣) الترغيب والترهيب .

(١٤) الأسرى . (١٥) الآداب .

(١٦) مناقب الشافعي . (١٧) مناقب أحمد .

وفاته : وكانت وفاته بنيسابور ونقل تابوته إلى يهق سنة ثمان

وخمسين وأربعمائة .

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٣٠٩ .

(٢) أي جزء حديثي كالسكاسة أو نحوها .

« السنن الكبرى للبيهقي »

هو كتاب كبير ألفه البيهقي يذكر فيه الأحاديث بأسانيد ، ويعزو الأحاديث التي خرجها من سبقه من الأئمة إلى كتبهم فيقول : أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود في سننه مثلاً .

وقد يذكر بعض آراء إمامه الشافعي — رحمه الله — كما في كتاب الطهارة — باب التطهر بماء البحر — فقد قال : قال أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي — رضي الله عنه « ظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ، ماء بحر وغيره ، وقد روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن في إسناده من لا أعرفه ، ثم ذكر البيهقي الحديث بإسناده إلى الشافعي ^(١) كما أنه قد يذكر بعض آرائه في فهم بعض الأحاديث ، والمراد منها ^(٢) .

وقد قال ابن الصلاح ماثم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر الأقطار حديثاً إلا قد وضعه في كتابه ، وقد علق على السنن العلامة علاء الدين ابن علي المارديني الشهير بالتركاني المتوفى سنة (٧٤٥) وقد طبعت السنن وشرحها في عشرة مجلدات كبار بالهند عام ١٣٤٤ .

(١) السنن الكبرى ج ١ ص ٣

(٢) ج ١ ص ٥٥

التأليف على المستدرکات

معنى الاستدراك : هو أن يقتنع إمام من الأئمة ، إماماً آخر في أحاديث فاته ولم يذكرها في كتابه ، وهى على شرطه أخرج عن روايتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى « المُستَدْرَك » ، غالباً أو ما في هذا المعنى ، وذلك مثل ما فعل الدارقطنى ، والحاكم أبو عبدالله ، وأبو ذر الهروى في استدراكاتهم على صحيحى البخارى ومسلم .

وينبغى أن يعلم أن الصحيحين لم يستوعبا تخريج الأحاديث الصحاح ، ولا التزما الاستيعاب ، كما ذكرنا في ترجمتهما سابقاً ، قال الإمام النووى في مقدمة شرح صحيح مسلم : « ألزم الإمام أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى — رحمه الله — . . . وغيره البخارى ومسلماً — رضى الله عنهما — إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدھا أسانيد قد أخرجوا لروايتها في صحيحيھا بها وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا . . . لكنها إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر أصلاً فى بابہ ، ولم يخرجوا له نظيراً ، ولأما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ؛ ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إشاراً لترك الإطالة ؛ أو رأيا أن غيره مما ذكرناه يسد مسده أو لغير ذلك (١) ، وقد تقدمت ترجمة الدارقطنى .

« الحاكم أبو عبد الله » ٣٢١-٤٠٥

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن محمد بن أحمد بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع^(١) ، أبوه كان من كبار العلماء وقد رأى مسلماً ، وفي أجداده علماء كعيسى ابن عبد الرحمن الضبي وإليه نسب^(٢) ، وإبراهيم بن طهمان الفقيه ، فهو من بيت عرف بالعلم والدين .

حياته وارتحاله : ولد الحاكم بنيسابور سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وقد اعتنى به أبوه وخاله من الصغر فثقفاه وعلماه ، وطلب الحديث وهو ابن تسع ، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم ارتحل إلى خراسان وما وراء النهر ، وله إلى العراق رحلتان ، وكانت الثانية سنة ستين وثلاثمائة ، وناظر الحفاظ ، ولحق الدارقطني ببغداد وباحته فرضيه ، وقد تقلد القضاء بنيسابور سنة تسع وخمسين وثلاثمائة في أيام الدولة السامانية ، وقد بعد ذلك قضاء جرجان فلم تنع ، وكان على رجاحة من العقل والكياسة والسياسة ، ولذلك كانوا ينفذونه بالرسائل إلى ملوك بني بويه فيحسن السفارة .

شيوخه : كثيرون جداً حتى قيل : إنه سمع بخراسان من نحو ألف شيخ ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضاً من أعيانهم أبوه ، ومحمد بن علي ابن عمر ، والدارقطني ، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبو العباس الأصم ، وابن محبوب ، وابن الأخرم ، وابن السكك ، وأبو بكر النجار وغيرهم ، وقد تفقه على أبي سهل محمد بن سليمان

(١) بفتح الباء وكسر الياء للشددة وعرف بالحاكم لتقلده القضاء .

(٢) لأن جدته هي سبطه عيسى هذا ، ووالده عيسى هي « مشوبة » بنت إبراهيم بن طهمان المذكور .

الصلوکی قبل انتقاله إلى العراق . وقد قرأ المذهب على أبي علي بن أبي
هريرة الفقيه بعد ما دخل إليها ، وصحب في التصوف أبا عمرو بن محمد
الخلادي ، وقد اختص بصحبة إمام وقته أبو بكر الضبي . وأوصى إليه في أمور
مدرسة دار السنة ، وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك ، وقرأ القرآن
والقراءات على ابن الإمام . ومحمد بن أبي منصور الصرام . وأبي علي
ابن النقاد مقرر السكوفة .

من روى عنه : وروی عنه الدارقطني وابن أبي الفوارس — وهما
من شيوخه — وأبو ذر الهروي . وأبو يعلى الخليلي . وأبو بكر السبقي .
وأبو القاسم القشيري ، وأبو صالح المؤذن . والزكي عبد الحميد البحيري
وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي وغيرهم .

علمه : كان الحاكم إماماً جليلاً حافظاً ثقة واسع العلم عارفاً بالحديث
وعلمه ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل ، وقد جمع إلى العلم بالحديث
الفقه ومعرفة المذاهب ، وهذا ما رشحه لتولي القضاء . وقد قيل : إن
أربعة من الحفاظ تعاصروا : (١) الدارقطني ببغداد (٢) وعبد الغني بن سعيد
بمصر (٣) وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان (٤) وأبو عبد الله الحاكم
ببغداد . أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل . وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب .
وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً . وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً .

ثناء العلماء عليه : وقد أثنى عليه الأئمة قال أبو عبد الرحمن السلمي :
سألت الدارقطني . أيهما أفضل ، ابن منده أو ابن البيع ؟ قال ابن البيع ؟
قال ابن البيع أنقي حفظاً وقال عبد الغافر بن اسماعيل : أبو عبد الله
الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره ، العارف به حق معرفته . . .
ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه ، ويحكون أن مقدمي عصره مثل
الصلوکی ، والإمام ابن فورك ، وسائر الأئمة : يقدمونه على أنفسهم

ويراعون حق فضله ، ومن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماليه .
ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله ، واعترف له بالميزية على من تقدمه .
ولمعا به من بعده .

تشيع الحاكم : ولم أر أحداً طعن في عدالته وضبطه . وكل ما أخذ
عليه أنه شيعي ، وغالى بعضهم فزعم أنه رافضي ، قال الخطيب البغدادي :
كان ثقة يميل إلى التشيع فحدثني إبراهيم بن محمد الأرموي — وكان صالحاً
علماً ، قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري
ومسلم منها حديث الطير ، ومن كنت مولاه فعلي مولاه ^(١) فأنكرها
عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله ، ورواه بالرفض ^(٢) إسماعيل
الأنصاري وابن طاهر ، قال محمد بن طاهر القدسي : سألت إسماعيل
الأنصاري عن الحاكم فقال : ثقة في الحديث رافضي خبيث . وقال ابن
طاهر كان شديد التعصب للشيعة في الباطن . وكان يظهر القسطن في التقديم
والخلافة ، وكان منحرفاً عن معاوية وآله متظاهراً بذلك ولا يعتذر منه .
وقد دافع عن الحاكم الإمام الذهبي فقال : أما انحرافه عن خصوم
على فظاهر ، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي ،
وليته لم يصنف المستدرک فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه ^(٣) وما قاله .

(١) حديث الطير هو ما روى عن أنس قال : كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير
فقال : « اللهم أنتني بأحب خلقك لي يأكل ممى من هذا الطير ، فجاء على فأكل معه » وقد
ألفت في هذا الحديث أجزاء ، وقد اختلفت فيه أنظار العلماء . فالبعض قال : إن له أصلاً
والبعض ضفه . والبعض حكم بوضعه ، قال ابن كثير بعد ما استوعب رواياته في بدايته
وبالجملة في القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه والله أعلم ، وكذا حديث :
من كنت مولاه . . . ورد من طرق عدة ، واختلفت فيه الآراء ما بين مثبت ، وما بين
ناف ومضعف .

(٢) الرافضة من غلاة الشيعة يستجيزون الطعن في الصحابة ، ويتبرأون من الشيخين
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ من ٢٣٣ .

